كريستيان غراتالو

هل يجب التفكير في تاريخ العالم بطريقة أخرى؟

ترجمة

د. الهادي التيمومي

هيئة البحرين
للثقافة والآثار

ÉLÉMENTS DE RÉPONSE

Faut-il penser autrement l'histoire du monde ?

Christian Grataloup

ARMAND COLIN

10 دولارات أو ما يعادلها

ISBN 978-99958-4-071-6









مشروع نقل المعارف
Knowledge Transfer Project

هذا الكتاب

أصبح من الضرورة الملحّة أن يُكتب تاريخ العالم من جديد، بعد ما عرفناه من صِلات جديدة، معولَمة، بين المجتمعات. لقد طال زمن مركزيّة أوروبا التي جعلت منها مركزَ السّرد والمرجعيّة لتاريخ البشريّة وكتابته. «الاكتشافات الكبرى» ثمّ استعمار أغلب بقاع العالم مكّن الأوروبيّين من فرض تصوراتهم للعالم ومن نشر طرقهم في رسم خريطته ونشر ما يتصل بذلك من مقولات ومفاهيم.

هناك، اليوم، أصوات علميّة تقول: هذا الزمن انتهى. هذه الأصوات نجدها، مثلًا، في حركات «التاريخ الشامل» و«دراسات ما بعد الكولونيالية» التي تَعتبر أن الجغرافيا الجديدة للعالم تتطلب تاريخًا جديدًا، متعدّد الأقطاب كما هو فضاء العالم. مساهمة هذا الكتاب هي في التبرير العلمي الدقيق لضرورة «التفكير في تاريخ العالم بطريقة أخرى».

«يمكن اختزال هذا الكتاب في المزج بين السؤالين: أين؟ ومتى؟ لماذا هنا وفي تلك اللحظة، وليس في مكان آخر وفي لحظة أخرى؟ ويبدو لي أن هذا التمشّي كفيل بتسليط ضوءٍ مغاير على عالمنا المعاصر وعلى بشريّتنا المعولَمة» (المؤلّف).

سلسلة مشروع نقل المعارف

إشراف د. الطاهر لبيب

المؤلف

كريستيان غراتالو: أستاذ «الجيوتاريخ» في جامعة باريس وفي معهد العلوم السياسية حتى عام 2014.

من مؤلفاته:

L'invention des continents: comment l'Europe a découpé le monde
(Larousse, 2009)

Géohistoire de la mondialisation. Le temps long du monde

(Armand Colin, seconde édition, 2010)

المترجم

الهادي التيمومي:
أستاذ التاريخ المعاصر المتميّز في الجامعة التونسية.
من ترجماته:
هل يجب حقًا تقطيع التاريخ شرائح؟
(يصدر ضمن هذه السلسلة).

هل يجب التفكير في تاريخ العالم بطريقة أخرى؟

إلى فيكتورين وأليكسيس

اللذين سيبلغان من العمر المائة، مع نهاية القرن

كريستيان غراتالو

هل يجب التفكير في تاريخ العالم بطريقة أخرى؟

ترجمة

د. الهادي التيمومي

مراجعة

يوسف طاهر الصدّيق وفتحي ليسير

هيئة البحرين
للثقافة والآثار

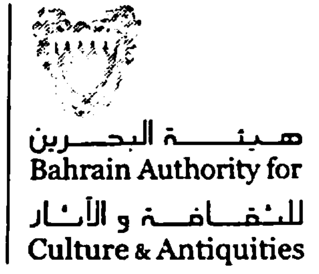
هل يجب التفكير في تاريخ العالم بطريقة أخرى؟
كريستيان غراتالو
ترجمة الهادي التيمومي
مراجعة يوسف طاهر الصدّيق وفتحي ليسير

الطبعة الأولى: المنامة، 2018

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر، بالضرورة،
عن وجهة نظر تتبنّاها هيئة البحرين للثقافة والآثار»

Christian Grataloup
Faut-il penser autrement l'histoire du monde ?
© Armand Colin, 2011, 2014 pour la présente impression

جميع حقوق الترجمة العربية والنشر محفوظة لـ:





المنامة، مملكة البحرين، ص.ب.: 2199
هاتف: 298777 17 973+ ـ فاكس: 293873 17 973+
e-mail: info@culture.gov.bh - www.culture.gov.bh

توزيع: **منتدى المعارف**
بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص. ب.: 7494-113 حمرا ـ بيروت 2030 1103 لبنان
e-mail: info@almaarefforum.com.lb

طُبع في: **مطبعة كركي**، بيروت، e-mail: print@karaky.com

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة: 446/ د.ع./ 2017
رقم الناشر الدولي: ISBN 978-99958-4-071-6

المحتويات

توطئة
السهام المتوازية

ذكريات طفولة أحاديّة التوجّه

لقد شُغِفتُ بتاريخ فرنسا مذ كنتُ تلميذًا صغيرًا بالمدرسة البلديّة. كنّا في عقد 1950، وكان معلمونا، جنود الخيّالة القدامى ذوو الزيّ الأسود، يُدرّسوننا بمنتهى الرتابة «الرواية القومية»، كما سُمِّي التاريخ القوميّ لاحقًا، وقد كانوا مقتنعين تمامًا بأنهم جزء لا يتجزأ من ذلك التاريخ. وفي صفوف لم تكن تضمّ سوى الفتيان، ولم يكن يُدرِّس فيها سوى معلمين ذكور، كان سرد المآثر ذات الطابع الأسطوريّ للجيوش الفرنسيّة يلهب آليًّا مشاعر الحضور، وكنا نجهل أن تلك الفيالق نفسها كانت تخوض آنذاك في الجزائر عمليات مشبوهة. لكن من التجنّي على هؤلاء البيداغوجيّين العُتاة ألّا ننسب إليهم شيئًا غير جنس التاريخ القائم على المعارك. كان مُعَلِّمي في الصف السابع [الصفّ الأخير في المرحلة الابتدائية] السيّد بونّو (Bonnaud)، ولعلّه المدرّس الذي أثّر فيَّ أكثر من غيره، قد بدأ تدريس مادة التاريخ بعد ظهر كل ثلاثاء، بحَضٍّ واضح على دراسة الحياة اليوميّة لمختلف العهود. وكانت خيبات أملنا عابرة، لأننا كنا سريعًا نعود إلى كلوفيس (Clovis) وبَارًا (Bara) ودي غيكلان (Du Guesclin) وكمبرونّ (Cambronne). ومهما يكن من أمر، فقد ظل ذلك التاريخ

دائمًا ضمن حدود خريطة فرنسا المحاذية لِلسبورة، وعندما كنا نغادر حدوده فلمتابعة ركضات الخيل صحبة سان لويس (Saint-Louis) أو نابليون (Napoléon) أو شارلمان (Charlemagne) أو توران (Turenne)، أو لنتابع حملة استعمارٍ بطولية مع كارتييه (Cartier) أو فِيدارب (Faidherbe) أو دوبلاكس (Dupleix) أو بوجو (Bugeaud). كان ذلك منذ زمن بعيد، قبل ظهور الدراسات ما بعد الكولونيالية بكثير.

ليس في نيتي الإسهاب في التعبير عن حنين ساذج للمصنع القوميّ الذي ولّى وانقضى، من حسن الحظ، وإنما التذكير بتجربة إبستيمولوجيّة تعود إلى طفولتي. إن المسمى «تاريخٌ لفرنسا» (histoire de France)، الذي يتعيّن فيه تكرار علامة النسبة في غياب أداة التعريف (على نقيض **تاريخ فرنسا** *L'histoire de la France* الذي أشرف على وضعه جورج دوبي Georges Duby)، كما في عبارة «خريطة لفرنسا» (carte de France)، كان والحال تلك يُروَى في إطار شبه «جزيريّ» حصرًا. والنتيجة هي أنني كنتُ أتوقع، مثل رفاق آخرين لا يَقلّون عني شغفًا بالتاريخ، كل المتعة التي سَأجنيها من سردية سائر التواريخ الوطنية، كما لو أن أحدهم إذا «التهَمَ» رواية **الفرسان الثلاثة** (*Les trois mousquetaires*) بُعثت لديه الرغبة في تصفّح رواية **مونت كريستو** (*Monte Cristo*). وخلافًا لروايات دوما (Dumas)، فإن مقالات عن «تاريخ» بلدان أخرى في الموسوعات، شكّلت خيبة أمل مريرةً بالنسبة إلينا، ففي حين كنت أتصوّر الأمر مختلفًا وأنه يتعلق بسِيَر أناس آخرين، كانت تلك السرديات تتشابه تشابهًا مفرطًا.

سرعان ما اكتشفتُ أنه كان علينا أن نشك في الأمر، أوَلم تكن حرب المائة سنة، وهي لحظة مهمة من لحظات الملحمة الفرنسيّة يُعاد ترديدها بانتظام بدرب آلامها (بواتييه Poitiers، وكريسي Crécy، وآزانكور Azincourt...)، وبأبطالها (جانّ هاشيت Jeanne Hachette، ولوغران فيرّيه Le Grand Ferré)، وبعباراتها المصقولة بإتقان (والدي، الزَمْ مكانك يمينًا..) وبنهايتها المتمثلة في الخلاص مع جان دارك... تقتضي سماع رواية إنكليزية تُناظِرُها؟ لقد أُصِبتُ ساعتها (كنت في سنّ العاشرة تقريبًا) بصدمةٍ حين تيقنتُ أن لنا تاريخًا مشتركًا مع جيراننا، وحتى مع جيران جيراننا... وكانت خيبة أملي أشدّ مرارةً حين تبيّنتُ أن التغيّرات الأساسيّة والاكتشافات الكبرى، مثل الثورة الصناعية، حدثت في كامل أوروبا، وكانت لها نتائج حتى بالنسبة إلى شعوب نائية جدًّا.

ولم يكن باستطاعتي أن أعرف، ولا كان في وسع المتحلّقين حولي أن يهمسوا لي، بأن فرنان بروديل (Fernand Braudel) كان نَحَتَ قبل ذلك بسنوات عبارة «جيوتاريخ» (géohistoire) للإشارة إلى جغرافية التواريخ هذه. إلا أنني لا أشك في أنّ حيرتي الطفولية كانت تحمل بذور اهتماماتِي الفكرية التي سَتَظل تؤرقني على الدوام. لقد تَرسّخ لديّ على الأقل حذرٌ غريزيّ من كل السرديّات، وهي كانت تُنعت في الكثير من الأحيان بكونها «أحاديّة الاتجاه» (Tubulaires)، لأنها تفتقر إلى أي هندسة متغيّرة في ما يتعلق بقاعدتها الاجتماعيّة والجغرافية، وإلى أي تفرعات، أو اقتران بمسارات أخرى، أو تنسيبٍ

لأهميتها. ولا ترمي هذه المحاولة إلى غير التحسيس بهذه الحيرة لأنني أزداد اقتناعًا بأن لعالمنا المعاصر حاجة ملحّة إلى أن يعالج سهامه الزمنية، وأنّ ذلك لا يمكن أن يتم من دون إدراجه ضمن أفقٍ جغرافيّ.

السؤالان «أين؟» و«متى؟»

كان يحلو لِأَحَد أبرز أساتذتي الجامعيّين في الجغرافيا فرانسوا دوران ـ داسْتِس (François Durand-Dastès) تلخيص الجغرافيا في سؤال «أين؟»، وكان يشرح هذا السؤال كالتالي: «لماذا هنا وليس في مكان آخر؟». وإذا ما طبّقنا مبدأ التناظر، بإمكاننا القول إن التاريخ يهتم بالسؤال «متى؟»، أي على وجه التدقيق «لماذا في تلك اللحظة بالذات وليس في لحظة أخرى؟». ويمكن اختزال هدف هذا الكتاب في المزج بين السؤالين: أين؟ ومتى؟ «لماذا هنا وفي تلك اللحظة، وليس في مكان آخر وفي لحظة أخرى؟». ويبدو لي أن هذا التمشي كفيل بتسليط ضوءٍ مُغايرٍ على عالمنا المعاصر وعلى بشريتنا المُعَولمة، وهما في آن واحد واعيان بمصيرهما المشترك وبتشظّيهما إلى نزعات خصوصيّة متواجهة.

وإني، على غرار سائر الجغرافيّين المهتمين بـ«الجيوتاريخ»، لَأسأل دومًا: لمَ لست مؤرخًا؟ وكنتُ أجيبُ بأنني بوصفي جغرافيًا، أستطيع أن أَشتغل على التاريخ الذي يهمّني. وأرجو أن تتيح بعض المقاطع اللاحقة فهم هذا الجواب. صحيح أن هذا كله قد يبدو فرنسيًا حقًا، ومن بلد شكّل فيه التاريخ والجغرافيا ثُنائيًا قديمًا مألوفًا

لدى الجميع، وصحيح أن التموضع في هذا الاستثناء قد يبدو مناقضًا للخصوصية (particularisme) الغربية (نادرة جدًّا هي البلدان التي سارت على هذا النموذج التعليميّ، فالغالب ألّا توجد صلات مخصوصة بين التاريخ والجغرافيا عندما يقدَّمان في المدرسة). لكن يظل من السليم جدًّا فكريًّا الإجابة دائمًا عن السؤال الذي كان جِيلُنا، جيل بكالوريا 68، يؤْثر صياغته على هذا النحو: «من أيّ موقع تتحدث؟». و«أيُّ» هذه تعني انتماءً اجتماعيًّا أسمح لنفسي بتضمينه المعنى الأوسع، فيصبح مجتمعيًّا، كما يقال أحيانًا، أي وطنيًّا وحضاريًّا، فهو إذًا معنًى يتضمّن أيضًا وضعية كرونولوجيّة، لذلك أسمح لنفسي بهذه التوطئة مستعملًا ضمير المتكلم، الذي سأتخلّى عنه طبعًا في آخر هذه الصفحات التمهيديّة.

يمثّل التاريخ والجغرافيا الفرنسيّان وضعية فكرية لها حدودها، ولها كذلك أهميتها، ونحن لم نَستغِلَّ بعدُ بالمقدار الكافي كل طاقاتيهما. وإذا استطاع هذا الكتيّب تقليص بعض الحدود، بدْءًا بتلك التي تفصل بين الآفاق الزمنية والآفاق المكانية، فإنه لن يكون بلا طائل تمامًا، ولا ريب في أن لا فائدة من مثل هذا التمشّي إلّا متى أسهم في الانتقال إلى عولمية (mondialité) أكثر سلامًا أو أقلّ تناحرًا.

هل يمكن الحديث عن الفضاء من دون خريطة؟

ستتحدث بلغة الجغرافيا، أي بلغة جغرافيا التاريخ على وجه التدقيق. وهذه مفارقة بالنسبة إلى سلسلة نشرٍ لا تسمح إلا بوجود

نصٌّ (ولا خرائط)، فهل يمكن الجغرافيّ أن يعبّر من دون الخرائط؟ ذلك ما ينطوي مبدئيًّا على تناقض. والواقع أن في قلب ما سأقوله فكرةَ، وربّما هَوَس التزامن والترابط، أو عكسيًّا التباعد والفصل. ويمكن أن يكون لنا تاريخ مشترك لا مع الجيران فقط، وإنما كذلك -وإن جزئيًّا على الأقل- مع مجتمعات نائية تربطنا بها علاقات وإنْ عبر وسائط متعددة. وتصبح المسألة إذًا أن نحلل، بأفضل ما يمكن التحليل، المسافات التي تُباعد والمسارات التي تقرّب وتُنشئ زمنية (temporalité) مشتركة، أو على العكس من ذلك، تحديد أهميّة التباعد الذي يفرض وجود عوالم مختلفة وغير متناغمة في ما بينها، ومن دون تاريخ مشترك أو تكاد، اللّهم إلا أن نعود إلى ماضٍ سحيق.

وإذا كان من الممكن للديناميات الاجتماعيّة والزمنيات والتواريخ أن تكون ذات علاقات بينية، فلا بدّ من القدرة على تحليلها في تزامنها، وهذا مناقضٌ للطابع الخطيّ للنصّ ولقدرته على إبراز التتابع والتسلسل عوض التفاعل والحضور المشترك. وعلى الرغم من أن هذه الصورة تتضمن الكثير من المشكلات، وبخاصة مشكلة حدودها وإطارها، فإنها تعبّر عن التزامن، وإذا ما كان لها مركز وأطراف، فإنها تفتقر إلى بداية ونهاية، لذلك يوجد في كل جهد جيوتاريخيّ ممارسة كتابة مزدوجة، نصيّة وفي الآن ذاته ذات رسوم بيانية. إن الاقتصار على النص يفترض مراعاة العرض القائم أكثر على التحليل والتعاقب، لذلك يكون من الحكمة الاعتماد على أطلسٍ تاريخيّ، لأنه أفضل صيغة للتعبير الجيوتاريخيّ.

الطقوس الجامعيّة والنقاشات المجتمعيّة

توجد إكراهات في الكتابة الجامعية، وهذا أمر ضروريّ. وهي مثل كل وجوه الحذر، تبطّئ سير البحث. وإقامة الدليل في الممارسة القضائية تخضع للمتطلبات ذاتها، بيد أن التفكير يتطلب أيضًا النقاش، ولجنس المحاولة فائدة، وهي التنصّل جزئيًّا على الأقل من عبء إقامة الدليل، أو على الأقل من إدراجه ضمن السّياق، كما أن له فائدة القدرة على تحديد مجال المناقشة بدقة. إن مقالةً قصيرة تقتضي المرور بأسرع ما يمكن إلى الاقتراحات المطروحة، لذلك سيكون هذا السِّفر ضنينًا بالإحالات المرجعية والهوامش التوضيحية، وكذلك ـبمقدار أشدّ إلى حدّ ماـ الفرضياتُ المقترحة وما يُقام من مقارنات.

لقد جاء هذا الاختيار حتى يُطرح للنقاش العام شاغل هو أبعد من أن يكون أكاديميًّا خالصًا. وإني على يقين من أن الذاكرة الجماعيّة، وكذلك الأفق الزمنيّ الذي يؤطّر الماضي والمستقبل أيضًا، يمثلان رهانًا مهمًّا يتعلق بتحولات الحاضر. إن صياغتي الأشياء بطريقة عامة تجعلني كمن يطرح بديهيّات، لكن هذا لا يعني بالتأكيد غياب تحدٍّ حقيقي أمام «العالم» (Monde)، ولا غياب الاهتمام على نحو أخصّ بأوروبا، نظرًا إلى موروثها (héritage) بوصفها المولّدة الرئيسة لهذا الحدث الاجتماعيّ، وهي تشكو العطالة في بنائها الداخليّ وموقعها من «العالم». وعليه، فإن هذا الكتاب لا يتوجّه إلى زملائي الجامعيّين فحسب، وإنما أوّلًا وقبل كل شيء إلى كل الضمائر المدنيّة، سواء في ذلك ضمائر المواطنين المحليّين والفرنسيّين والأوروبيّين ومواطني «العالم».

مقدمة
العولمة والحاجة إلى الجيوتاريخ

«ترى إلى أين يمكن أن نذهب حتى نكونَ بعيدين؟»

قول منسوب إلى تولستوي في آخر حياته

أصبحت كلمة «عولمة»، عام 1981، مدرجة في قاموس **لاروس الصغير المصوّر** (*Petit Larousse Illustré*)، وغدت -بعد أن كان استعمالها إلى حدّ ذلك التاريخ نادرًا- تعبيرًا عن وعي بأهميّة المستوى العالميّ. وإذا كان «العالم» آنذاك في غمرة التحول فالأمر بديهيّ، وتلك التغيّرات المرئية كانت مناقضة لما كان قائمًا في المرحلة السّابقة، مرحلة الحرب الباردة و«الأعوام الثلاثين المجيدة»، عندما كانت الأدوار الدولية الموكلة إلى الشرق والغرب وإلى «العالم» الثالث تبدو كأنها قائمة لمدّة طويلة. ولم تكن أهميّة البعد العالمي عمليًّا بمثل هذه الجدّة، وأمكننا الدفاع عن فكرة أنها أهمية قديمة جدًّا. إن ما هو جديد جذريًّا وعي الغَربيّين بضرورة أخذ الآخرين في الحسبان بصفة جديّة. مؤكد أن أوروبيّي الغرب والأميركيين من الولايات المتحدة ما كانوا يجهلون أنهم ليسوا الوحيدين في العالم، كما أن ذكرى حركات التحرر من الاستعمار كانت لا تزال حيّة جدًّا. لقد كان من الضروري منذ زمن

طويل منح مكانةٍ لليابان، لكن ذلك كان الاستثناء الذي يبدو أنّه يؤكّد القاعدة.

وليس منطلقنا تحليل تحولات «العالم» التي أدّت إلى هذا التغيير في النظرة إليه، وإنما هذا التغيّر في المنظور في حد ذاته. إن فكرة «العالم» وطريقة بنائها والاشتغال عليها في أبعادها جميعًا هي بالضبط موضوع هذه المحاولة. ويمكن تبعًا لذلك أن ندافع عن الفكرة القائلة إن ما نسمّيه اليوم عولمة ومن دون أن نحجب طبعًا التحولات الاقتصاديّة العميقة المعاصرة، هو أوّلًا تغيّر ذهنيّ. إن ما هو جديد فعلًا أن البشريّة أصبحت تفكر اليوم في نفسها بطريقة جماعيّة وتُعمل النظر في تغيّرها وهو بصدد الحدوث.

لقد فكّرت كل المجتمعات، منذ أن أصبح لكلمة «مجتمع» معنًى، في ما نعبّر عنه بـ (العالم)، أي أنها شيّدت خطابًا يُموقعها في كل ما تراه من الكون وتتخيّله عنه. إن كل مجموعة بشريّة تفكر في نفسها بصفتها مجموعة بشريّة، تبلور نظريّةً في نشأة الكون ممزوجة بِسِفرِ تكوينٍ معيّن. إلا أن المجتمعات قامت بذلك انطلاقًا من رؤيتها هي، ووفق ذاتية تشعر أحيانًا بأنها شبه محاصرة. المؤكد، وبطريقة أكثر تعقيدًا من ذلك، أن التمشّي المنعوت اليوم بـ «الحديث»، لأنه مشبَع عميقًا بالرؤية الغَربيّة، يمكن اعتباره صيغة نهائية احتكارية ومتمحورة حول الذات، وقد تطابق هذا التمشي مع وضعٍ معيّن للعالم هو الوضع الذي أنشأته أوروبا منذ الاكتشافات

الكبرى، وبخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما استفادت، خلال بضعة عقود، من تقدّم تقنيّ هائل على بقية المجتمعات. وطبقًا لهذا المعنى، فإن هذا التمشي كان موضوعيًّا. وتعكس خرائط العالم المرتكزة حول أوروبا آنذاك تلك الحقيقة. إلا أن هذه اللحظة التاريخية كانت قصيرةً، وقد تغيّرت الأشياء منذ ذلك التاريخ. إن الاستقطاب الأحاديّ المتمثل في أوروبا الغَربيّة ثم في الغرب الأطلسيّ، وهذا واقع تاريخي لم يسبق له مثيل، على الأقل إلى حدّ اليوم، قد ترك مكانه لِعالمٍ غالبًا ما يُنعت بكونه «متعدد الأقطاب».

وخلافًا لتعدديات الأقطاب في الماضي، لم يعد عالمنا مختزلًا في تجاوُر رؤًى للعالم متمحورة كلها حول الذات، بل أصبح عالمًا يسكنه الوعيُ بكونه كلًّا عضويًّا. وكان العامل الأول اقتصاديًّا، وهو الوعي بالتبعية لموارد أو نشاطات بعيدة جدًّا. وفي المقابل، فإن الوعي البيئيّ بالمعنى الاشتقاقيّ للكلمة، أي الاهتمام ببيتنا المشترك الأرض، أصبح أساسيًّا. ولهذا السّبب، نكتب كلمة «عالم» بحرف تاجيّ، للإشارة إلى المستوى الاجتماعيّ الذي يشمل البشرية كافة، بما في ذلك النظرة الشمولية التي تحملها هذه البشرية عن ذاتها. إلا أن هذا الأفق الشموليّ ليس أمرًا مبذولًا وإنما يجبُ بناؤه. وضمن هذا الرهان وهذا الحوار الحاسمَين، تسعى هذه المحاولة إلى أن تكون إسهامًا متواضعًا جدًّا، ذلك أنها المرة الأولى التي تتدبّر فيها البشرية حركيتها مع انتشار هذه الحركية في آن.

خطر النسبانية الكونيّة

إذا كانت وضعيّتنا الراهنة، أي هذا التفكير الجماعيّ الذي نسمّيه «عولمة»، أمرًا غير مسبوق، فإن الوضع الذي سبقها كان كذلك أيضًا. إن اللحظة الغَربيّة، مهما كان قصرها، قد أثّرت بعمق في «العالم» وفي الرؤية التي تعكسه، ونحن لم نخرج بعد من هذه الوضعيّة. ويقتضي التفكير في «العالم» اليوم، تحكيمًا مستمرًّا بين نقد الذاتية الأوروبيّة السابقة التي أرادت أن تكون كونية، والخطر المتمثل في الاستعاضة عنها برؤى أحادية أيضًا. إن البون ضئيل بين كونية لم تكن كذلك إلا جزئيًّا، وهي الحداثة الغربيّة من ناحية، ونزعة نسبانية مُعَمّمة لا يمكن أن ترى العالم إلا بوصفه جملة من الصراعات والنظرات محددة مكانيًّا وجهويًّا، من ناحية ثانية. إن هذه الجغرافيات الذهنية المتعارضة هي بالضرورة ممزوجة بنظرات ارتجاعية متناقضة هي الأخرى. ولا يمكن تقويمات الماضي أن تَقنع اليوم بالرواية الغربيّة. لقد أصبح الماضي متعدد الأقطاب، وعلى رغم أن «العالم» كان دائمًا موجودًا فإننا لم نعِه مثلما نعِيه اليوم، ويتطلب إرساءُ فكر جماعيّ متمحورٍ حوله بناءَ تاريخه في صيغة المفرد المتعدد الأقطاب أي بناء سرديّة لِلعالم، في صيغتي المفرد والجمع.

لقد سمحت عبارةٌ سهلة، بل سهلة جدًّا، بتوصيف المناخ الفكري لعقد 1980، وهي «ما بعد حداثي». كان ظهور كلمتي «العولمة» و«ما بعد الحداثي» في الحوار العموميّ متزامنًا، ولم يكن ذلك محض مصادفة، فمن جهة حصل الوعي لدى العالم الغَربيّ في عقد 1970 بتبعيّته إزاء الآخرين: الصدمات البترولية، وصدمات المواد الأوليّة،

وبخاصة بدء صعود آسيا الشرقية (الاعتراف باليابان قوةً اقتصادية كبرى، ظهور أوائـل البلدان المصنِّعة الجديدة، وبداية الانفتاح الصينيّ مع نهاية حكم ماو تسي تُونغ)، ومن جهة ثانية انحسرت الآليات التصنيفية والتأويليّة الكبيرة والشموليّة، الماركسيّة والبنيويّة بصفة خاصة، اللتين عُدّتا الشكلين الأكثر اكتمالًا للحداثة وفكرة التقدم والطريق الواحدة (وإن كان تحديد مسارها محل صراع) التي كان العالم الغَربيّ رائدها. ولئن رافقت وعيَ العالم الغَربي ببقية «العالم» إعـادةُ السؤال عن أشكال تفكيره، فإن هذا ليس مفاجئًا. ومن باب التناظر، من المنطقيّ أيضًا أن نقد الرؤية المتمحورة حول أوروبا سمحَ للغربيّين بالاقتناع بأنهم لم يعودوا «متقدمين»، وما عاد الآخرون «متأخرين». وفي كل الحالات، أصبحت المقولات التي كانت تُعتبر إلى حدّ ذلك التاريخ فاعلةً محلَّ نظر، كما أصبح للحاضر وللماضي، وللداخل والخارج معانٍ أخرى.

إنّ صيغة ما بعد الحداثة نتاج للنقد الفني والأدبي والمعماريّ في الولايات المتحدة الأميركية في عقد 1970، وقد اتخذت في مجال تنظيم العمران الحضريّ والمعمار شكل تحليل نقديّ لفعل الانتزاع من السّياقات، جغرافيًّا وتاريخيًّا واجتماعيًّا. لقد عِيب على المعمار الوظائفيّ كونه عالميًّا وغير متماشٍ مع أشكال الماضي المحلية، ومع الظروف الجغرافية والاجتماعيّة للبيئة الحضريّة. وكان يمكن أن تظل هذه العبارة على الأرجح غير ذات بالٍ، أو أن تُستخدَم في أي حال استخدامًا ينحصر في الحقول الأصلية، لو لم يستعملها الفلاسفة في سبيل نقدٍ أكثر راديكالية لـلإرث الفكري والعلمي

المنبثق من فلسفة الأنوار ومن الفلسفة التطوريّة للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد كان ذلك على نحو مخصوص دور جان فرانسوا لِيوتار (Jean-François Lyotard) بفضل مؤلَّفه (يعود إلى عام 1979) **وضع ما بعد الحداثة، تقرير حول المعرفة** (*La condition post-moderne. Rapport sur le savoir*). لقد أوجد تأثير لِيوتار ومفكرين فرنسيّين آخرين، وبخاصة فوكو، مناخًا للتفكير لم يكتسب تناغمًا إلا على أيدي الأميركيين، الذين أعادوا صياغة ذلك الفكر تحت اسم النظرية الفرنسيّة (French Theory). ولا يعود انتشار العبارة عالميًّا، وكذلك انتشار المقاربة التفكيكية للحداثة، مجدّدًا إلى الدور المركزي للجامعات الأميركية فحسب، وإنما خاصة لأن ذلك الانتشار استجاب للحاجة العميقة إلى قطيعة فكرية ناجمة عن الوعي بـ«العالم»، الذي كان مؤشره الذيوع المفاجئ لكلمة «عولمة». إن الشعور بتبدلٍ في المسارات الفكرية غالبًا ما كان يُعبّر عنه بكلمة «منعطَف» (tournant) متبوعة بنعوت شتى.

المؤكّد هو أن الصلة المباشرة القائمة بين «ما بعد الحداثة» و«العولمة» تعود على الأرجح إلى التأويل المبالغ فيه للمصادفة الكرونولوجيّة. لقد طوّرت استقلاليةُ المجال الفلسفي والثقافي من جهة والمجال الاقتصادي من جهة أخرى هذين المصطلحين، وطورت ما أفرزاه من تحليلات في حقول فكر ونشر مختلف بعضها عن بعض نسبيًّا. إن توقيع الصين أول اتفاقية اقتصاديّة عام 1978، وتحوُّلَ المبادلات الاقتصادية كذلك لأول مرة عام 1980 عبر المحيط الهادئ إلى وضع الندّ للندّ، مع المبادلات عبر الأطلسي،

هي علامات واضحة على بداية العولمة الاقتصادية المعاصرة، التي ولو كانت تحوّلاتٍ تؤطّر كرونولوجيًّا بظهور كتاب **وضع ما بعد الحداثة** فإنها لا تُنبئ بأيّ علاقة سببيّة (causalité). لكن إذا ما عدنا إلى الوراء، فبوسعنا الدفاع عن الفرضية التي مفادها أن فهم عدد من التحولات الفكرية لأواخر القرن العشرين، مرتبط بظهور وعي بأن «العالم» متعدّد، وبتهافت الرؤية الغربيّة التي كانت تُنعت بالحداثية وكأنَّ الأمرَ مفروغ منه.

ونجد شعور التجدّد النقدي الضروري هذا في كل الحقول الفكرية. ويعبّر هذا الشعور عن نفسه في الكثير من الأحيان بسابقة «ما بعد». وفي إطار الانفتاح الجغرافي للماضي، تُعتبر الدراسات «ما بعد الكولونيالية» هي الأكثر دلالة. ويُنظر عادةً إلى ظهور كتاب **الاستشراق** (*L'orientalisme*) لإدوارد سعيد بصفته الإجراء التّدشيني، على رغم أن الكاتب الفلسطينيّ كان يُنكر هذه الأبوّة. أن يكون هذا الكتاب قد نُشر عام 1978 (وعام 1980 بالنسبة إلى الطبعة الفرنسية) فمردّ ذلك بلا شك إلى مصادفة كرونولوجيّة، إذ من البيّن أن كتابًا بمثل تلك الدّسامة والثراء قد نتج من اختمار طويل. لكنّ ما لم يكن كذلك هو التأثير المباشر والمستمر الذي تميّز به، إذ هُو كتاب يمكن أن نؤوّله لا كامتداد للتحرر من الاستعمار في المجال الفكريّ فحسب، وإنما هو في معناه الأوسع بمثابة نزع نسبيّ للتغريب عن تفكير المجتمعات.

لقد انبثق من صلب هذا السياق الفكري لآخر القرن تَوجُّسٌ عنيد من كل التعميمات، كما أصبح كل فكر ذي منحًى كوني أو

شمولي مثيرًا للرّيبة. لقد سبق خروجُ الماركسيّة من الحقل الفكري بكثير التحللَ النهائي للاتحاد السّوفياتي، على رغم أنها ظلت حتى أواسط عقد 1970 تمثّل، سواء أكنا مناهضين لها أم موالين، قطبًا مرجعيًّا لا محيد عنه. وبالعودة إلى الوراء، نتبيّن أنها كانت مجرد شكل من أشكال المنوال التطوري «الحديث». إن هذا التوجّس التفكيكي لا يمكن إلا أن ينزلق إلى نسبانية مُعمّمة، إن قليلًا أو كثيرًا، وهكذا ننتهي إلى المفارقة التالية: في حين تمّ من وقت قريب جمع فكرتي ما بعد الحداثة والعولمة مقترنتين، فقد صار في وسعنا أيضًا جعلهما متقابلتين.

وتقتضي بداهة وجود «العالم» تفكيرًا في ما يسمّيه الجغرافيّون بـ «النسق- العالم». لقد كان الاقتصاديّون أول من انكب عليه، لكن ذلك لم يحدث من غير الرجوع إلى فكر «كلاسيكي» بهدف تجاوز الكينيزية المرتبطة بمَفهَمة السياسات القومية وبغية تغيير ما يَدين به الاقتصاد المسمّى بالكلاسيكيّ الجديد، لذلك التفكير الدائر على العالمي أكثر ممّا يدور على العولمي، ولذلك التفكير الذي تمحور حول العلاقات بين الدول أكثر ممّا تمحور حول مستوًى اقتصاديّ مستقل على صعيد «العالم». وتَضَرَّرَ الفكر الماركسي كذلك من تاريخانيّته، وكان ذلك الضرر قويًّا، بخاصة أن تطوريّته كانت على نطاق واسع ذات خط واحد، أي محدودة التمدّد في المكان. لقد كان التيار الناشز المتمركز حول منوال المركز والأطراف، وهو بلا شك أول تنظير معمّق يأخذ بالحُسبان الزمنيات المختلفة لكن المترابطة في آن، والتي تفصل بعضَها عن بعض الأوضاعُ الجغرافية المتباينة،

هو التيار الوحيد الذي استطاع أن يشكّل جهدًا رائدًا يعلن عن اقتصاد يُفكّر فيه تفكيرًا أكثر عولمةً[1]. ويمكن كذلك أن نُموقع في إطار هذا التفكير المباشر حول «العالم»، العودة القويّة للجيوسياسة منذ بداية عقد 1980[2]. وعلى العكس من ذلك، كان للمناخ «ما بعد الحداثي» في حقول كثيرة أخرى تأثير تفكيكي في الرؤى الشموليّة، الأمر الذي أدّى إلى النهوض بالمقاربات المحدودة أو المقاربات «الميكرو» كما قال المؤرخون آنذاك.

لقد أمكن أن يفضي ذلك إلى تجزُّؤ حقول الفكر وظهور نوع من «الانطواء على الذات» فكريًّا انطواءً لا يَعدَمُ الحجج المتينة، بأن تحليل العوالم الصينية أو البابو (papou) والمجتمعات الإيرانية أو

---

(1) وقع تطوير المنوال «مركز/ أطراف» في إطار اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية، ويمكن أن نعتبر منوال «بريبيش- سنغر» (Prebisch-Singer) المتمركز حول تردّي شروط التبادل بمثابة الصيغة الأولية (كان راوول بريبيش (Raul Prebisch) أول مدير للّجنة المذكورة). وأهم المؤلفات هي: Celso Furtado, *Formaçao economica do Brasil*, 1959, et Samir Amin, *Le développement inégal*, 1973.

(2) من علامات عودة الجيوسياسة في بداية عقد 1980، يمكن أن نذكر نجاح **الأطلس الاستراتيجي: جيوسياسة موازين القوى في العالم**: Gérard Chaliand et Jean-Pierre Rageau, *Atlas stratégique. Géopolitique des rapports de forces dans le monde* (Fayard, 1983),

وكذلك إصدار مجلة **الجيوسياسة** (*Géopolitique*) (دار PUF) عام 1982 من ماري فرانس غارو (Marie-France Garaud)، ثم تغيير العنوان الفرعي لمجلة **هيرودوت** (*Hérodote*) (نشر دار *La Découverte*) الذي كان الاستراتيجيا، الجغرافيا، الإيديولوجيا «Stratégie, géographie, idéologie» فأصبح **مجلة الجغرافيا والجيوسياسة** «*Revue de géographie et de géopolitique*».

مجتمعات جيفارو (jivaro) باعتماد المفاهيم الغَربيّة، لا يمكن إلا أن يُلحق بهذه المجتمعات تشوّهات خطيرة. سيكون في الأمر نيل من العمل الهائل للدراسات الثقافية إن انتهينا بها إلى تلك الرؤية الفظيعة إلى «العالم» بصفته مساحات كتيمة وتراتُبيّة وبلا تاريخ ومتناحرة، وهذا ما ذهب إليه صامويل هنتنغتون عام 1993 [(3)]، لكن خطر النسبوية المعمَّمَة التي تمثّل تحديًا للمشروع العلمي يظل قائمًا. وأن تكون الكونية التي أرساها العلم (الغَربي) حتى عقد 1970 قد افتقرت إلى مسافةٍ نقديّة حول تجذّرها نفسِه، فذلك أمر بيّنٌ. كما أدّى الوعي بالعولمة وبتعمقها إلى ضرورة نقد مَواطن قصورها، وهذا أمر لا ريب فيه، لكن الخطر المُحْدِق هو التخلي عن الكل بسبب فساد بعضهم، وقد مورس ذلك جلّ الأحيان. إن التحدّي ليس هيّنًا في مجال دراسة ماضي «العالم»، وكذلك ماضي مختلف المجتمعات التي كوّنته، وبهذا المعنى يمكن توصيف هذه المقالة بنعت «الحديثة ـ الجديدة» (أو «بعد ـ الما بعد» post-post).

هل يمكن أن يُكتب التاريخ بصيغة المفرد؟

تطورت خلال ثمانينيّات القرن العشرين طريقتان في مجال الاهتمام بماضي المجتمعات التي تنتمي إلى المستويين الجغرافيين

---

(3) Samuel P. Huntington, *Le choc des civilisations*, Odile Jacob, 1997,

(كان عام 1993 هو عام صدور مقالة صدام الحضارات «The Clash of Civilisations» المنشورة في مجلة **الشؤون الخارجيّة** (*Foreign Affairs*) التي لقيت صدًى واسعًا جدًّا، لتتحول بعدها إلى كتاب عام 1997).

اللذين أشرنا إليهما الآن، الحذر من الكونيّ الذي يدفع إلى الاهتمام بالمحليّ (وفق مستويات مختلفة)، ولكن أيضًا الحاجة إلى رؤية التاريخ من زاوية «العالم» كلّه: فثمّة من جهة تاريخ العلماء، وخاصة في أوروبا القاريّة، وهو «يُعالج المسائل حالة بحالةٍ» ويهتم «بلعبة المقياس» مع إعطاء الأولوية للمستويات الأكثر تواضعًا، ويركّز في «أدوار الفاعلين» ويمنح أهميّة كبيرة للبعد الاستبطاني والتأويلي. وهناك من جهة أخرى، اجتهاد في التفكير في تاريخ «العالم» في مستواه الخاص، أي العالم المأهول. وقد وُصفت الصيغة الأولى في أغلب الأحيان، بحكم الدور الرائد الذي اضطلع به كبار المؤرخين الإيطاليين، من خلال التاريخ المسمّى «التاريخ المِجهري» (micro storia). أما الصيغة الثانية التي تطورت أوّلًا في الولايات المتحدة الأميركية وجزئيًّا بسبب مطالب مدرّسي التعليم الثانوي، فهي «التاريخ العالمي» (World History) ثم «التاريخ المُعَولم» (Global History).

أما في فرنسا، فإن تأثير التاريخ العالِم طوّر كثيرًا الصيغة الأولى. وعلى نقيض ما يمكن أن توحي به بعض الكتابات المرموقة، وبخاصة كتابات فرنان بروديل، فإن الاهتمام بالخاص أكثر من الاهتمام بالعام، كان دائمًا مهيمنًا على الهيستوريوغرافيا الفرنسيّة. وبصرف النظر عن البحث العلمي، فإن الغائية الاجتماعيّة للتاريخ، سواء أتعلق الأمر بالجمهور المدرسي أم بالجماهير العريضة، تظل بنسبةٍ كبيرة متناغمةً مع ممارسات هويّاتية في المقام الأول ومميّزة لفرنسا ولأوروبا، على رغم أنها أصبحت غائمة

ومحلّ نـزاع[4]، ومن الصحيح أن لتاريخ العالم خصوصيّته أيضًا. ولنتجنّب الخلط الذي مارسته الجغرافيا طويلًا، وهو الخلط بين العام والكلّي، فالجغرافيا المسمّاة بالجغرافيا العامّة ركزت في المواضيع على المستوى العالمي أكثر ممّا ركزت في التنظير (جغرافية السّياحة، جغرافية السّواحل، جغرافية المناخ...)، لكن لا بدّ من الإقـرار لهذه الجغرافيا العامة بفضلها مرات عديدة في فتح نوافذ على التفكير النظري.

وحتى إنْ جَنَحَ التاريخ على المستوى العالمي إلـى دراسـة حالات معيّنة لا تستثني المجموعات البشريّة الصغيرة، فإنه يظل محل شيء من الارتياب. وتوجد صيغة مهذبة وحذرة إلى حدٍّ ما في شكل دراسـات للاتصالات بين الحضارات، تسمّى «التاريخ الموصول» (histoire connectée)[5]. ثمة عامل ناجم في الأرجح

(4) من الجلي أن التعليم الابتدائي والثانوي في فرنسا مختلف عن نظيره في الولايات المتحدة الأميركية، ففي الولايات المتحدة، كان ضغط المدرسة الأساسيّة هو الذي دفع منذ عقد 1980 في اتجاه البحث التاريخي على المستوى العالمي، وكانت الولايات المتحدة واقعةً آنذاك بقوة تحت تأثير «العولمة» والوعي «بالعالم»، الأمر الذي أدى إلى تنسيب وضعها ذاته. لقد كان هذا زمن القلق من سقوط الولايات المتحدة الأميركية، ولا أدلّ على ذلك، من بين الكثير من الأدلة، أوضح من النجاح المنقطع النظير لكتاب بول كينيدي نشوء وسقوط القوى العظمى: Paul Kennedy, *Naissance et déclin des grandes puissances* (Payot, 1989),

أما في فرنسا وعلى العكس من ذلك، فإن دروس النسبانية حاضرة بقوة بفعل هزيمة 1940 والحركات الموجعة للتحرر من الاستعمار، وهو أيضًا شأن مجمل أوروبا.

(5) Sajay Subrahmanyam, *Explorations in Connected History: From the Tagus to the Ganges*, Oxford University Press, 2005.

عن إنتاج هويّة هيئة علماء التاريخ وهو صيرورة اجتماعيّة فيها يمثّل البحث في الأرشيفات أو التنقيب الأركيولوجي العمود الفقري لبناء الموضوع المدروس وبناء مهنَةٍ من يقوم بذلك. ويمكن أن تبدو فكرة الأرشيف العالمي غريبةً إلى حدٍّ ما، بل تنطوي على مبالغة، إلا أن مقولات مثل العمل الميداني أو الأرشيفات هي مقولات تنبني إبستيمولوجيًّا، وتكمن المشكلة أساسًا في البناء الفكري لذلك الشيء المتفرد، وهو «العالم». نحن مهددون باستمرار بالوقوع في الخلط بين مجموع كل الوقائع الاجتماعيّة من جهةٍ، وذلك المستوى الاجتماعي الخاص جدًّا والمنبثق من الترابط بين أغلب المجتمعات من جهة ثانية. ولا بدّ من أن نتذكّر على الدوام أن المستوى العالمي، أي «العالم» بكلّ معنى الكلمة، لم يوجد دائمًا، وظل لزمن طويل ذا وزنٍ محدود جدًّا، وأنه أبعد اليوم من أن يمثّل كل شيء، والأرجح أنه لن يكون كذلك أبدًا، وهذا على الأقل ما نتَمنّاه.

لقد دعّم هذا الخلطَ تداولُ نعت «كوكبيّ» (global) في اللغة الفرنسيّة، وهي صيغة إنكليزية. ويأتي في المقام الأول عدم الاعتماد على مرجعيّة المجتمع والاعتماد على مرجعيّة كوكب الأرض عوض «العالم» والعالم المأهول، وعلى مرجعيّة الطبيعة عوض المجتمع (وإن أصبح التداخل بين الاثنين هو المشكل الأساسي للبشريّة) وذلك ما قد يفضي إلى الخلط بين الحاوي والمحتوى، أي بين المجموع والنسق. واليوم، حيث لا أحد يفلت من قبضة «العالم»، يبدو الخطر أكثر وضوحًا، لكنه بالرجوع إلى الماضي يمكن أن يفرز معانِيَ مغلوطة. إن هنود أميركا وسكّان أُوراسيا وأفريقيا لم

يسكنوا العالم نفسه قبل عام 1492 على رغم أنهم كانوا يقطنون الكوكب نفسه. ثم إنه يمكن أن يكون لكلمة «كوكبي»، وبخاصة في التاريخ، معنًى آخر هو معنى الكلّي (total). وتكشف هذه الكلمة في مثل هذه الحالة، عن أن مجمل أبعاد الاجتماعيّ قد أُخِذ في الحسبان، بصرف النظر عن حجم المجتمع المدروس. ولكي يكون التاريخ الكوكبيّ مرادفًا للتاريخ الكلّي، من الأفضل أن يكون الموضوع ذَا حجم محدود إلى حدٍّ ما، على غرار العمل الذي يقوم به الإثنولوجي، وهكذا يمكن أن يكون المَعْنَيان اللذان تُحيل إليهما الكوكبيّة، متناقضين.

لقد أصبحت النظرة الواضحة جدًّا لِتغيّر السّياق الفكري للتفكير في التاريخ بمنطق العولمة، شائعَة تحت اسم «أنظمة تاريخانية»، وقد صاغ مفاهيمها راينهارت كُوزلّيك (Reinhart Koselleck) وطوّرها في فرنسا فرانسوا آرتـوغ (François Hartog) وهي تفكير حول الطريقة التي تنظِّم بها المجتمعاتُ (أساسًا العالم الغَربي وكياناته السّابقة له) مختلفَ عمليات الربط بين عناصر الثالوث: الماضي والحاضر والمستقبل[6]، إذ بعد باراديغم «ماضويّ» (passéiste) (أصبح الانحطاط منذ انقضاء العصر الذهبي هو القاعدة، وكل تجديد لا يمكن أن يكون سوى عودة إلى القدامى الذين لا يمكن التفوق عليهم) عرفت المجتمعات الأوروبيّة منذ «الأنوار» مرحلة «حداثويّة» (باراديغم «التقدم»: المستقبل أفضل من الماضي). لكن

(6) Christian Delacroix, François Dosse et Patrick Garcia (dir.), *Historicités*, La Découverte, 2009.

في أواخر القرن العشرين، وقع المرور إلى مرحلة «حَاضِرانيَّة» (لم يعد لمقاربة الماضي والحاضر وترتيبها أي معنًى)، ويتطابق هذا التمثل للزّمن جيّدًا مع الرؤية ما بعد الحداثية، وهو ردّةُ فعلٍ فكرية إزاء الوعي بـ«العالم» وإزاء نهاية التفسيرات الشاملة التي سمّيت بحقّ «السرديّات الكبرى».

نهاية خط غرينتش للزمن

حقًّا، إن سهم الزمن مُعتَلٌّ بالفِعل، وليس هذا بغريبٍ، لأنه كان خَطيًّا، بل أحاديّ الخطيّة (monolinéaire) أحيانًا على نحو صريح، فالتواريخ المسمّاة «عالميّة» كانت أوّلًا ماضويّة بمفهوم فرانسوا آرتوغ، وأشهر هذه التواريخ تاريخ بُوسّوييه (Bossuet)، ثم كانت «حداثويّة» تقدّمية (هيغل وماركس، وكذلك منظّرو الليبرالية).[7] ويوجد مؤشر للانزياح عن المستقبلية إلى الحاضريّة يمكن أن نَستَشِفّه من خلال المرور من مفردات اللغة الزمنية والتاريخية إلى المصطلحات المكانية والجغرافية، وقد يكون أحسن مثالٍ التخلّي التدريجي عن العبارات المتعلقة بالتطور لتصنيف البلدان (بلدان متخلفة، بلدان في طريق النمو، بلدان متطورة...) لمصلحة الثنائي: شمال/ جنوب. إننا لم نعد نتحدث اليوم عن «البلدان المتخلفة»

---

(7) بحسب تنظير راستو (Rostow) ومقولته «الإقلاع» (take off) التي اشتهر بها، يمثل تاريخ كل المجتمعات تتابعًا حتميًّا لجملة من المراحل، ولا يختلف هذا التنظير في شيء عن تتابع أنماط الإنتاج الماركسي، ومهما يكن من أمر، فإننا حيال نظام من التاريخانية الحداثويّة: W. W. Rostow, *Les étapes de la croissance économique*, Seuil, 1963; édition originale étatsunienne en 1960).

أو عن «العالم الثالث» وإنما عن «بلدان الجنوب» ويمكن التأريخ لهذا التحوّل بعام 1980، وهو عام صدور تقرير برانت (Brandt)[8]، ما يعني أن هـذا التحول كـان متزامنًا واستخدام كلمة «عولمة» على نطاق واسع.

ما من مفاجأة في الأمر، لأن الوعي بوجود «العالم» هو بطريقة ملموسة الوعي بالتزامن. إن السَّفَر في الفضاء إلى حدّ اليوم هو تنقّل في الزمن، وإن دلائـل الاستكشافات التي كان يستعين بها الرحالة إلى ما وراء البحار أواخر القرن الثامن عشر، قد كرّست بعنف فكرة أن أوروبا كانت في «مرحلة متقدمة» بينما كان الآخرون «متأخرين»، وبخاصة أنهم كانوا أكثر بُعدًا[9] (وهذا الجانب بيّناه في الفصل الرابع). هكذا كانت الجغرافيا خاضعة للتاريخ، وعكسيًّا، وقع في أواخـر القرن العشرين، في ظل غياب التاريخانية على مستوى «العالم»، نوعٌ من العودة إلى المعاينة المكانية، لكنه كان مكانًا مخيّبًا.

والجغرافيا الآخذة بالتاريخانية تفترض للعالم مركزًا. وبما أنه وقع تنظيم قياس الزمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالاعتماد

(8) Vincent Capdepuy, «La limite Nord/Sud,» *Mappemonde*, n° 72, 2003.

(9) «إن الرحالة الفيلسوف الذي يبحر إلى أطراف الأرض إنما يخترق في الواقع سلسلة من العصور، فهو يسافر في الماضي، وتمثل كل خطوة يخطوها قرنًا من الزّمن» في: Jean-Marie Degérando, *Considérations sur les diverses méthodes à suivre dans l'observation des peuples sauvages*, 1800 (publié et présenté par J. Copans et J. Jamin dans *Aux origines de l'anthropologie française*, Le Sycomore, 1978.

على الجغرافيا الفلكيّة القائمة على تميُّز خط غرينتش بصفته المركز الفعلي للعالم آنذاك، فإن رؤية المجتمعات وفق المراحل المتتابعة تَفترض نظرة شاملة فيها مركز وأطـراف. وقد حصل اضطرارٌ، لا محالة، إلى خلق مراحل انتقالية بالنسبة إلى المجتمعات التي لا يمكن اعتبار أفرادها متوحشين حقيقيين أو متحضرين صميمين. وكان هذا هو دور الاستشراق. ولكن على رغم كل عمليات الترميق التي لا مفر منها، فإن رؤية العالم التي أنتجتها أوروبا، والتي أصبحت رؤية «العالم» بكل بساطة، نظرًا إلى قيام أوروبا بفرضها على الآخرين المهيمَن عليهم، ظلت هي المنظِّمة خرائطنا الذهنية والمصوَّرة. إن الخريطة الموجَّهة نحو الشمال والممركَزة حول خط غرينتش جزء لا يتجزأ من سهم الزمن[10]. والعكس صحيح أيضًا. وليس من الغريب إذًا أن تؤدي معارضة المركزية الغربيّة وتفسّخ التراتبيّة العالميّة إلى تغيير عميق للتاريخانية. إن الخيط الناظم لهذه المحاولة الذي لا محيد عنه هو هذا الترابط بين المكان والزمان.

العالم المتعدّد الأقطاب وضرورة الجيوتاريخ

ظلت عبارة التاريخ الكوكبيّ التي تعني مباشرة التاريخَ العالمي، متخفِّيةً عن المنشورات باللغة الفرنسيّة حتى أواسط سنوات الألفين.

---

(10) جرى منذ 12 آب/ أغسطس 2010 تركيز التوقيت الرسمي العربي (Arabian Standard Time) الذي ترمز إليه ساعة عملاقة شُيّدت في مكة لضبط التوقيت الإسلامي، ولهذه الساعة أربعة مراقم يبلغ قطر دائرة الواحد منها 46 مترًا، وهي في أعلى برج طوله 609 أمتار، وهو ثاني أعلى برج في العالم بعد برج خليفة في دبي.

ولم تبدأ الترجمات والمباحث الأوّلية تُبرز الاهتمام المحلي بالتاريخ العالمي إلا منذ فترة وجيزة[11]، والمهم هو أن هذه المنشورات لم تظهر ضمن سياقٍ مؤرِّخ إلا جزئيًّا. ثمة جذور قديمة ممتدة في التاريخ الاقتصادي، وخاصة في مجال التفكير في اللامساواة على الصعيد العالمي. ويعود هذا التفكير إلى الأعمال المتعلقة بالتطور اللامتكافئ التي رافقت حركات التحرر من الاستعمار. بَيْدَ أن الاقتصاديّين سرعان ما التحق بهم الأنثروبولوجيون والجغرافيون، وكذلك المؤرخون. ومع التنويه بالدور الطلائعي لنوع معيّن من التاريخ الاقتصادي[12]، فإن الجهد منصبٌّ اليوم على درءِ احتكاره «العالم». ولا يمكن هذا البعد المتعدّد الاختصاصات أن يكون محض مصادفة، لأنه ضروري. إننا مضطرون، لتجاوز

---

(11) المدوّنة الإلكترونية: http://www.histoireglobale.com المتبناة من جانب مجلة *Sciences humaines* هي الشهادة الحية على هذا البروز في فرنسا. انظر أيضًا: Philippe Norel, *L'histoire économique globale* (Seuil, 2009); Philippe Beaujard, Laurent Berger et Philippe Norel (dir.), *Histoire globale, mondialisation et capitalisme* (La Découverte, 2009), le numéro 2007-4bis de la *Revue d'Histoire moderne et contemporaine* «Histoire globale, histoires connectées: un changement d'échelle historiographique?», dirigé par Caroline Douki et Philippe Minard.

ثمة أمر حديث العهد ومهمّ هو الترجمة الجميلة لكتاب: Philippe Pomerantz, *Une grande divergence. La Chine, l'Europe et la construction de l'économie mondiale*, trad Nora Wang et Mathieu Arnoux (Albin Michel, 2010).

(12) يمكن أيضًا استذكار عمل بول بيروش (Paul Bairoch) وبخاصة كتابه البارع في تاريخ العالم الاقتصادي والاجتماعي من القرن السادس عشر إلى اليوم: Paul Bairoch, *Victoires et déboires* (3 tomes), Gallimard, 1997.

الـرؤيـة الغربيّة الـصِـرف، إلـى إعــادة النظر فـي حـقـول معرفية تبيّنَ أنها بُنيت استجابة لمجموعة مـن المجتمعات بعينها، وهـذا تقسيم اعتُبر بتسرّع تقسيمًا عالميًّا (الـتـعـارض: طبيعة/ ثقافة، واقتصاد/ مجتمع... إلـخ). إن التفكّر في العالم يفترض بالتأكيد تـجـاوز «القوميّة المنهجيّة» التي شجبها أولـرش بك (Ulrich Beck)[13].

قد تبدو مساهمة الأنثروبولوجيين معقولة لأن الأمر يتعلق بتنوع المجتمعات، وبخاصة المجتمعات التي يختلف إرثها كثيرًا عن إرث العالم الغَربي. وليس من الغريب إذًا أن يكون التأليف الحديث الأكثر أهميّة في مجال نقد التاريخ المتمحور على الغرب هو، بصرف النظر عن كل المقولات التي تهيكل العلوم الاجتماعيّة، من صنع أنثروبولوجي بريطاني كبير على دراية بالمجتمعات الأفريقية: **سرقة التاريخ: كيف فرضت أوروبا سردية ماضيها على سائر العالم،** (*Le vol de l'histoire, Comment l'Europe a imposé le récit de son passé au reste du monde*)[14] لمؤلّفه جاك غودي (Jack Goody).

ربما كان حضور الجغرافيين أكثر مفاجأة، لأن الثنائي الفرنسي «تاريخ- جغرافيا» ظل يشتغل منذ أكثر من قرن على أساس تقاسمٍ

(13) Le «nationalisme méthodologique,» d'Ulrich Beck (*Qu'est ce que le Cosmopolitisme*?, Aubier, 2006).

(14) كتاب *The Theft of History*، وقد صدر عن Cambridge University Press في 2006، ونشرت دار Gallimard ترجمته الفرنسية في 2010.

للمهمات: مـاضٍ/ حاضرٍ. والحق، وهـذه هي المرافعة الرئيسيّة لهذه المحاولة، أن مساهمتها كانت ضروريّة. كيف يمكن الوقوف على حركية مجتمعٍ ما، بصرف النظر عن الحالات النادرة جدًّا لتلك المجتمعات المنعزلة (وهـل وُجـدت فعـلًا؟)، من دون إدراجها في تشابك علاقاتها بالمجتمعات الأخـرى؟ إن الموقع الخاص هو في آن واحد موضوعٌ للتاريخ العالمي وعاملٌ أساسي لأي ديناميكية.

إن الرواية العالميّة تبعًا لذلك لا يمكن أن تُفهم إلا إذا أخذنا بالحُسبان مستوياتها المتعددة، فكلما عبّر «العالم» عن وجوده، أصبح من الضروري أن يكون للوعي الجماعي روايـة عند هذا المستوى، أي تاريخ مشترك لمستقبل البشريّة. وإذا نحن نأينا بأنفسنا عن النظرة الملائكية، فعلينا الإقـرار بأن تاريخ «العالم» لا تمكن مقاربته إلا انطلاقًا من تجلّياته المحليّة. تلك ضرورة مدنية وعلميّة في آن. ولا يتعلق الأمر برصّ سلسلة من التوصيفات والروايات جنبًا إلى جنب، وإنما المطلوب ربط بعضها ببعض، أي «موقعتُها» بالمعنى الدقيق الذي يحمّله الجغرافيّون لهذه الكلمة (situer)، أي تمفصل حالة محددة جغرافيًّا قياسًا على كل الأماكن الأخرى المرتبطة بها، لأن الموقع الخاص لكل حالة يفسّر ديناميكية الكلّ. إن تاريخ «العالم» لا يمكن أن يكون إلا تعدديًّا، لا فقط على المستوى التأويلي، وهذا أمر عاديّ، وإنما لأن هذا التاريخ ينطوي على عدد مهم من الديناميكيات الموجودة في أماكن متنوعة جدًّا من العالم المأهول.

وتمثّل عبارة «متعدد الأقطاب» (multipolaire) موضةً في الديبلوماسيّة المعاصرة، إلا أن الحديث عن التاريخ المتعدد الأقطاب يعني أوّلًا الالتزام بهذه المعاينة البسيطة، وهي أن الراهن يقتضي اعتبار الموروثات المتنوعة للفاعلين الجماعيّين لـ«عالم» الغد[15]. إن فهم عالم مأهول (ecoumène) في تغيّر سريع يبدو في الوضع ذاته من فترة غير بعيدة وكأنه موروث ثابت قد أضحى اليوم مهتز الأركان، لهو ضرورة ما انفكت تتعاظم. لكن لا يمكن أن نكتفي بفتح هذه المدونة التراثية مهما كانت الضرورة إلى ذلك. ولعلّ من أحسن ما يمكن القيام به أن نضع كتابًا في **قواعد لغة الحضارات** (*Grammaire des civilisations*)، وهو عنوان مصنَّف بيداغوجيّ لفرنان بروديل. إن تجاوز هذا الأمر يقتضي الربط بين كل هذه المسَارات القريبة أو النائية جميعًا وفي المواضع الجغرافية كلها، وبناء سرديّة ما عاد بإمكانها أن تكون خطية بل متعدّدة الأقطاب بكلّ معنى الكلمة، وآنذاك يمكن أن نأمل الوفاء للعبارة الديبلوماسيّة «تراث الإنسانية المشترك».

---

(15) صدمتني دومًا ضبابيّة معارف طلبتي ما إن نترك التاريخ الأوروبيّ، وهذا مثال فاضح، فأنا أسأل كل سنة طلبتي في آخر سنوات الإجازة في التاريخ (الفصل السادس) - ومن المفترض أن تكون لهم ثقافة تاريخية عامة جيّدة - عن الترتيب الكرونولوجي لبعض السلالات الصينية الرئيسيّة (التانغ، الهان، السونغ، المينغ. ويمكن القارئ أن يجرب حظّه(*)). ومن النادر جدًّا أن أظفر بالترتيب الرباعي السليم، على رغم أن الأمر يتعلق بالأبجديّات الأساسيّة جدًّا لتاريخ خُمس البشريّة الذي كان له دور مهم في صياغة تاريخ العالم.

(*) الجواب: الهان (Hun) (206 ق. م - 220 م)، والتانغ (Tang) (618 - 907 م)، والسونغ (Song) (960 - 1279 م)، والمينغ (Ming) (1368 - 1644 م).

والواضح أن الخطر هنا هو السقوط في التاريخ الكوني[16].
وتتمثل الخطوة الأولى إذًا في الانتقال من المفرد إلى الجمع وفي نقد ما يُعدّ بتسرّع من البديهيّات: لماذا (وُجدت) كل هذه المجتمعات؟ أي كلّ هذه التّواريخ؟ (الفصل الأول). ولا يمكن الانكباب على الظروف الجغرافية للسرديّة (الفصل الثالث) من دون القيام مسبقًا بتنسيب التقسيمات المكانية والزمنية التي تُتيح كتابة هذه السّرديّة (الفصل الثاني)، كما أن اقتراح خريطةٍ للعالم (الفصل الخامس) يقتضي ضبط مسألة المقياس (الفصل الرابع).

---

(16) يمكن أن تبدو عبارة التاريخ «الكوني» ـ إذا ما فهمناها فهمًا ساذجًا ـ بمثابة المرادف للتاريخ الشامل، وقد تعودنا هذا التوصيف للإشارة إلى المصنفات الجامعة الغربيّة الغَائيَّة الكبيرة، سواء أكانت مسيحيّة قلبًا وقالبًا (وتمثل مؤلفات بوسّوييه المثال الأبرز) أم علمانية (مع هيغل بصفته المرجعيّة الرئيسيّة).

1

البشريّة، تلك المفرَد الجمع

«وقال الربُّ: هُوَذا شعبٌ واحدٌ ولسانٌ واحد لجميعِهم، وهذا ابتداؤهم بالعمل. والآن لا يمتنع عليهم كلُّ ما ينوُون أن يعملوه. هلمَّ نَنْزِلْ، ونُبلبِلْ هناك لسانَهم حتى لا يسمع بعضُهم لسانَ بعضٍ. فبدّدَهم الربُّ من هناك على وجهِ كلّ الأرض، فكفّوا عن بُنيان المدينة».

سفر التكوين (11، 6 ـ 8)

لا توجد إلا بشرية واحـدة، ومع ذلك فإن المجتمعات كثيرة ومتنوعة. لقد تجاوز الزمن سجال مدينة بلَد الوليد (Valladolid) التي شككت عام 1550 في انتماء هنود أميركا إلى الجنس البشري، ولا يمكن توظيف الاختلافات المورفولوجية، على رغم كل ما قيل في هذا الموضوع. إن انتشار الصنف ذاته من الكائنات الحيّة على مجمل الكرة الأرضية ظاهرة جغرافية استثنائية لا يمكن إلا أن تثير الاستغراب. وعلى العكس من ذلك، فإن تنوع التشكيلات الاجتماعيّة، أي التـواريـخ، يمكن أن يبدو بـلا نهاية وإن أدى عدد محدود من الإكـراهـات المتشابهة إلى منح فكرة المجتمع تجانسًا ومعنًى.

إننا نَعتبر تقسيم البشريّة في أغلب الأحيان بمثابة الأمر البديهي، فنمرّ مباشرة إلى تحليل مواصفات هذا التنوع، غير أننا لا نُدهش بما يكفي بالحضور البشري على كل الأراضي التي ارتفعت منذ ما قبل العصر الحجري القديم (Paléolithique) الأعلى. وعلى رغم أن الأنواع الحية الأخرى، الحيوانية والنباتية، قد تنوعت بحسب الاختلاف بين مناطق الكرة الأرضية، فإن البشر ظلّوا هم أنفسهم في كل مكان، والكائنات الحية الوحيدة التي تعترضنا في كل مكان هي التي نشرها البشر أنفسهم إراديًا (نباتات وحيوانات أهلية أو مدجّنة) أو لاإراديًا (« الكائنات المُعايشة» أي تلك التي يمثّل الجنس البشري وسطها الطبيعي: البراغيث والقمل والجرذان والفئران...)، إلا أن تنوّع المجتمعات مرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذا الانتشار في كل الاتجاهات، وهو انتشار يعود إلى العصر الجليدي الأخير، لأن التنوع الكبير للأوساط الطبيعيّة التي وجدت المجتمعات نفسها مجبرة على التكيف معه، تطلّب أجوبة مختلفة جدًّا، كما أن بُعد المسافة على وجه الخصوص مناقض للاجتماعي الذي هو بحاجة إلى القُرب.

انتشار البشرية في كل الأوساط

الإنسان حيوان ذو قدرة على التنقّل كبيرةٍ إلى حد ما. ومن المؤكد أن ثمة أنواعًا بريّة أخرى قادرة على الجري أسرع ولمدة أطول، فالكثير من الحيوانات والطيور والأسماك وكذلك بعض الثدييّات مثل الذئاب، قادرة على قطع مسافات أشد إثارة للدهشة. وقد وُصفت بعض الكائنات الحيّة بحقّ بنعت «المهاجرة»، ومع

ذلك لا تمكن الاستهانة بقدرات الحركة لدى المجموعة البشريّة حتى بالاعتماد فقط على الأرجل، مثلما هو الأمر لدى أقوام العصور الحجريّة. وإذا ما انطلقنا من الفكرة المتواضعة نوعًا ما، ومفادها أن شخصًا بالغًا بإمكانه يوميًّا قطع قرابة الثلاثين كيلومترًا بحمولةٍ تقارب العشرين كيلوغرامًا (من المؤن، والأدوات، ولكن كذلك الأطفال الصغار)، فهذا يعني أن مجموعة ما قادرة نظريًّا في ظرف شهر على قطع تسعمئة كيلومتر وقرابة عشرة آلاف كيلومتر في ظرف سنة: فلا بدّ إذًا من أربع سنوات لكي تستطيع الدوران حول الأرض، على افتراض وجود طريق حقيقية وصالحة للسّير على الأقدام وتحيط بكامل الكرة الأرضية. وتفترض هذه العمليّة الحسابيّة البسيطة أن يتوافر لمهاجرينا إمكان الحصول في كل مكان على شروط عيشهم (الماء، والغذاء، وإن اقتضى الأمر وسائل مقاومة البرد) وذلك في وقتٍ وجيز، وفي الأوساط التي عليهم إحكام التكيف معها.

من المعقول إذًا أن نتصوّر أن تحركات المجموعات البشريّة كانت عمومًا، بالنسبة إلى المسافات الطويلة، بطيئة جدًّا. ومع ذلك، فإن تحرك البشر يظل أمرًا مهمًّا: إن مجتمعًا من الصيّادين- الجمّاعين الذي يستبدل كل سنة منطقة بأخرى على مسافة تقارب الخمسين كيلومترًا، يقطع على رغم كل شيء خمسة آلاف كيلومتر في ظرف قرنٍ (لكن مع الشرط الأكيد المتمثل في عدم اتّباع مسارات متعرجة)، ويكفيه إذًا نظريًّا ثلاثة قرون للذهاب من أقصى شمال أميركا إلى أرض النار (Terre de Feu) (قرابة خمسة عشر ألف كيلومتر) أي أقل بكثير من الفرضيات الأدنى المتعلقة بتوطّن البشر

في العالم الجديد. فليس إذًا من المستغرب أن البشر كانوا حاضرين تقريبًا في كل مكان من الأرض قبل انطلاق العولمة باستثناء المنطقة المتجمدة الجنوبيّة وبعض الجزر. إن هذه العمليات الحسابيّة السريعة مفيدة لأنها تُتيح فهم وجود جنس بشري واحد على الأرض، ولو كان الانتشار البشري قد أجبِر على أن يكون أبطأ، فإننا قد لا نجانب الصواب إذا تصورنا أن هذا الجنس البشري هو ربما اليوم أكثر تنوعًا.

وتُوجد ميزة أساسية للمجتمعات هي في آنٍ واحد عاملُ تشتتها وتنوعها، وهي قدرتها على الاستقلال عن الأوساط التي تعيش فيها. من المؤكد أن توجَد وضعيّات حدّية قصوى حيث الكثافة السكانية ضئيلة. وقد تمكّن البشر من العيش تقريبًا في كل مكان وذلك بفضل اكتشافهم المبكر جدًّا للنار وقدرتهم على إنشاء أوساط صغيرة اصطناعية (ملابس، ومنازل). لقد كانت عمليات التكيف هذه تحوِّل الاجتماعيّ، في الوقت ذاته، بطرق مختلفة بحسب الأماكن.

حاجة الآصرة الاجتماعيّة إلى القرب

يمكن مجموعات بشرية ذات أصول مشتركة أن تجد نفسها في ظرف وجيز، بعيدة جدًّا بعضها عن بعض. إلا أن المسافة «الدّاخلية» لمجموعة ما لا يمكن قياسها بالطريقة ذاتها لقياس المسافة «الخارجيّة»، التي تتحكم فيها المجموعة بفضل قدرتها على التنقل على وجه البسيطة. إن التفاعل بين أعضاء المجتمع نفسه ضروري دائمًا لأنه يعيد بكل تأكيد إنتاج الآصرة الاجتماعيّة باستمرار. أما البعد، فيكبح إمكانات التفاعل، وإذا ما وَجد عنصر من هذا المجتمع

نفسه بعيدًا جدًّا عن الآخرين، فالخطر المحدق هو أن يَستقل بنفسه. إن الاجتماعي يُنسج على الدوام بجملة من الأواصر وبنسق كامل من الروابط وأبنية القرابة الدمويّة واللغات وعلاقات الإنتاج والسّلطة... ولا يحتمل هذا التفاعل التمدّد والبعد.

وتعلّمنا الأنثروبولوجيا الطبيعية أن سببًا فيزيولوجيًّا يقف وراء هذه الحاجة للمجتمع، وهي ليست خاصّة بالنوع البشري الذي طوّرها إلى أبعد الحدود. وخلافًا لسائر الحيوانات الرئيسة، فإن البشر، الواقفين على ساقين اثنتين، مجبرون على النضج المبكر للمواليد الجدد، وهذا ناتج من وضع الوقوف. كما أن التقلّص المتزايد أكثر فأكثر للوركين خلال تطور النوع يجعل من الولادة البشرية أكثر صعوبة. أيتها المرأة ذات الساقين الاثنتين «بالوجع تلدين»: إن لعنة الكتاب المقدس لا تشمل إلا الذين ذاقوا من ثمار شجرة المعرفة، ولا تشمل الحيوانات.

تضع الثدييات مواليدها بسهولة نسبيّة، ما عدا النوع البشري. والمولود الجديد مدعوّ إلى اتباع مسار منحنٍ يجبره على الدوران في الحوض الأمومي، ولقد ساد الاعتقاد طويلًا أن ذلك ناتج من تطور الدماغ، لكن في عام 1984، أثبت باحثون في الأنثروبولوجيا الطبيعيّة أن الولادة لدى الإنسان الأسترالوبيثكس الشبيه بالقرد (australopithèques)، كانت تتم على طريقة الصنف البشري. وعلى رغم ذلك، فإن حجم جمجمة لوسي (Lucy) عند الولادة لا يتجاوز بكثير حجم جمجمة مولود صغير الشامبانزي. والأحرى

أن السبب كامن في ظاهرة وجود الساقين الذي يقتضي تطورًا إلى أعلى الحوض، وما كان ربّما يمثل تشوّهًا جنينيًا في البداية، أصبح عاملًا أساسيًا لظاهرة الوقوف على السّاقين. إن فتحة مضيق الولادة هي إذًا موجودة في موقع أكثر تقدمًا إلى الأمام بالنسبة إلى البشر منه لدى الثدييات الأخرى. والحل الوسط بين وضعيّة الوقوف على الساقين ووظيفة الولادة كان على حساب وظيفة الولادة، لكن مع شعور المرأة بالأوجاع عند الولادة ومع النضج المبكر للمولود الجديد[17].

إننا إذًا حيال مفارقة: إن وضعيّة الوقوف على الساقين التي تزيد من قدرة النوع على التنقل وفي الوقت ذاته تحرر اليدين، تقلّص كثيرًا إمكان التنقل في سنوات العمر الأولى. لكن ذلك أدى إلى الانفجار الخارق للعادة للشأن الاجتماعي الذي لا يوجد إلا بصفة محدودة لدى سائر الحيوانات الرئيسة (primates) وبدرجة أقل لدى الأنواع الحيوانية الأخرى. وليس من العبث الإيمان بأن المجتمعات البشريّة كانت إفرازًا لمشكل جغرافي هو الحاجة إلى القرب الاجتماعي الذي فرضته التحولات الجينيّة.

خلافًا، إذًا للكثير من الثدييات التي يستطيع بعض صغارها الوقوف للحظات على القوائم بعد الولادة مباشرة، واقتفاء القطيع، أو التي لا يتطلب مواليدها في الغالب الأعم إلا بضعة أسابيع من الإحاطة التامة بهم، فإن صغار المجموعات البشريّة يظلون في تبعيّة

---

(17) من أجل تحليل أكثر تفصيلًا انظر: Pascal Picq et Yves Coppens, *Aux origines de l'humanité*, Fayard, 2001.

للكبار لمدة طويلة. إن التكفل بالصغار وتنشئتهم موجود لدى الكثير من الأصناف مثل الطيور وليس لدى الثدييات فقط. لكن لا يوجد أي وجه للمقارنة بطول الطفولة البشريّة من حيث المدة الخام، ومن حيث الجزء المقتطع من أمد الحياة كلًّا. لدينا هنا صيرورة فرديّة هدفها تشبّع أعضاء المجموعة بالطابع الاجتماعي، وفي الوقت ذاته حاجة المجموعة إلى الحفاظ على تماسكها لأجل البقاء، وذلك بحماية الصغار، وبأن تعيد فيهم إنتاج خصائصها الاجتماعية. وهكذا إذًا، يطرح الأطفال الصغار جدًّا مشكلًا عويصًا بالنسبة إلى أي مجتمع متنقل، فهم لا يستطيعون، ولمدّة طويلة، التنقل بإمكاناتهم الخاصة أو أنهم لا يستطيعون ذلك إلا على مسافات قصيرة جدًّا. إن التحكم النسبي في المسافة بالنسبة إلى طفل عمره ثلاث سنوات لا يشبه أبدًا ذلك التحكم الذي نراه لدى غزالة عمرها خمسة عشر يومًا أو جُرمُوز عمره خمسة أشهر. لقد ألححنا في بداية هذا الفصل على الحركية الجغرافية للنوع البشري، لكن الطفولة تحدّ كثيرًا من هذه القدرة.

إن الإكـراه المتمثل في حمل الأطفال أو في توقف جزء من المجموعة للاعتناء بهم، عبء ثقيل بالنسبة إلى كل المجتمعات التي يكون التنقل أمرًا أساسيًّا لديها. ويتمثل الجواب عن هذا المشكل عمومًا في الحدّ من وتيرة الـولادات وفق تمشيات إرادية أحيانًا، غير أنها لاواعية في أغلب الأحيان. إن ظواهر مثل تعقّد بنيات القرابة الدمويّة، والمحرّمات الجنسيّة، والرضاع المطوّل، وحتى قتل الأطفال، تصبّ كلها ضمنيًّا في المنطق المالتُوسّي. إن السكان الإينويت (Inuit) في أقصى الشمال والسكان الأستراليين الأصليين

(Aborigènes) والسكان السانس (Sans) في جنوب أفريقيا، وكل هؤلاء هم آخر الصيادين- الجمّاعين الذين درسهم الإثنولوجيّون، قد طوّروا هذه الأساليب الاجتماعيّة الواقية، خصوصًا أنهم كانوا يعيشون في أوساط هشة إيكولوجيًّا، ما كان يفترض خلخلة توازنها بتكاثف السكان. وعلى العكس من ذلك، تتغيّر الإكراهات مع تطور الهياكل الجغرافية التي يعيش فيها السكان من جيل إلى آخر في الأماكن ذاتها، قرى ومدنًا، وهذا لا يعني أن الحاجة إلى مراقبة حركة المجتمع الديموغرافية غير حاضرة، ومردّ ذلك أسباب كثيرة، ليس أقلّها الاستجابة للمنطق المَالتوسي بالمعنى الحرفي للكلمة، أي تأمين التوازن بين المساحات المفلوحة، أي حجم الإنتاج من جهة وعدد الأفواه المحتاجة إلى الغذاء، من جهة ثانية. لكن إمكان تشييد قرى أخرى والزيادة في المساحات الفلاحية ظلت قائمة لمدة طويلة. والأمر الأساسي هو أنه حيثما تم التدجين تضاعف عدد السكان خلال بضعة آلاف من السنين، ومن ذلك التاريخ باتت العودة إلى نمط عيش العصر الحجري القديم مستحيلة، على رغم أننا نستطيع منطقيًّا الدفاع عن فكرة أن حياة الصيّاد - القطّاف أكثر راحة، وأيًّا كانت الحال أقل شقاء بكثير[18].

---

(18) إنه الطرح الذي دافع عنه مارشال سالنس (Marshall Sahlins) في مؤلّفه الشهير**العصر الحجري، عصر الوفرة: اقتصاد المجتمعات البدائية:** *Âge de pierre, âge d'abondance. L'économie des sociétés primitives* (Gallimard, 1972)، منذ العنوان، أعلن سالنس أن المجتمعات الأسترالية ومجتمعات «كويسن» (Koïsans) التي درسها، كانت تستطيع تأمين الحاجات الضرورية بفضل ثلاث ساعات عمل تقريبًا في اليوم على أقصى تقدير، وهو العمل الذي ينجزه ثلث السكان، وهكذا يبدو أنّ أجدادنا قد عرفوا مجتمع رفاهٍ حقيقيًّا.

إن التراكم الجديد والأساسي الذي ينتج من التوطين هو إذًا، وقبل كل شيء، تراكم بشريّ. ويصبح ميزان القوى بين مجتمعات من أنماط مختلفة لامتكافئًا، بحيث يمكن مجموعات من المزارعين أن تفاجئها مجموعات مترحّلة. لكن مجموعة المزارعين هذه قادرة بمَا لها من عدد وعديد على التوقّي منها، بخاصة أن الكثافة الديموغرافية تكون مقترنة عادة بتراكم الممتلكات المادية. ويفرض التوطين أمرًا أساسيًّا هو التخزين، أي تخزين المنتوجات، وأيضًا أدوات الإنتاج، وهذا ما يجعل التمشّي تراكميًّا. ومن بين عديد المظاهر التي غيّرها التوطين، يمكن أن نشير إلى مسألة التحكم في الزمن، فالمجتمعات بفضل الحدّ من تنقلاتها في المكان، تدعّم سلطتها على الأمد الزمنيّ. والمكان الرمزي لهذه العلاقة بين المكان والأزمنة الاجتماعيّة هو المخزن، ونعني بذلك كل طرائق تخزين الغذاء التي استطاع البشر ابتكارها. وتُعدّ مخازن الحبوب في الهلال الخصيب، والتي تعود بلا ريب إلى أكثر من عشر ألفيات، أشد أشكال التخزين عراقةً. والمؤكّد أن بروز مشكل انتظار المحصول المقبل بعد نفاد المؤن أصبح أكثر حدّة، بسبب صعوبة تنقل المستهلكين نحو مناطق القطف المختلفة بحسب الفصول. ويؤدي هذا الأمر إلى القيام بعملية انتخاب ضمن الأنواع المزروعة، وهو ما أثبتته المؤشرات البالينولوجية في دراسة غبار الطّلع الأحفوري[19] بمنطقة الهلال الخصيب، إذ مُنحت

(19) البالينولوجيا (palynologie): يحدد علم دراسة غبار الطلع الأحفوري النباتات اعتمادًا على التنضيدات الأركيولوجية: وبذلك نستطيع التعرف إلى النباتات التي وقع تدجينها في لحظة ما أو في مكان معيّن.

الأولويّة للبذور التي يمكن الاحتفاظ بها طويلًا، مثل الحبوب أساسًا وربما النباتات ذات القرون.

الاجتماعيُّ إذًا مرادف القُربْ، أوَلسنا نقول «الأقربين» للإشارة إلى البشر الآخرين الذين تربطنا بهم أواصر قويّة جدًّا وإن كانوا بعيدين عنّا بحساب الكيلومتر؟ من المؤكد أن قياس البعد رهينُ الكثير من العوامل، بدءًا من التحكم بوسائل النقل. إن امتلاك وسيلة للتنقل السّريع، أو لنقل أحجامٍ أكبر، بطاقةٍ أقل، لا يمكن إلا أن يغيّر تغييرًا عميقًا كيفية اشتغال مجتمعٍ ما، وكذلك العلاقات التي تربطه بالمجتمعات القريبة منه. إن التقدم الحاسم لتقنيات النقل أو التواصل يمثّل على الدوام تحولًا جيوتاريخيًّا أساسيًّا، وهو ما تجسّده بخاصة العولمة المعاصرة، بفضل الرحلات الجويّة المنظمة والحاويات والإنترنت والاتصالات عبر الأقمار الصناعيّة. وإذا ما عدنا إلى الوراء كثيرًا، نلاحظ أن تدجين حيوانات الحمل وركوب الدواب منها، وبخاصة الجواد والجمل، قد مثّل ثورات مكانية أساسيّة. والأمر نفسه ينطبق بلا شك على ظهور وسائل النقل الآلي في القرن التاسع عشر. إلا أن تاريخ التحكم في المسافة لا يمكن اختزاله فقط في تطور تقنيات التبادل مهما كانت أهميّتها البديهية، ويمكن تنظيمًا ناجعًا أن يعتمد على طرائق معروفة منذ القدم، مثل شبكات البريد التي تم وضعها في الإمبراطوريّة المغوليّة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر[20]. ويضطلع رأسمال البنى الأساسيّة (الطرقات، والمنشآت

(20) Didier Gazagnadou, *La poste à relais. La diffusion d'une technique de pouvoir à travers l'Eurasie*, Kimé, 1994.

الفنية، وتجهيزات الموانئ) بدور أساسي في التقريب بين الأماكن أو المباعدة بينها. وهناك أمر جوهري آخر هو معرفة ما هو موجود بعيدًا، والاقتناع بإمكان بلوغه وبكيفية بلوغه، إذ تمثّل المعرفة الجغرافية عنصرًا مركزيًّا للمسافة ذاتها، بخاصة في شكل تدوين ذاكرة المكان بواسطة الخرائط.

إن المسافة رهينة الأوساط الطبيعيّة التي يتم اجتيازها، فالامتداد المحيطي أو الصحراوي أو الحاجز الجبلي الكبير، يعزل اليوم المجتمعات بعضها عن بعض. لقد ولّت الإمبراطوريات الاستعماريّة لما وراء البحار وانقضت، باستثناء بعض الرواسب الضئيلة، وقد فَصَلت الهيمالايا منذ آماد طويلة العالمَين الأضخم في البشرية، وهما العالم الهندي والعالم الصيني. أما الصحراء، فهي هامش بالنسبة إلى كل الدول المعاصرة. من المؤكد أن تثير هذه الأمثلة جدلًا، بخاصة إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية المقاييس المعتمدة. فإذا كانت التضاريس العالية هي عمومًا حواجز فاصلة، فهناك مجتمعات في الجبال، مثل سكان التيبت، وإذا كانت الصحراء عقبة فهناك أيضًا مجتمعات صحراوية، على غرار الطوارق. إن البحر يوحّد (الإمبراطورية الرومانية) لكن بإمكانه أيضًا أن يُفرّق، غير أن من البيّن جدًّا أن الإنسانية لا تعيش فوق مساحة متجانسة. وللتنافر هذا وتحكُّمِ البشر به تاريخٌ كان من نتائجه تشعّب الانتشار البشري عبر الأرض. ثمة التاريخ الطبيعيّ، أي تاريخ التغيّرات المناخيّة، وبخاصة التناوب بين المراحل الجليديّة والمراحل البَيْنِيّة الواقعة بين تلك المراحل، والتي أدت إلى تغيّر مستوى البحار وحجم الأراضي الناتئة، وأدَّت

كذلك إلى توسّع المناطق الصحراوية أو تقلّصها. ويوجد التاريخ البشري أيضًا، وهو تاريخ وسائل الاتصال مثل تقنيات الملاحة، التي يمكن غيابها أو التحكم بها أن يقلب معنى قطعة ما من الأرض، فقد ظل الأطلسي ولأمد طويل حاجزًا قبل أن تمخر عبابه البواخر الأوروبيّة، وهو ما أدّى إلى تغيير «العالم الجديد».

إن المسافة الداخلية لمجتمع ما بذاته رهينة كذلك بوجود العلاقات بين عناصره أو عدمها، وطبيعة هذه العلاقات ومَداها... إلخ. وإذا ما كانت الأواصر العلائقية بين المجموعات الاجتماعية أو بين الأفراد كثيرة، فإن المسافات تُصبح أقصر والتحكم فيها أيسر. وفي المقابل، إذا ما وُجدت حواجز اجتماعيّة وثقافية ولغويّة... إلخ عازلة بين هذه المجتمعات، فإن التنائي يغدو أبعد مدى، إذ المسافة تُنتج مسافة. ويؤدي وجود مجموعتين من الأصول ذاتها لكنهما متباعدتان، إلى تمايز لهجتين اثنتين في لغتهما، متقاربتين بلا شك لكنهما مختلفتان إلى درجة يُصبح التفاهم التلقائي بينهما مستحيلًا. كما أن طرق عيشهما وإنتاجهما وكيفية اتخاذهما قراراتهما... إلخ تصبح متعارضة بالضرورة. إن عدد الأمثلة عن هذه «التحوّلات البابلية» (babélisations) لامُتَناهٍ، ويغذي هذا التنوع بدوره التَّباعد، والعكس صحيح أيضًا.

لعنة بابل

ليس ثمة بُعدٌ من أبعاد الاجتماعيّ يعبِّر أحسنَ تعبير عن النزعة إلى انقسام البشريّة بسبب إكراه ضرورة القرب، مثل خريطة اللغات،

بخاصة إذا ما درسناها قبيل العولمة المعاصرة وقبل الاكتشافات الكبرى. إن الشجرة اللغويّة واقع ناجم عن تقارب اللغات القديمة ضمن عائلات كبيرة، وتقتضي كل عائلة لغة أصلية مشتركة قد تكون انبثقت منها فروع مختلفة، وهكذا تكوّن اللسان الهندو-أوروبيّ الافتراضي، وهو الأصل المحتمَل للسّنسكريتيّة (ومن ورائها الهندية والبنغالية ولغات أخرى في الهند الشمالية)، وكذلك الإيرانية القديمة والإغريقية واللاتينية واللغات الجرمانية والسّلافية... إن الغواية كبيرة في وضع فرضيّةٍ أن لغةً واحدةً كانت مَعين كل اللغات المؤسِّسة عائلةً ما. وربما كانت تلك اللغة لسانَ مجموعة صغيرة من أوائل الإنسان العاقل (homos sapiens). وقد برز اللغوي مريت رولن (Merrit Ruhlen) بوصفه أشهر المدافعين عن نظرية اللغة الأم[21]، وهو إنْ أثار ريبة زملائه فليس بسبب الفرضية المؤسّسة للتمشي الذي توخّاه بمقدار الإمكان الذي افترضه لبعث تلك اللغة من جديد. إن القاعدة المشتركة لكل لغات البشريّة ضئيلة جدًّا.

لقد فهمنا آلية جيوتاريخ اللغات هذا. لقد أفرز التحول الجينيّ أفرادًا هم أصل **الإنسان العاقل**، وذوو مورفولوجيا حَلقية تمكّنهم من الكلام بطريقة أكثر تعقيدًا بلا شك مما كان يستطيعه أسلافهم. ثم إن تلك المجموعة قد زاد عددُها وانتشرَ على كامل العالم القديم، حتى بلغت أميركا وأستراليا في خضم العصر الجليدي الأخير. وهكذا، نجد أنفسنا إزاء مجموعات تتجه تدريجيًّا نحو الاختلاف

(21) Merrit Ruhlen, *L'origine des langues. Sur les traces de la langue mère*, Belin, 1994.

في ما بينها من يوم إلى آخر. كما تتفرَّع تدريجيًّا عن اللسان الأصليّ كل عائلات اللغات المعروفة اليوم، سواء أكانت لغات حيّة أم ميتة، من دون احتساب تلك اللغات التي اندثرت منذ مدة طويلة ولم تخلّف أي أثر. وهنا لا بدّ من أن نأخذ في الحسبان المرونة الكبيرة للغات وقدرتها الفائقة على التغيّر والتكيّف والتهجّن، وكذلك تاريخانيتها العجيبة(22).

وللتأكيد، فإن اشتغال «العالم» الراهن يكشف التمشي ذاته، لكن بطريقة معكوسة، فنحن نشاهد وحالة من الألم والعجز تتملكنا، تقلّص عدد اللغات. وإذا كان العدد اليوم هو بين ستة آلاف وسبعة آلاف لغة في العالم، فإن نصف عددها يعتبر مهدّدًا، ولا يزال يوجد إلى اليوم في أميركا الجنوبيّة ستمئة لغة، وفي أفريقيا السّوداء ألفان، ولا تزال بابوازيا- غينيا الجديدة وحدها تضمّ قرابة ثمانمئة لغة. ويندثر من هذه اللغات ما معدّله خمس وعشرون لغة كل سنة. وفي المقابل، تَذهب التقديرات إلى أن 5 في المئة من اللغات يتكلمها 95 في المئة من سكان العالم (أو بالأحرى 95 في المئة من اللغات لا يتكلمها إلا 5 في المئة من البشر). وهكذا، فإن تبسيط الخريطة هنا أسرع

---

(22) مثال جيّد له علاقة بالتاريخ القومي الفرنسي يهم انقسام العالم الميروفنجي- الكارولنجي إلى كيانين أساسيّين أصبحا بداية من القرن الحادي عشر ألمانيا وفرنسا: (Pascal Cheminée *et al.*, *Aux origines du français: trésors et histoire de la langue française*, Garnier, 2009).

ولتحليل هذا الأمر اليوم، يجب أوّلًا تفكيك تنضيدات الخطاب الهويّاتي المنتج منذ القرن السادس عشر على جانبي نهر الراين

(Carlrichard Brühl, *Naissance de deux peuples. Français et Allemands (IX^e^ - XI^e^ siècle)*, Fayard, 1994.

وتيرة وأكثر حجمًا ممّا هو جارٍ في مجال الأنواع النباتية والحيوانية المهدّدة. وليست فكرة الحفاظ على التراث اللغوي محل اقتناع من الجميع، وقِسْ على ذلك كل المكونات الأخرى للاجتماعيّ[23]. لقد اكتُفي بذلك العنصر - المفتاح، لأنه الإطار الذي تحصل فيه إعادة الإنتاج البيولوجيّ للمجموعات البشريّة، وهو القرابة الدمويّة.

تحريم المكان الواحد

شهدت الفكرة التي اقترحها كلود لِيفي ستروسّ (Claude Lévi-Strauss) عام 1949، وهي أن تحريم زنا المحارم (inceste) أساسُ المجتمعات البشريّة، رواجًا كبيرًا. لقد رَصَدَ على ما يبدو وجود شكل عالمي للآصرة الاجتماعيّة[24]، وذلك باختزال تنظيم

(23) فكرة تجانس المجموعة بصفته إفرازًا للعصبيّة، تلك القوة الدّاخلية الجاذبة والمؤسسة للاجتماعي، هي الفكرة المفتاح لابن خلدون («La condition géo-historique entre diffusion et asabbiyya», Rennes, *Atala*, n° 12).

(24) لا يدخل هذا التأكيد، وقد تم اختزاله في هذا الشكل المبسّط جدًّا، في السجالات الهادفة إلى تجاوز ليفي ستروسّ (François Héran, *Figures de la parenté*, PUF, 2009; Laurent Barry, *La parenté*, Gallimard, 2008; Maurice Godelier, *Métamorphoses de la parenté*, Fayard, 2004).

لقد كان المنوال الأصلي للبنيوي الكبير غودلييه عرضة لهجومات شعواء تفكيكية ما بعد حداثية (Rodney Needham, David Schneider). أما اليوم فتتم العودة تلقائيًا إلى المقارناتية التي اتهمت في زمنٍ ما بالمركزية الإثنوغرافية. وقد يبدو التقريب في هذا الفصل بين الإكراهات البيولوجيّة والقرابة الدموية عتيقًا بالنسبة إلى الأنثروبولوجيا المعاصرة، لكن بعد النقد الحاد الذي وُجّه إلى الارتباط بين القرابة الدموية والظواهر الفيزيولوجية، وقع الرجوع منذ سنوات إلى الفكرة التي مفادها أن تمثلات البيولوجي والعائلي لم تكن أمرًا مقصورًا على الغرب (Pascale Bonnemère).

الجِنسانية والقرابة الدمويّة إلى مسألة واحدة وبسيطة، لكن منذ ذلك التاريخ، كان الإلحاح على التنوع الكبير للمحرّمات، فما هو محرم تمامًا هنا يمكن أن يكون مباحًا، وحتى مرغوبًا فيه في مكان آخر. لقد استنّ بعض المجتمعات الزواج بين الإخوة والأخوات (الإيرانيون المزدكيّون، المصريّون القدامى)، لكن ما لا يعارضه أحد هو أنه من دون أن توجَد بالضرورة قواعد تضبط مسألة بمن يكون الزواج حلالًا، كان هناك دائمًا قواعد تحدّد بدقة مَن لا يحلّ الاقتران بهم. ولا يشذ مجتمعنا الغربي المعاصر عن هذه القاعدة، ليس فقط بنصوصه القانونية التي تضبط دائمًا محيطًا ما للمحرمات الزوجيّة (تحرِّم الزواج بالأب أو بالأم أو بالأخ أو بالأخت...)، وإنما كذلك بممارساته (فبالنسبة إلى العائلات التي يُعاد تشكيلها، تصطدم العلاقات بين الشبّان الذين لا قرابة دموية رسمية ولا أواصر بيولوجية بينهم لكنهم تربّوا معًا، بمعارضة غير صريحة في أغلب الأحيان، لكنها شعواء. وتنتهك هذه العلاقات فكرة العائلة المكونة من الإخوة والأخوات fratrie). إن التحريم يشتغل وكأنه مناهض لواجب إعادة إنشاء الآصرة إنشاءً دائمًا، أي لإنتاج الاجتماعيّ.

ولهذا، ومن دون الدخول في المماحكات الأنثروبولوجيّة حول وجود دورٍ مؤسّس من عَدَمِه لتحريم زنا المحارم، وحول طابعه المنتج لأنساق القرابة الدمويّة، يمكننا استخدام هذا التحريم بصفته كناية عمّا يتعلق بالآصرة المُنشِئة للمجتمع على الدوام. ويمثّل تحريم زنا المحارم عنصرًا مركزيًا لإعادة الإنتاج الاجتماعي، وهذا بارزٌ خاصة لدى المجموعات التي تشكّل فيها أنساق القرابة الدمويّة البنية

الأكثر مقروئية، ولدى المجتمعات المسمّاة غالبًا بـ «المجتمعات من دون دولة». وتشكّل قواعد الزواج نظامًا سُلَّميًا، لأنها تقوم عمومًا على حدّين: حدّ القرب القريب جدًّا (الزواج بالأقارب)، وحدّ البعد البعيد جدًّا (الخروج من مجتمع الانتماء). ويمثّل الفضاء بين هذين الحدّين، الذي يمكن أن نسمّيه «فُرجة الزيجات»، فضاءً استعاريًّا بطبيعة الحال، بما أن ممارسات تحديد مكان الزوجين، وهي متناقضة في أغلب الأحيان (مكان [أهل] الزوجة أو مكان [أهل] الزوج وحتى التراكيب الأكثر تعقيدًا)، لا تتطابق بالضرورة وقواعد الانتماء القرابيّ. ويمكن - على غرار جماعات ناكسي (Naxi) في منطقة يونان (Yunnan) الصّينية - عدم التزوج من الإخوة والأخوات، ولكن العيش معًا، إذ يقوم الرجل بتربية الطفل بصفته خالًا، مثلما يحدث في الكثير من المجتمعات الأخرى. إن المهمّ هو خلق أواصر تخترق الجسد الاجتماعي وتشدّه، فتمنحه شرعيّة دائمة.

وبالطريقة ذاتها يمكننا تأويل منطق الهِبة، التي فاجأت أحيانًا كثيرة الرحّالة الأوروبيّين وأدهشت الإثنولوجيّين، نظرًا إلى عدم مطابقتها ظاهريًّا المعايير الاقتصادية الغَربيّة. إن الهبة لا تكون إلا من نصيب أشخاص معيّنين، وقد ضبط إلمَن سرفس (Elman Service)[25] عند وصفه على سبيل المثال المبادلات بين الصيادين الهنود في السهول الكبرى لأميركا الشمالية، حزمةً من «المعاملات بالمثل» وفق ثلاث طبقات: معاملة بالمثل معمّمة، ومعاملة بالمثل متوازنة، ومعاملة

(25) Elman R. Service, *Hunters*, Prentice Hall, 1966.

بالمثل سلبية. في الحالة الأولى، تكون الصفقات من باب حبّ الغير ومن دون انتظارٍ أي مقابل، وتُمارَس في صلب العائلة الضيّقة، لكنها تتضمن أيضًا هدايا إجباريّة تُقدّم للقادة وللشامانات (chamans). أما المعاملة المتوازنة بالمثل، فهي التبادل المباشر: إعطاء هبة في شكل مباشر تكون موازية للهدايا المقبولة وفي مستوى قيمتها. ويقتضي هذا الالتزام القواعد والقيم ذاتها المتفق عليها. أخيرًا، تشمل المعاملة بالمثل السّلبية كل أشكال الحصول على منفعة، والحالة القصوى هي الإغـارة لسرقة الجياد. لقد نظّر موريس غودِلييه (Maurice Godelier) لهذا التصنيف ورسم له تصوّرًا تُشْبِه بُنيَتُه إلى حدٍ ما منوالَ مسافة القرابة الدمويّة الذي عرضناه[26]، لكن إذا ما أخذنا في الحسبان صنفَي المسافة، تصبح البنية الجغرافيّة أكثر تعقيدًا، لأن الأقارب المقرّبين جدًّا ليسوا بالضرورة متجاورين. أما قواعد الزواج التي تحرّم البحث عن امرأة لدى العائلة القريبة مخافة زنا المحارم، وإذا ما أضفنا إليها قواعد سكنى الأزواج، فإنها تؤدي إلى عدم وجود كل الأقارب المقرّبين جدًّا في المخيم ذاته. إن القرب في ظل القرابة الدمويّة ليس إذًا ما يكون في مجموعة التضامن التي تمثّل وحدة المخيّم، لكنه يؤسّس على رغم ذلك لأشكالٍ من القُرب، أي لأواصر اجتماعيّة من نوع آخر.

إن لِلهبة، وكذلك لتحريم زنا المحارم، خاصية تنويع مواقع الاجتماعي، لكن في داخـل محيط يساهمان كذلك في رسمه.

---

(26) Maurice Godelier, *Un domaine contesté: l'anthropologie économique*, Mouton, 1974.

وبإمكاننا أن نعمّم هذا الاستدلال على كل أبعاد المجتمع: ممارسة لغة مشتركة، وهـذا طبيعي، اتخاذ القرار الجماعي (السياسة)، الطقوس الدينية... إلـخ. وفـي كل الـحـالات، ثمة إنتاج للوحدة الجماعية وللتنوع الدّاخلي. «لا يقتصر الناس على العيش في المجتمع، بل هم ينتجون المجتمع لكي يَعِيشوا»[27]، لذلك لا نعجب إذا ما وجدنا هذا الثنائي (وحدة ـ تنوع) في أغلب الخطابات عن الإقليم الترابيّ للدول ـ الأمم، منذ القرن الثامن عشر[28]، وهو يمثّل شكلًا معيّنًا من أشكال هذا الثنائي.

معارك كوسوفو

ألقى سلوبودان ميلوسيفِتش (Slobodan Milosevic) في 28 حزيران/ يونيو 1989 في المدينة الصغيرة كوسوفو (Kosovo)، على مقربة من برستِينا (Pristina)، خطابًا كـان الـشـرارة التي أطلقت الكارثة اليوغوسلافية («إن قرية تضم ولو منزلًا واحـدًا صربيًّا هي قرية صربيّة»!). ولم يكن اختيار المكان واليوم محض مـصـادفـة، فقد وقعت فـي الخامس والعشرين مـن الشهر ذاتـه (حزيران) من عام 1389، في المكان المسمّى «كوسوفو بُولييه» (Kosovo Polié) (حقل الشحارير)، معركةٌ بين عساكر الأمير الصّربي لازار (Lazare) وعساكر السلطان التركي مـراد الأول، وقُتل القائدان في هذه المعركة، لكن في المساء، كانت السيطرة

(27) Maurice Godelier, *L'idéel et le matériel*, Fayard, 1984, p. 9.

(28) Anne-Marie Thiesse, *La création des identités nationales*, Seuil, 2001.

على الميدان للأتراك، وأصبحت الطريق سالكةً أمام دمج البلقان لمدّة خمسة قرون في صلب الإمبراطوريّة التركية. لقد عُدّت هذه المعركة بمثابة الرّمز بأتم معنى الكلمة للأمّة الصربيّة وقدراتها في المقاومة والتضحية.

وكما بالنسبة إلى معركة بوفين (Bouvines) في القرن الثالث عشر[29]، لم يَمُتَّ ما كُتب في القرن الرابع عشر إلا بصلةٍ محدودة جدًّا لما وقع فعلًا من نزاع، ففيه استنجد الإمبراطور البيزنطي نفسه بالفرسان الأتراك عام 1354 للتصدّي لتوسّع مملكة إيتيان دوشان (Étienne Douchan) الصربيّة (1331 ـ 1355) التي كان مشروعها الكبير غزو القسطنطينية. لقد كانت تشدّ كلًّا من جيشَي لازار ومراد علاقات شخصيّة بقائده على رغم افتقادهما أيَّ تجانس إثنيّ (فضلًا عن التجانس القوميّ)، فعساكر لازار كانت تضم في صفوفها إغريقًا وبلغارًا وألبانًا وصربًا، على رغم أن هذه التسميات لم تكن تحمل معنًى سوى ما تُحيل إليه لهجات جنود المشاة المحلية. ولم تكن عساكر مراد كذلك مختلفة في هذا، ولذلك فإن تحويل هذا الحدث إلى لحظة مشهودة من الشغف الرمزي بالهويّة الصربيّة، عمل ينطوي على نوع من السطو.

لقد كانت اللحظة أقل أهميّة من دون شك من المكان الذي وقع فيه الحدث، فالمدينة التي أُطلق اسمها على البلد ذي الأغلبيّة الألبانية السّاحقة (كوسوفو اليوم) اختيار ذو دلالة على بروز صربيا الكبرى. وإنه لمن الصعوبة بمكان الدفاع عن فكرة أن هذه الجهة هي

(29) Georges Duby, *Le dimanche de Bouvines*, Gallimard, 1973.

الموطن الأصلي للشعب الصربيّ، ذلك أن القبائل السّلافية استقرت في شبه الجزيرة البلقانية حوالى أواسط القرن السّابع، وأشباه الصرب توطّنوا في أودية جبال غرب مورافا (Morava) واختلطوا بالإلّيريين (Illyriens) الذين كانوا متأثرين بالهيلينية وبالرَّومَنة إلى حدّ ما. لكن، منذ أواسط القرن الثاني عشر، ومنذ هذا التاريخ فقط، ومع الضعف الذي أصاب القسطنطينية بفعل ضربات الغَربيّين، برزت إمـارات في زيتا (Zeta) ورَاسيا (Rascie)، وهما قطران ترابيّان يتطابقان إجمالًا مع مونتينيغرو وصربيا الغربيّة حاليًّا، لذلك يُعتبر الإعـلانُ عن أن «كوسوفو هي مهد الشعب الصربيّ وغرفة نوم الألبان»، والذهابُ إلى حدّ إيلاء كوسوفو دورًا مماثلًا لما لأورشليم بالنسبة إلى اليهود، نظرةً ماضويّةً خطِرةً، بل آثمة. وفي 28 حزيران/ يونيو آخر قريب منّا، في عام 2001، رُحِّل سلوبودان ميلوسيفِتش إلى المحكمة الدولية بلاهاي لكي يُحاكم من أجل جرائم ضدّ الإنسانية، لكن الحكم لـم يصدر لأن المتهم قضى نحبه قبل انتهاء المحاكمة.

خريطة اللغات

من حسن الحظ أن مراحل نشوء الهويّات الجماعيّة لم تكن كلّها بهذا المقدار من الدموية، لكن علينا ألا نغفل أبدًا وجود آلةٍ من أكثر الآلات فاعلية لطحن الجنس البشري، وذلك عند تقاطع هذه الهويّات مع التقسيمات الترابيّة. إن اختراع صربيا في بداية القرن التاسع عشر لم ينشأ من لا شيء. لقد كان هناك فعلًا، وقريباً

من تيسا (Tisza) وسافيه (Save)، مزارعون يتكلمون لغات متقاربة مثّلت مادة أولية لإنتاج لغة صربيّة ـ كرواتية. لقد جرى إذًا اختراع هذه اللغة بمعنيَي الكلمة الاثنين، فقد تمّ اكتشافها وكأنها كنز مطمور، لكن إنشئت إنشاءً كذلك، ففي خضم دوّامة التراجع النابليوني، اتصل شاب صربيّ لاجئ في فيينّا هو فوك كاراديتش (Vuk Karadzic) بالعالِم المتبحّر في السّلافية بارتولوميوس كوبيتر (Bartholomaüs Kopitar) وكان محافظ المكتبة الإمبراطوريّة وصديق الإخوة «غريم» (Grimm)، وهـؤلاء هم الشخصيات الأوروبـيّـة الأكثر تأثيرًا في صلب الحركة الفكرية للقوميّات. ولقد أنجز كاراديتش عملًا ضخمًا تمثل بإصدار قاموس للغة الصربيّة وقواعد نَحْوِها ومجموعات من الأغاني الشعبيّة. ولقد وحّد كاراديتش الكثيرَ من الممارسات اللغويّة العاميّة شديدة الاختلاف باجتراح لغة ثقافية لعموم صرب الجنوب، واعتمد لأجل ذلك لهجة مخصوصة هي الشتوكافيان (stokavien)، وأغناها بكلمات من اللهجات المجاورة، وضبط نظام كتابة سيريليّة (cyrillique) ملائمة وصوتية قدر الإمكان. وبالتوازي، أصلح كوبيتر رسم الكلمات اللاتينيّ- الكرواتي لتيسير الانتقال بين طرازَي الخط. وفي زغرب، حاولت الحركة الإلّيريّة إنشاء لغة أدبيّة، لا بالاعتماد على الكايكافيان (kajkavien) (اللهجة المحلية) وإنما على تلك اللهجة المشتركة كويني (koinè) التي لا تزال افتراضية، لأنه لم يُعترَف بها إلا عام 1850 عندما وقّعت في فيينّا مجموعةٌ من الألسنيّين والكُتّاب معاهدةً تحدّد اللغة الصربيّة ـ الكرواتية، فأصبحت هذه اللغة بذلك حقيقةً متفقًا عليها جزئيًا.

لقد بدأت صيرورة ضبط اللغة وبنائها في أوروبا الأنوار منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تماشيًا مع فكرةٍ كان يوهان غوتفريد هردر (Johan Gottfried Herder) منافحًا متحمّسًا عنها، وتقول إن روح أي أمة تتجسّد في عبقريّة لغتها، ولذلك هيمنت «دوغما» منادية بضرورة وجود لغة لكل أمّة، وبالعكس. وعليه، باتت جميع البلدان التي تتكلم شعوبها لغات متقاربة مدعوّةً إلى التوحّد، أو بالأحرى إلى إعادة التوحّد، إذ لا بدّ من استرجاع الوحدة المفقودة وبعثها من جديد (إنجاز الانبعاث risorgimento). لكن أغلب أجزاء أوروبا لم تكن اللهجات المحليّة مستعملةً فيها من الطبقات المهيمنة إلا لمخاطبة المزارعين والخدم، كما أن اللاتينية ظلّت حتى في الشمال البروتستانتي، اللغةَ الجامعية. ووحّدت اللغةُ الفرنسيّة البلاطات الأوروبيّة. لقد فُتح إذًا مشْغلٌ فيلولوجي هائل لكتابة اللهجات المحلية التي ظلت إلى حدّ ذلك التاريخ من دون كتابة في أغلب الأحيان، وكانت أولى المؤلفات بالضرورة قواميس ومدوّنات نحويّة، اضطر كتّابها إلى الاختيار بين أنواع كثيرة مختلفة من الأرصدة اللغويّة والنحويّة، وربما التجأوا إلى اختراع الكلمات التي لا يجدونها اختراعًا (كلمات وتراكيب عالِمة، لغة مجردة، مصطلحات تقنية...). وفي القرن العشرين، جرى التعامل في شكل مماثل مع العبريّة. ولا يمكن فهم هذه الإنجازات اللغوية من دون انتشار ممارسة القراءة وقراءة الصحافة بصفة خاصة. وتَقتضي دمقرطة المدرسة تعليمًا بلغة قريبة من تلك التي يتكلمها أغلب الأطفال المعنيين، وذلك خلافًا لمدارس النظام القديم (Ancien Régime). ولا يمكن الفصل

بين انتشار هذه اللغات المحلية الموحّدة المعايير بفضل المطبوع والمدرسة ويقظة المشاعر القوميّة[30].

وفي تلك الأثناء كان يتم ضبط الحدود في أوروبا بالاعتماد على الوسائل العنيفة والاعتباطيّة، وأمكن الهجات المحلية المنتمية إلى العائلة اللغويّة ذاتها أن تتوزع جغرافيًّا على مساحات كبيرة، كما أن تتساكن في المكان ذاته عدّة لغات، من دون اعتبار حصري للمكانة في السلّم الاجتماعي. لقد أبقت حركة انتشار هذه اللهجات منذ العصر القروسطِي على شعوب معينة في وضع التداخل، مثلما هي الحال في أحواض الكاربات (Carpates)، حيث استقرت في أعماقها أقدم القرى السلافية، وفي أعاليها منطقة الفلدهُوفَندُورفر (Waldhufendörfer) الناطقة بالجرمانيّة[31]. إذًا، أفضت حركة إعادة الاعتبار للهجات الشعبيّة إلى بذل مجهودات جبّارة في مجال التثاقف اللغوي المحلي، وإذا ما اعتُبرت لغة ما لغةً قوميّة، فإن استعمالها القسري يفضي إلى تهميش اللغات الأخرى.

لقد تطابق بالتأكيد بروز فكرة الأمّة في أوروبا كلها مع تعمّم تلك البنية الجماعيّة المتجسّدة في شكل دول حصريّة، وهي شكل التنظيم الذي لا يزال معاصرًا على رغم الالتفافات التي تُحدثها العولمة.

---

(30) Benedict Anderson, *L'imaginaire national. Réflexions sur l'origine et l'imaginaire du nationalisme*, La Découverte, 1996 (édition originale: *Imagined communities*, Verso Books, 1983).

(31) Charles Higounet, *Les Allemands en Europe centrale et orientale au Moyen Âge*, Aubier Montaigne, 1989.

ويتخذ تعمّم الدولة الوِستفالية (westphalien)، وهذا تجديدٌ عميق، شكَّلَ إرساء حُدودٍ خطّية[32] بمقتضاها يُعتبر المرء ألمانيًّا داخلها ودانمركيًّا خارجها. والحقّ أن الأبنية الإمبراطورية قد عطّلت المسار بعض الوقت في أوروبا إلى حدّ 1918 وبالنسبة إلى الإمبراطوريّات الاستعماريّة حتى عقد 1960، لكنها لم تحُل فعلًا دون إنشاء هويات تعتبرُ نفسها هويات قوميّة. وفي أوروبا الوسطى والشرقية، حيث لم يكن للبنى السياسية العراقة والتجذر اللذين للغرب (أقدم حدود في أوروبا إلى اليوم هي التي بين البرتغال وإسبانيا)، فإن خريطة الدول القوميّات في القرن العشرين انبثقت في نهاية المطاف من خريطة اللغات الرئيسيّة. وقد طُلب من الجغرافيين اتخاذ مواقف بمقتضى معايير ليست دائمًا لغويّة حول ضبط الحدود، مثل إيمانويل دي مارتون (Emmanuel de Martonne) بالنسبة إلى معاهدات فرساي (Versailles)[33].

الحاوي المنتِج

أيُّ مقاييس يعتمدها رجل العلم (الجغرافي، الألسني، الخبير في الفولكلور...) لكي يُنبِّه السياسيَّ إلى أن ذلك الحوض أو هذه المقاطعة أو تلك القرية تعود إلى أمّة ما أكثر مما هي إلى أمّة أخرى؟

(32) Daniel Nordman, *Frontières de France. De l'espace au territoire, XVI^{e}- XIX^{e} siècle*, Gallimard, 1998.

(33) Guy Baudelle, Marie-Vic Ozouf-Marinier, Marie-Claire Robic, *Géographes en pratiques (1870-1945)*, Presses universitaires de Rennes, 2001.

كيف وقع تعريف هذه «الجماعات المتخيَّلة» بحسب عبارة بينيديكت أندرسون (Benedict Anderson)؟ لقد رأينا أن اللغة، وفي ركابها الأدب، تضطلع بدور أساسي، كما تمثّل الأساطير والحكايات المنبعَ الأصلي لتلك التراثات الأدبية القومية. لكن تلك التراثات لا بدّ أن توجد ويكون العثور عليها ممكنًا، إلا أنه كان من الأيسر اختراعها في كثير من الأحيان (هذه المرة بالمعنى الحرفي لعبارة «الاختراع من عدم» ex nihilo).

إن الأثر المؤسس لهذا الأدب، وهو أغاني الشاعر الغنائي الإسكتلندي أوشن (Ossian) التي تغنّت بالبطل فينغل (Fingal)، كان من اختراع الشاعر جيمس ماكفرسون (James Macpherson)، وقد طُلب إليه ذلك ونشر هذه الأغاني عام 1761. وأدّى النجاح المنقطع النظير لهذا الأثر إلى تحوله قدوةً لكل الملاحم القومية الأخرى[34]. أما **الكاليفالا** (*Kalevala*) وهي أغنية الأسلاف الفنلنديّين، فقد كتبها في سنوات 1830 إلياس لنْروت (Elias Lönnrot) وهو طبيب شاب ناقش أطروحة في عام 1827 عن العبارات السحريّة للفنلنديّين القدامى. لقد فعل لنْروت أكثر مما فعل ماكفرسون، وانطلق فعلًا من شذرات من الأدب الشفوي، لكنه نظمها بأبيات شعريّة جديدة، ولم يجد المعاصرون في ذلك نشازًا، فالأمر ليس سوى معالجة لآثار أدبيّة، تمامًا مثلما يقوم فيولّيه لودوك (Viollet le Duc) بترميم العمارة القروسطية.

(34) عادة ما تكون الملاحم القومية الكبرى المكتوبة بهذه الطريقة في شكل ثنائي: قصيدة ملحميّة تسرد حربًا بطولية ورواية كبيرة عن رحلة، وهذا لا يمكن إلا أن يذكرنا بـ«الإلياذة» و«الأوديسة».

وتمثّل هذه الملاحم المنمّطة إلى حدّ ما، أول عمل على طريق «اختراع التقليد»، وفق عبارة إيريك هابزباوم (Eric Hobsbawm)[35]، ثم تتلو ذلك مجموعة من السمات القومية التي لا بدّ من «العثور عليها»، وهي الفولكلور، والأزياء، والمطبخ، والمسكن، والموسيقى، والأغاني والرقصات، والأعياد، والممارسات السحريّة، المعدودةُ سابقةً للمسيحيّة، وطريقةً لخدمة الأرض... إلخ، أي كل الأشياء المصنفة «تقليديّة». وهذه القيم الخصوصية ترسم دائمًا وجه المزارع الذي يفترض حفاظه أكثر من الحضري على نقاوة الأزمنة القديمة. وهكذا تُشَيّد مجموعة الأيقونات القومية المرسومة على هذا النحو، قطرًا تُرابيًّا بطريقة مزدوجة: ضبط بعض المشاهد النموذجيّة وتحديد أماكن ذات رمزية عالية[36]. إن هذه البنية التي تمزج العادي بالاستثنائي موجودة في كل القيم الخصوصية الهويّاتية: ثوابت تاريخيّة شبه خالدة (القرية الغاليّة المشاكسة...) وأماكن ذات رمزية عالية، ممارسات غذائية يوميّة (رغيف الباغيت la baguette)، وأطباق عالية الجودة... إلخ. وتتيح البنية الهويّاتية، بفضل ملامحها الجغرافية، تمفصل القطر الترابي في امتداده من جهة، والآليات المنطقية المكانية من جهة ثانية. ويسمح إبراز تجانس كل الأمكنة بنسج فضاء اجتماعي موحّد ومتناغم.

---

(35) Eric Hobsbawm et Terence Ranger, *L'invention de la tradition*, Éd. Amsterdam, 2006 (édition originale 1983).

(36) Bernard Debarbieux, «Du haut lieu en général et du mont Blanc en particulier», *L'Espace géographique*, 1995, n° 1, p. 5 -13.

وفي نظر فرانسوا والتِر[37] (François Walter)، يمكن الحديث عن «زمن المشهد» إبان بروز الأمم في القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ مثّلت المرجعيّات المشهديّة منظومة اجتماعيّة وثقافية بكلّ معنى الكلمة: السّهوب الروسيّة، وإنكلترا الخضراء، والريف الفرنسي المتناغم، وتقشّف الهضاب الألمانية وصلابتها... إلخ. وتُستخدم الأماكن الطبيعيّة أو المصطنعة في الآن ذاته بصفتها معرّفات وحوافز للعبقريّة القومية. وهي تؤمّن الصلة بالأشكال الهويّاتية الأخرى: مواقع أحداث تاريخية (ساحة السّوق القديمة في رُوُون Rouen)، العلاقة بشخصيّات رمزية مثل كبار الكتّاب في مدفن البانتِيون القوميّ (Panthéon)، بنايات رمزية لنشاطات معتبرة ممثلة بصفة خاصة للعبقريّة القومية (ملاجئ بون Beaune، مصرف إنكلترا...). كما تمثّل علامات من صلب المركزية المكانيّة، وتدعم مكانة الحواضر الرئيسيّة (اللّوفر، البانتيون، قبر نابليون...)، وترسم الحدود الترابيّة (الجبل الأبيض). إن الرواية القومية ليست مجرد سرديّة بل هي توصيفٌ أيضًا.

إن النتيجة الرئيسيّة للمشهد الهويّاتي هي إذًا البحث عن التجانس، وربّما إنشاؤه من عدم. غير أن الهويّة المشهديّة، بدرجة أقلّ من الممارسات اللغوية وانتشار التقاليد أو أنماط العيش، لا تسمح بإفراز فضاء جغرافي قومي تكون حدوده واضحة المعالم تقريبًا. لقد أفضى البحث التجميعيّ للعبقريات القومية في أواسط القرن التاسع عشر

(37) François Walter, *Les figures paysagères de la nation. Territoire et paysage en Europe*, Éd. de l'EHESS, 2004.

إلى بذل الجهد الضروري لترجمة الأمم على الأرض، وهو ما كان ينطوي على بذور الكثير من النّزاعات. وقد مثّلت رسالة مقارنة بين القوميّات (*Traité comparatif des nationalités*)، لأرنولد فان جنيب (Arnold Van Gennep) المنشورة عام 1922 خلاصة كل هذه السّجالات. وهناك فصلان يهتمان بصفة خاصة برسم الحدود: لقد أكد الكاتب باعتماد العديد من الأمثلة، عدم وجود أي حلّ يرضي الجميع! ولا يمكن عمليًّا أيَّ جهد للعثور أو إعادة العثور (أو للتهذيب!) على تجانس للفضاء الهويّاتي إلا أن يكون جهدًا قاتلًا: فهو يبدأ بالقصائد الشعريّة وينتهي إلى الخنادق (الحربيّة).

الاسمانيّة المبدعة

إن اختراع الأمم الأوروبيّة متلازمٌ مع انتشار التمدرس الذي كان بلا شك أحسن آلة لإنتاج القومي قبل وسائل الإعلام والخدمة العسكريّة والمنافسات الرياضية... لقد تناولنا المكوّن اللغوي للمدرسة، وهو يندرج ضمن نقل تراث مشترك أكثر شمولية. وفي صلبه، تمثّل معرفة القطر الترابيّ الذي غالبًا ما يُعَدّ مادة الأمة ذاتها، أمرًا أساسيًّا. وتتخذ الأداة البيداغوجيّة للتوريث الترابي، وهي درس الجغرافيا، شكلًا مختلفًا بحسب أهميّة المكوّن الترابي في إنتاج الهويّة الشاملة. ويختلف تدريس الجغرافيا اختلافًا مهمًّا، كميًّا ونوعيًّا[38] بحسب المسألة التي يُلَحّ عليها: نمط العيش (إنكلترا)، سمات الشعب (ألمانيا)، أو قطعة الأرض المحتلّة (فرنسا).

---

(38) Anne-Marie Gérin-Grataloup, «Enseigner la géographie autrement: l'expérience anglaise et galloise», *L'Information géographique*, mars 1997, p. 24-30.

لقد رسمنا، في الكثير من الأحيان بطريقة ساخرة، الأنهار أو المحافظات، في المدرسة الابتدائية في ما مضى من الزمن. لكن لا بدّ من الوعي بأن الأمر قد تعلق دومًا بتخزين أسماء الأعلام وأسماء المواقع في الذاكرة، ما يسمح بتسمية قطعة أرض قوميّة معيّنة وتعريفها. وهذا يمثّل السّفح الترابيّ «للتاريخ الأسطوري» الذي يمكن إشراك الجغرافيا في نحته. وكان لا بدّ لأجل ذلك من بذل جهدٍ جبّار لتعميم المفردات اللغوية، وإطلاق الأسماء ذاتها على الأنهار التي تتغيّر أسماؤها على طول مساراتها، وتحديد البلدان الصغيرة، والحسم في مسألة كيفية كتابة الكلمات. وتمثّل هذه العملية الواسعة النطاق لإطلاق الأسماء، مسألة قديمة، لكنها أصبحت واجبًا في الإطار التصنيفيّ للتوجه الموسوعيّ لفلسفة الأنوار. إن الجذور عريقة، فدور نصّ حرب بلدان الغال (*La guerre des Gaules*) لا يكمن فقط في كونه أقدم نصّ نموذجيّ لتعلّم لغة شيشرون (Cicéron)، وإنما كذلك في كونه ولأمدٍ طويل، متنًا تعليميًّا حقيقيًّا للجغرافيا النشيطة، ففي نصّ سيزار (*César*) كنّا نتعلّم ما كانت عليه بلاد الغال وجرمانيا، وما هي حدودهما، أي بعبارة أخرى فرنسا وألمانيا، في أذهان القراء الحديثين، والحال أننا لا نجانب الصواب إذا ما اعتبرنا الحديث قبل التدخل الروماني عن بلاد الغال، فضلًا عن الحديث عن حدودها، محض هراء. لقد وُضعت أولى خرائط فرنسا لخدمة أغراض بيداغوجيّة، وذلك في القرن السابع عشر لِتيسير متابعة تنقلات الجيوش الرومانية. إن إطلاق اسمٍ هو في أغلب الأحيان نوعٌ من رسم الحدود والخلق، ويُتيح هذا النوع من التعبير تسمية

المضمون باسم الحاوي، بحيث يصبح اسم القطر الترابيّ، مثل فرنسا أو الصين، هو اسم المجتمع.

التراب الوطني ضدّ المقياس

أصبحت الدولة ـ الأمّـة التي دُفعت إلى أقصاها في القرنين التاسع عشر والعشرين، بمثابة قاتلٍ للمستويات الاجتماعيّة ومختزلٍ للمقاييس إلـى مستوى واحـد، فهي من جهة تنزع إلـى النهوض بالوحدة، أي بقضم الخصوصيّات المحلية التي لم يحالفها الحظ للارتقاء إلى المنزلة القوميّة، ومن جهة ثانية، تنفي كل قوميّة عابرة للقوميّات، أو فوق القوميّات. والمستوى الوحيد الذي تخضع له يظل إذًا محفل الأمم كما كان يقال في القرن التاسع عشر، أي مجال ما هو عالمي. إن مسلّمة التجانس الدّاخلي، على رغم أنها تضفي غِشاوةً على التلاحم المنتظم لفضاء معيّن، سريعًا ما تصير مناقضة لضرورة تشريك وحدات فرعيّة تكاملية، وهذا يُترجم في عبارة متواترة في كل بلاغة هويّاتية: الإشادة بالتنوع في داخل الوحدة. إن أول فَصل من كتاب **هويّة فرنسا** (*L'identité de la France*) لفرنان بروديل (1986) عنوانه «هل أتاك حديث فرنسا التنوّع» (Que la France se nomme diversité).

وليس من غير المفيد تخصيص بعض الصفحات لسرد نشوء الدولة ـ الأمّة الأوروبيّة: إنّه مختبر تنظيم العالم المعاصر الذي ترمز إليه منظمة الأمم المتحدة. لقد كان نموذج الدولة ـ الأمّة يسمّى في الكثير من الأحيان النموذج الوِستفاليّ لأنه ظهر فعلًا في أوروبا

على أنقاض الهويّات السّابقة بدءًا من أواسط القرن السّابع عشر. وترسم هذه المجتمعات الأقطار الترابيّة، حدودًا خطيّة وجغرافية، لكنها تضبط كذلك معايير تسمح بالتعرف إلى هويّة أي شخص: هل هو من سكان الوطن أم لا. وينزع منطق الضمّ/ الإقصاء هذا إلى التطبيق الأكثر انتظامًا لمبدأ «الثالث المرفوع»، إنه منطق مرعبٌ يمكن أن يصبح قاتلًا للبشر. بيد أن نشر هذه المعايير أثناء بناء «عالم» القرن العشرين، جعل الأوروبيّين يُعَمِّمون هذا النموذج: الدولة ـ الأمّة. وأجمل ما وقع في مجال نشر هذه المعايير هو ما شمل ـ وهذا غريب ـ عمليات التحرر من الاستعمار. وإنه لمن اللافِت جدًّا أن تكون تقسيمات الاجتماعيّ الموروثة عن الاستعمار، وبخاصة في أفريقيا، قاصمة للمجموعات الاجتماعيّة الموجودة سابقًا، وهكذا تتجلى لنا إلى حدّ العبثيةِ الآليةُ المنتجة للأمّة انطلاقًا من الدولة.

إن أَعْتى معارضة للعولمة، وبالتالي لفكرة التاريخ العالمي، هي إذًا هذه الهيكلة الشاملة التي يمكن أن نسمّيها: الدوليّ. إن التنظيم الجغرافيّ للمجتمعات في خانَاتٍ تسعى، على رغم بعض الاستثناءات، إلى أن تكون سياديّة وذات حدود محكمة الإغلاق، يحصر بنية «العالم» في العلاقات بين الدول ـ الأمم، وفي العلاقات الدولية. إن هذا «العالم»ـ التركيب (Monde-puzzle) قاصِمٌ تمامًا لـ«العالم» ـ الشبكة (Monde-réseau) الذي تنسجه علاقات التبادل المتنوعة والمتحررة من الحدود القوميّة والهادفة إلى التهجين (métissage) المعمّم. ويود دعاة الوحدة الأوروبيّة لو تصبح القارة

العجوز من جديد مختبر «العالم»[39] وسبّاقة في مجال إزالة حدود التركيب (puzzle) الدوليّ، لكن الصعوبة الكبيرة المتمثلة في كتابة تاريخ أوروبيّ خالص تَحُدُّ من هذا الطموح.

إن المرور من عالم القرن العشرين إلى عالم القرن الواحد والعشرين والتفكير في إمكان تاريخ «شامل» هو بالتأكيد الحذر من أي مركزية إثنية، وهذا انحراف لا يمكن تجنّبه تمامًا، لكن لا بدّ في الوقت ذاته من استحضار فكرة إمكان بعث ألف تركيبة وتركيبة لإنتاج الاجتماعي، وهذا لا يعني ـ خلافًا لما يتصوّر بعضهم أحيانًا ـ أن البعد الترابيّ القوي هو من خصوصيات النموذج الأوروبيّ.

أقاليم الانتماء

لقد بات مجتمع الباروِيا (Baruyas) في غينيا الجديدة معروفًا، وذلك بفضل التأثير الفكري للأنثروبولوجيّ موريس غودلييه، فحين وصل إلى هذا المكان عام 1967 بُعَيْدَ أوّل زائر غربيّ، فرضت عليه أداوته الفكرية بصفته أنثروبولوجيًّا ماركسيًّا، الإيمانَ بأن المجتمع الذي اكتشفه من دون دولة ولا طبقات ولا فئات مغلقة لا تُمكِن هيكلتُه إلا بواسطة علاقات القرابة الدمويّة والنوع (الجنس)[40]. والواقع أن نسقًا من التبعيّات وعلاقات المقايضة المتبادلة كان قائمًا بين السبع عشرة عشيرة من الباروِيا ذات النسب السلاليّ الأبويّ، لكن غودلييه حين

(39) Sylvain Kahn, *Géopolitique de l'Union Européenne*, Armand Colin, 2007.

(40) Maurice Godelier, *La production des Grands Hommes*, Fayard, 1982.

اكتشف استقلال العشائر بعضها عن بعض، استحضر عناصر أخرى تهم هويّة المجموعة: نوعًا من السّيادة الجماعيّة، ووجود فضاء يعتبره الجميع ملكًا مشتركًا، وبخاصة وجود تبعيّة متخيّلة ومتبادلة بين أبناء الجيل ذاته من البشر تؤسّس لها طقوس التلقين (rituel initiatique). إن الخضوع للطقس ذاته يمكّن هؤلاء البشر من اعتبار أنفسهم باروبا واستغلال قطرهم الترابي بكل سيادة. إن هذا المخيال المشترك الذي نستطيع، وفق مقولاتنا نحن، اعتباره سياسيًّا ودينيًّا، وكذلك اقتصاديًّا واجتماعيًّا، ينشئ تبعيّة مادية وغير ماديّة بين أفراد المجتمع جميعًا، ومع إنتاج هذا المخيالِ المجتمعَ إذًا، يكون نفسُه نتاجَ ذلك المجتمع في آن، فالاجتماعيّ إنما هو نسق العلاقات التي تربط بين البشر وتحدّد هويّتهم، وتستوطن هذه العلاقات قطعة ما من الأرض.

إن الباروبا فلاحون، شأن جيرانهم، وهم كذلك صيّادون ومحاربون وتجار. وما من قبيلة قادرة على إعادة إنتاج ذاتها بذاتها ماديًّا، ويعود ذلك في المقام الأول إلى الإكراه، المتمثل في علاقات التكامل بين الاقتصاد المحلّي المتوزع على امتداد المكان، إذ إن معاشهم مرتبط بزراعة الخضروات، أي باستصلاح الغابة بأدوات حجريّة، وليس ثمة مجموعة تمتلك على أرضها كل أنواع الصخور اللازمة لصنع تلك الأدوات ولصنع الأسلحة كذلك، فلا بدّ لها إذًا من التمكن من أرض ذات موارد متنوعة، لكن ذلك لا يكفي، ولذلك هي مجبرة على الاندماج في شبكة تبادل من العلاقات بين القبائل، ومن بين هذه العلاقات الحروب. ولا يمكن مجموعة ألّا تتسلح، ولا بإمكانها أيضًا أن تظل على الدوام في حالة صراع، ففي كلتا الحالتين

هي مهددة بخطر الزوال. إن أي فرد إذا كان عضوًا في عائلة أو عشيرة هو أيضًا «باروويا»، لكنه مشارك أيضًا في نسق اقتصاديّ ـ سياسيّ جهويّ يضم مجموعات أخرى: اليوندُويه (Youndouyé) أصحاب اللغة والثقافة المختلفتين، لكنهم يعيشون في سلم دائم مع الباروويا، وهناك أيضًا الأندجِيه (Andjé) الذين هم معهم في حربٍ لا تتوقف تقريبًا، وهناك الونتيكيا (Wantekia) والأُوزارُمبيا (Usarumpia) واليُوَروناتْشِيه (Yuwarrounatché)... ومن بين كل هذه الانتماءات، يظل الانتماء إلى الباروويا مسألة جوهرية. وهذا المستوى الاجتماعيّ منظّم حول التسيميا (tsimia)، وهي منزل كبير للاحتفالات حيث كل شبان الجيل نفسه يخضعون لعمليات تَلقينية جماعيّة. والمنزل مشيّد لهذا الغرض. وتجسّد التسيميا جسم القبيلة، فالأعمدة (كل عمود منها يمثّل شخصًا ملقّنًا) تعني العظام، وقشّ السّقف يعني الجِلد... وهي الجسم الرمزي للوحدة السياسيّة والدينية لشعب الباروويا والمركز الهويّاتي العالي الشأن، وهي أيضًا الاستعارة التي ترمز إلى القطر الترابيّ والتاريخ المشتركين.

وما كان الهدف من تحليل هذا المثال إلا إبـراز علاقة بينّية لمجتمع ما وجـزء من المساحة الأرضية التي يحتلّها ويمتلكها بموافقة مجموعات أخرى أحيانًا، وفق أشكال تناوبٍ أو تشابك قد تكون متنوعة جـدًّا[41]، وكذلك إبـراز الرواية المتعلقة بالنشأة

(41) مثال جيّد على هذا التشابك الاجتماعي المختلف كثيرًا عن نموذج الدولة ـ الأمّة: الدلتا الداخلية لنهر النيجر (Jean Gallais, *Hommes du Sahel*, Flammarion, 1984).

الكونية للقبيلة. وفي كل الحالات، فإن هذا يعني أن تاريخ هذا المجتمع محدّد ليس فقط بالمعنى الأوّلي (المضبوط على خريطة) وإنما كذلك بمعنى أن أرضه جزء لا يتجزأ من مخياله ومن الطريقة العمليّة التي يشتغل بها هذا المجتمع بكل أبعاده التاريخيّة، فلا بدّ إذًا من التعامل بحذرٍ مع تسميات المجتمعات. إن الكلمة نفسها (فرنسا، الصين...) يمكن أن تشير إلى شعب وأرض في آنٍ، وهي في الواقع حقيقة واحدة. لكن رؤيتَنا التاريخيّة أصبحت مبتورةً، لأن نموذج الدولة ـ الأمّة الأوروبـيّ أنتج على امتداد قرنين ما أصبح معيار الدوليّ (ما تمثله منظمة الأمم المتحدة): أي التكافؤ بين الأمّة والقطر الترابي.

وإذا ما أعرضنا بالنسبة إلى كلمة «قطر ترابيّ» عن المعنى الضيّق، الذي هو إفراز للدولة ـ الأمّة، أي لذلك الجزء من مساحة الكرة الأرضية ذي الامتداد المتواصل والحدود الواضحة، واعتبرنا هذه الكلمة بمثابة علاقة مجتمع ما بمساحة أرض معينة، أي البعد الجغرافي لهويّة هذا المجتمع، فإننا نستطيع آنذاك إعلان أن التاريخ ترابيّ أو لا يكون. ويمكن مجموعة بشريّة أن تعيش ضمن شبكة، وبخاصة في الشّتات، لكن من دون أن تكون محرومة من أرض (وربّما من دولة ـ أمّة). وتمثّل مواضع تحديد هذه الأرض ومواقعها الهويّاتية، سواء أكانت موجودة في الحاضر أم في الماضي، وسواء أكانت حقيقية أم خياليّة، جزءًا من بنائها في الحاضر. وهذا لا يعني أن المجتمع محصَّنٌ ضدّ الهيمنة أو الإخضاع أو التهميش، لكنّ تاريخه يفترض جغرافيا معيّنة. وقد دفع المجتمع الفرنسي على وجه

الخصوص بهذا التطابق إلى آخر مداه. ومن ثمة كان ذلك الثنائي «تاريخ ـ جغرافيا»، وهو أمرٌ نادر خارج فرنسا. وبصفة أعمّ، تقتضي مقاربة الظروف الجغرافية للتاريخ العالميّ أخذ البعد الترابيّ في الحُسبان. كما أن المسألة المطروحة بصفة خاصة هي وجاهة مقولة القطر الترابيّ على المستوى العالميّ.

في الاتحاد قوة (E pluribus unum)

لقد أبعدَنا هذا الفصل، على ما يبدو، عن العولمة. فقد اهتممنا على وجه التدقيق بقفا هـذه العولمة، أي بتعدد المجتمعات وتنويعاتها، أي بالتواريخ المختلفة، وتركنا جانبًا المستوى الاجتماعي الشامل. لنذكّر على الأقل بأن هذا المسار مشترك، ويصدر على الأرجح عن أصل واحد. وبإمكاننا أن نلخّص بتعسف شديد تاريخ البشريّة بالإشارة إلى المرور من الواحد إلى المتعدّد وإلى المتنوع، ثم إلـى النزعة المتمثلة في إعـادة نسج العلاقات على مستوى البشريّة. والفرق الوحيد (لكن من البيّن أنه فرقٌ عظيم!) أن البشريّة الواحدة الأصلية لم تكن متكوّنة بلا ريب إلا من بعض الأفراد لا من مليارات الأفراد كما هي الحال اليوم. مؤكد أن النمو الديموغرافي عامل تقارب، بينما انطوى مؤشر من مؤشرات التنوع ولآمادٍ طويلة على نقطة ضعفٍ هي الأعداد البشريّة الضعيفة التي كانت تحُدّ من العلاقات الممكنة.

من جهة أخرى لا تعود نزعة التشظي وإنتاج الاختلافات إلى عامل البعد وتمدّد العلاقات فحسب، فالعكس يدفع أيضًا في

هذا الاتجاه مثل القرب إذا ما اعتبره بعض أفـراد المجتمع أكثر بكثير من اللّزوم، أو التنافس حول الأرض ذاتها أو أجزاء منها، أو الغَيريّات القديمة أو المشيّدة حديثًا... إلـخ. وبالاختصار، يظل التوجه نحو مصير واحدٍ وتاريخ مشترك مهدّدًا دائمًا بخطر التشظّيات الطارئة. ويمكن أن يستند هذا التهديد إلى تنوّع المسارات التاريخية الناجمة عن التركيب الخاص بتوسّع العالم المأهول. ولهذا السّبب، لا يمكن إغفال تنوع المسارات إذا ما دَرسنا التاريخ العالمي من عَلٍ.

2

فضاءات - أزمنة مُستَرابة

«أن يكون من المفيد إقحام العالم ضمن شبكة، فذلك لا يعني أن بإمكاننا سُكنى هذه الشبكة وكأنها عالم. إنه يستحيل أن نصنع من مكان عبورٍ مكانًا للإقامة في ظل غياب من نتعامل معه»

Régis Debray, *Éloge des frontières,*
Gallimard 2010

يُقابل تعدّدَ المجتمعات عددٌ مماثل من السرديّات، الأمر الذي يفرز خريطةً من التواريخ. ولجغرافيا الأزمنة هذه تاريخ، وهذا التاريخ هو ما سنُعالجه، ما يقتضي بادئ ذي بدءٍ تقويم وجاهة الأدوات التي نمتلكها، وإلا فإن ما يهدّدنا هو أن يُرافقنا مُسافرٌ سرّي خطير هو المركزية الإثنية. لكن كيف يمكن التفكير في المجتمعات الأخرى من دون الركون إلى ما نملكه من أدوات خاصة؟ يوجد بين الإمبريالية الفكرية والنسبانية المصابة بالحبسة طريق ثالث، هو تغيير المستوى في ما يتعلق بمقياس المجتمعات، وهو ما يكسِبُنا فائدة على مستوى التمدّد. وكل الصعوبة تكمن في التقليل، في الوقت ذاته، من السقوط في التحليل غير المعمّق.

لقد كان من مزايا نقد دراسات التابع (études subalternes)، وبخاصة منها ذات المقاربات ما بعد الكولونيالية[42]، التذكيرُ بأن العِلمَ واحدٌ، وأن طيّ مشروعه الكونيّ علم غَربيّ من غير جدال. وحتى إذا ما وُجد في الكثير من الأحيان مقدارٌ مهمّ من المبالغة في هذا المجال[43]، فإن الإعلان عن ذلك موقف صحّي، وتحيينه باستمرار ضرورة، بما في ذلك النقد ما بعد الكولونيالي ذاته[44]. وإذا كان ثمة حزْمةٌ من المقولات التي لا يمكن نبذ ما وُجّه إليها من نقدٍ، فهي بالتأكيد تلك التي أفرزها التحقيب القائم على المنوال التطوريّ ذي الأصل الأوروبي، والعكس ليس أحسن حالًا، لأن التقسيم إلى مراحل، أو التفكير بمنطق الفضاءات الثقافية أو الشرائح الزمنية أو المكانية المتباينة، مرادف لجعل هذه المجتمعات المصنّفة ضمن خانات معينة، مجتمعات غير شفافة.

---

(42) نميّز اليوم في الغالب بين ما هو «ما بعد-كولونيالي» (post-colonial) للإشارة إلى الظواهر الاجتماعية الناجمة عن التحرر من الاستعمار، وما هو «ما بعد كولونيالي» (Postcolonial) للإشارة ضمن الدراسات المسماة «دراسات التابع» إلى تلك التي تهتم بالندوب التي خلّفها الاستعمار الغربي في القرون الأخيرة وتهتم، على نحو أخص، بالموروثات الفكرية والإثنية المركزية لرؤية العالم التي نجمت عن ذلك الاستعمار.

(43) Marie - Claude Smouts (dir.), *La situation postcoloniale. Les* postcolonial studies *dans le débat français*, Sciences Po, Les Presses, 2007.

(44) Jean-François Bayart, *Les études postcoloniales. Un carnaval académique*, Karthala, 2010.

أين العصرُ القديم؟

تمثّل فكرة العصر القديم امتحانًا مهمًّا[45]، وخلف هذه التّسمية ثمّة ثلاثة معانٍ إذا ما تعلق الأمر بالتقسيم الزمني، إذ يمكن أن تكون كلمة «قديم» أوّلًا وبكل بساطة مرادفًا على مستوى الدّيمومة للتخوم الجغرافية، فنكون آنذاك حيال وضعيّة زمنية لمجتمع في الحالة الأكثر بعدًا عن الحاضر، أي البعد الزمني الأقدم الذي نعرفه عن هذا المجتمع. وليس لهذا المفهوم، المحايد إلى حدٍّ ما، أيُّ إضافة استقصائية، اللّهم إلّا إذا اعتبرنا المرحلة بمثابة النمذجة للحظة تأسيسٍ أو نشوءٍ أو تفرع طريقٍ بصفة منتظمة، وذلك من نادر الأحوال. وعلى العكس من ذلك، من العادي جدًّا استخدام خانة القديم بصفتها مرحلة عالميّة، وآنذاك نكون أمام حالتين مختلفتين ممكنتين، واحدة تاريخية والأخرى جغرافية. وإذا ما تمسّكنا بهذه الرؤية، فإن الحالتين تصبحان متناقضتين.

تتمثل الحالة الأولى في اعتبار المرحلة نقلةً إجباريّة في إطار منوالٍ تطوّري فريد[46]، والتأريخ المطلق هو وحده الذي يتغيّر مع

---

(45) لقد تم وضع الخطوط الأولى في إضفاء الطابع الجهوي هذا على مفهوم العصر القديم (antiquité) (وصار بذلك اسم علم Antiquité) في مقالة بمجلة *Débat*: (n° 154, mars-avril 2009), p. 67-77.

(46) يمثل التحقيب الماركسي الرسمي أكثر أشكال هذا التمشي نسقية، كان العصر القديم يتطابق مع نمط الإنتاج العبودي. وقد لقي هذا البارادايغم رواجًا كبيرًا، فهذا بيار شونو (Pierre Chaunu) الذي لا يمكن اتهامه بأنه ذو ميول ماركسيّة، قد طرح فكرة أن شعب المايا (Mayas) كان في القرن الخامس عشر في مرحلة الهيلنستيين (تقدمٌ فكري كبير لكن من دون تطبيقات تقنية).

خيارٍ متمثل في تحديد العصور القديمة لغير الغَربيّين في ماضٍ أحدث، من دون أن يكون ذلك مُعَمّمًا. وإذا كان من المفروض أن يَنتج الطابعُ «الصّارخ» لسبق أوروبا على بقية «العالم» عن الطابع الأكثر قدمًا لعصره القديم، فلا بدّ من الاقتناع بالإقلاع المبكر أكثر لجهات أخرى من العالم، أو على الأقل لجهات شرق المتوسّط. وقد استعيض عن هذه المعاينة بِثُنَائي من نماذج متقابلة للتطور ما بعد القديم. وبينما انبثقت عن مقومات العصر القديم «الأوروبي» زمنيّة ذات وتيرة متصاعدة، فإن المجتمعات التي كانت قد مرت بعصور قديمة أعمق غورًا، غرقت على العكس من ذلك في تشكّلات أعطت الأولويّة لإعادة الإنتاج على حساب التجديد، ففي الغَرب توجد ديناميكية العالم الغَربيّ وفي الشرق يُوجد الركود الأزلي للشرق. ويعكس هذا الثنائيُّ البنية القاعدية للاستشراق الذي تضمّنت مقدمة الدراسات ما بعد الكولونيالية نقدًا له.

أما الاستعمال الثاني في إضفاء الطابع الكونيّ لمقولة العصر القديم فهو إمبرياليّ بشكل مفضوح، ويتمثل في التقاط تقويمٍ زمني معتبرٍ وجيهًا في غرب «العالم» القديم وتوسيع نطاقه ليشمل كل المجتمعات الأخرى، فتصبح كل العصور القديمة متزامنةً، لأنه لا يوجد إلا عصرٌ قديم (antiquité) واحد. والواقع أن هذه الممارسة ليست صريحة على رغم أنها شائعة جدًّا. إنها لمفارقة بالنسبة إلى كلّ أطلس تاريخيّ عام أن يكون ممزقًا بين تجاور جهات يختلف بعضها عن بعض، أي بين مقاربة حضارات يستعرضها الواحدة تلو الأخرى مثل الجواهر، ومن ناحية أخرى وضع خرائط للمجتمعات الرئيسيّة

الموجودة في لحظة ما. ويمكن فهم هذه اللحظة بصفتها لحظة من تاريخ الكرة الأرضيّة، لكنها ليست بالضرورة لحظة ضمن تاريخ البشريّة. لقد كانت شعوب أستراليا وأميركا أو المحيط الهادئ قبل القرن الخامس عشر موجودة في هذه الدنيا وتعيش التاريخ القائم ذاته الذي تعيشه أفريقيا وأوروبا وآسيا، وجميعُها عرف التغيرات المناخية الكبرى ذاتها وما نتج عنها من تغيّرات مماثلة في مستوى البحر. كما وقعت تحت تأثير حوادث كونية هائلة مثل الانفجارات البركانية التي يمكن أن يهبّ رمادها على كل الكرة الأرضية[47]، أو مثل الزلازل ذات الآثار البعيدة جغرافيًا، مثل تلك التي تكون في شكل تسونامي. إلا أننا حين نطلق تسمية العصر القديم على عالم من المجتمعات التي تعود إلى ألفي سنة خلت، يصبح الأمر - وهذا جليّ - عملية قسريّة فكريّة.

ما هو المعنى الذي يمكن أن تمثله إذًا خريطةٌ للعالم في القرن الأول بعد الميلاد؟ إن الجهد الخرائطي مفيدٌ إذا ما نظرنا إليه من زاوية التمشي الموسوعيّ والهادف إلى المعرفة المنتظمة، وبخاصة لأن البياض الموجود في خريطة، له معنًى يمكن أن نعزوه إلى الجهل، كما يمكن أن نعزوه إلى الغياب. فعدم وجود أي شيء في المنطقة

(47) مثل الانفجار الهائل لبركان جزيرة كواي (Kuwae) في أرخبيل فانواتو (Vanuatu) الذي نعرف اليوم أنه حدث عام 1452، وقد تركت نتائجه المناخية آثارًا في ما جرى تداوله من أخبار في الشتاء والربيع التاليين (وقع تأويل بعض هذه الأخبار بصفتها مؤشرات إلى قرب سقوط القسطنطينية). وقد افتتح باتريك بوشرون «حلقات العالم» (Les boucles du monde) في **تاريخ العالم في القرن الخامس عشر**: *Histoire du monde au XV^e siècle*, Fayard, 2009.

المتجمدة الجنوبيّة[48] يعود فعلًا إلى عدم وجود بشر في منطقة القطب الجنوبيّ، وفي ما عدا ذلك، وحيثما امتدّ العالم المأهول، فإن اقتضاء أن تكون الخريطة مكتملة، على رغم أن البياض يدل على اعتراف بالضعف، يسمح أيضًا بعدم نسيان مجتمعات تهملها عادة المقاربات الكبرى المعروفة، مثل العالم «الدُّونغسوني» في زاوية آسيا في القرن الأول بعد الميلاد الذي لا يُذكر إلا نَادرًا، على رغم أنه يمثّل منذ ألف سنة حلقةً أساسيّة في العلاقات بين الشرق والغرب في «العالم» القديم[49].

وتوحي فرادة الوثيقة بوضعٍ تاريخي مشترك، ومن الأحسن عدم إطلاق اسمٍ على الخريطة والاكتفاء بالتأريخ الخاص لكوكب الأرض (وطبيعيّ أن يكون انطلاقًا من تقويمنا ذي الأصول المسيحيّة). وعلى رغم ذلك، ليست المحصّلة بمثل البساطة التي نتصوّر، فإذا كان الحوض المتوسطيّ قائم الذات في العصر القديم، فمن البيّن أن ذلك لا يعني شيئًا بالنسبة إلى الناسكا (Nasca) أو مونت ألبان

(48) ربما كان الأهمّ الإشارة إلى الجزر التي أصبحت مأهولة في زمن متأخر، مثل جزيرة باك (Pâques) (جزيرة الفصح) (ويُعتقد أن سكانها جاؤوا حوالى القرن السابع) أو جزيرة لا رَيونيون (La Réunion) (التي أصبحت مسكونةً في القرن السابع عشر). لكن هاتين الجزيرتين لا تظهران على الخريطة و«البياض» الذي يعوضهما ليس لافتًا!

(49) يعود اسم الثقافة الدونغسونية إلى موقع دونغسون (Dong Son) الذي يحمل الاسم نفسه، وهو قرية في شمال فيتنام حيث اكتشفت البقايا الأثرية الأولى، وقد انتشرت هذه الثقافة في كل آسيا الجنوبية الشرقية ووصلت حتى بالي وسومطرة، وتمثّل حلقة وصل مهمة في تطور المبادلات بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبية وذلك على امتداد الألفية الأولى قبل الميلاد.

(Monte Alban) في أميركا أو إلى الأستراليين أو البولِينيزيّين. ولا يمكن في المقابل أن نهمل التأثيرات المنجرة عن علاقات التجاور بين المجتمعات المتفاعلة. فهل كان العالم البارتي (parthe) آنذاك منتميًا إلى العصر القديم؟ لقد كان مستقلًّا جدًّا عن عالم روما: فقد كانت الإمبراطوريتان في حربٍ بمقدار ما كانتا تتبادلان التجارة. ويفرز التجاور الجغرافي زمنيّات متفاعلة وتقاربًا مُمكنًا في مجال التحقيب. ويمكن أن نوسّع هذا المثال ونطبّقه على مجاوري إيران الآخرين. فهل كانت آسيا الوسطى وشمال الهند وساحل الشمال الشرقي الأفريقي تنتمي كلّها إلى العصر القديم؟ وهل كان العصر القديم متطابقًا في ما وراء هذه البلدان مع طريق الحرير؟ هل كانت إمبراطوريّة الهان (Han) الصينية منتمية إلى العصر القديم؟ إنه من غير الممكن أن نتفادى بجرة قلم هذا التسلسل من التساؤلات[50] الساذجة عن قصدٍ.

عمومًا، يتمثل الجواب الحذر في منح معنًى لعبارة «العصر القديم» في إطار الحوض المتوسطيّ وتخومه القريبة. إنها جهة ومرحلة في آن، ففي القرن الأول اتخذ العصر القديم شكل الإمبراطوريّة الرومانية بتخومها، ونحن هنا إذا جاز القول إزاء عصر قديم بنسبة مائة في المائة. وفي المقابل، تفقد المرحلة جزءًا من معناها عندما نبدأ الابتعاد عن غرب العالم القديم، لكن من دون أن يكون ذلك مقنعًا تمامًا. إن للتقسيم الكرونولوجي إذًا حدًّا

(50) انظر، من أجل النقاش في التحقيب المقارن: *Périodes. La construction du temps historique*, Éd. de l'EHESS, 1991.

جغرافيًّا، لكن هذا الحدّ ليس خطيًّا[51]. كما أثار اختيار الحدّ النهائيّ للعصر القديم الكلاسيكي دومًا سجالات، أشهرها ما أثاره السّيناريو الجغرافيّ لهنري بيرانّ (Henri Pirenne) (تحوُّل المتوسّط من دور الواصل إلى دور الفاصل في القرنين السابع والثامن بعد الميلاد)[52]، كما أن حدّ العالم القديم لا يمكن أن يكون إلا نقلةً مكانية ودرجة تَحدّر (gradient) ديناميكية[53].

وفعلًا، إذا كان من المعقول طبقًا لهذا المنطق اعتبار مجتمعات الجزيرة الإيبيريّة أو جزيرة بريطانيا منتمية إلى العصر القديم في

---

(51) غالبًا ما تُضلّلنا الخرائط التاريخية لأنها تندرج في ضرب من القواعد الخرائطية وُضع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (Gilles Palsky, *Des chiffres et des cartes*, CTHS, 1996),

فهي تجسّد لنا المجتمعات في شكل بقاع ذات ألوان متناغمة ضمن حدود خطية، وهذا صائب على الأقل في المستوى المبدئي بالنسبة إلى الدول ـ الأمم التي وُضِع لمصلحتها هذا العلم الخرائطي المعتبر (choroplète) من الاختصاصيّين، لكن هذا الأمر يصبح أكذوبة بالنسبة إلى تشكلات اجتماعية أخرى.

(52) دافع هنري بيران في مقالته عام 1922 وفي كتابه (1936) الذي صدر بعد وفاته، ويحمل كل منهما العنوان نفسه: **محمد وشارلمان:** *Mahomet et Charlemagne* (réédition PUF, 1970)، عن الأطروحة التي مفادها أن العصر القديم ظل مستمرًّا طالما ظلت المبادلات المتوسطية أهم من العلاقات القاريّة، شمال البحر المتوسط أو جنوبه، وكان لا بدّ لكي ينتهي العصر القديم أن يستقل فضاء أوروبي بكلّ معنى الكلمة شمال هذا البحر، ويستقل بالمقابل عالم عربي- إسلامي في جنوبه، وهذان العالمان يمثلان الوجه والقفا للعملة ذاتها (لا يمكن تصوّر وجود شارلمان من دون وجود محمد). إن هذا السيناريو يقترح إذًا تصورًا للمراحل التاريخية ببعديها المكاني والزماني.

(53) Barry Cunliffe, *La Gaule et ses voisins. Le grand commerce dans l'Antiquité*, Picard, 1993.

القرن الأول بعد الميلاد، فمن غير الثابت اعتبارها كذلك قبل ذلـك التاريخ بألفي عـام. وعلى العكس من ذلـك، فإن النعت يَطرح مشاكل أقل بكثير بالنسبة إلى المجموعات الاجتماعيّة لمحيط الحوض الشرقي للمتوسط، لأنه لا يمكننا اعتبارها مجتمعات لا تزال في مرحلة ما قبيل الكتابة. يوجد إذًا انتشار للعصر القديم، وتختلف الحدود التي نرسُمُها له بصفة متزامنة في الزمان وفي المكان، ومن الأفضل بالنسبة إلينا نعتَ هذه المقاربة في قراءة الأحداث بالزمان المكانيّ الاجتماعيّ عوض عبارة حِقبة (أو مجال).

لا خلاصَ بالاعتماد على الفضاء

إن نقد هذه المرحلة الرسميّة كما استَجْلَينا سِماته العامة يندرج في إطارٍ ما بعد غربيّ، لأننا أسبغنا بطريقة ما نظرة جهويّة على العصر القديم. إن العبارة إذْ تحوّلت إلى كلمة مخصوصة من غير دلالة ضمنية عامة، قد انزلقت من وضع الاسم المشترك إلى اسم العلم. إن ضريبة خسارة الطابع الكوني للعصر القديم هي وجود تركيب من السرديّات، إذ لكل مجالٍ ثقافي تاريخ خاص. وقد مررنا من التفكير بمنطق المراحل إلى التفكير بمنطق التقسيم إلى مجموعات «جغرافية». ويمثّل هذا الانزياح من الزمن إلى المكان نموذجًا للتحرر من أي فكر استشرافيّ. وهكذا، تمت أواخر القرن الماضي في أغلب الأحيان الاستعاضة بعبارة مكانية عن مصطلحات تطوريّة و«عصريّة»، أكثر من اللزوم، كما أكدنا في المقدمة («نهاية خط غرينتش للزمن»).

نسوق مثالًا معبّرًا عن هذا الانزياح هو تنظيم المتحف المسمّى «متحف رصيف برانلي» (du quai Branly)، وهذا المتحف وارثُ «متحف الإنسان» (Le musée de l'Homme) بمعظم مجموعاته، لكنه مقابل ذلك في قطيعة تامة مع البنية الفكرية للمؤسسة القائمة على ربوة شايّو (Chaillot)[54]. وكان «متحف الإنسان» ذو التوجه الحداثي الجذري، المؤسَّسُ في زمن الجبهة الشعبيّة (Front populaire)، منظّمًا حول رواقٍ موضوعه التطور، على غرار «متحف التاريخ الطبيعي» الذي كان هذا المتحف مُلحقه الاجتماعي. وحوالى عام 2000، أصبح هذا الجهاز غير ذي معنى، والحل الذي وقع اختياره في نهاية المطاف كان الحل الأكثر حيادًا والأشد بعدًا عن التوجه التاريخيّ قدر الإمكان، وهو ترتيب المجموعات بحسب الفضاءات الثقافية الكبرى اللازمنية، أي عمليًّا بحسب المجموعات القاريّة. ولهذا السّبب، كانت هذه المؤسّسة ذات التسمية الشائعة بما في ذلك على موقعها على الإنترنت[55] تحمل الاسم الرسمي «متحف فنون وحضارات أفريقيا، وآسيا، وأوقيانوسيا والأميركتين». وتضطلع التقسيمات القاريّة هنا بالدور نفسه المتمثل في إقصاء التطوريّة على غرار الاستعاضة بالثنائي «شمال - جنوب» المذكور في المقدمة عن الثنائي: التطور/ التخلف.

إلا أن منطق تعويض التاريخ بالجغرافيا يستند إلى مفارقة تتمثل في الحياد التاريخي للمكان، ومن المؤكد أنه لا يغيب عنّا وجود تاريخ

(54) Benoît de l'Estoile, *Le goût des Autres. De l'exposition coloniale aux Arts premiers*, Flammarion, 2007.

(55) www.quaibranly.fr

لتوزيع الأراضي والبحار، خاصة منذ أن جرى التنظير في عقد 1960 لبنية الصفائح الأرضية[56] لكن مقياس الزمن لهذا التأريخ لا يقاس بمقياس المجتمعات. عمليًّا، يقترح الزمن الجيولوجي بالأحرى فترات توقفٍ طويلة تمكّن من اعتبار الأصناف الطبيعيّة بمثابة المعطيات الاجتماعية اللازمنية. وإذا كان الفارق الشاسع في المقياس بين الزمن الجيولوجيّ والزمن الاجتماعيّ أمرًا لا يدعو إلى الشك، فإن هذا لا يعني أن التقسيمات التقليديّة لليابسة والقارات أمر يعود إلى الطبيعة، بل العكس من ذلك، فإن لهذه التقسيمات تاريخ بشري، وكان من الممكن أن تكون مختلفة عما هي عليه اليوم[57]. وعلى رغم أننا استخدمنا أسماءها جزئيًّا بين قوسين لتسمية صفائح القشرة الأرضية، ينبغي عدم الخلط بين أجزاء القشرة الأرضية والتقسيم الذي فرضته أوروبا للعالم المأهول. وإذ لم تعد لفكرة أوقيانوسيا (Océanie) صلاحية كبرى (على فرض أنه كان لها ذلك يومًا ما!)،

---

(56) هذه المسألة هي جزئيًّا نتاج بنوّة فكرية. إن بنية الصفائح الأرضية محطة في مسارٍ بدأه حدس خبير الرصد الجوّي الألماني ألفرد فيغنير (Alfred Wegener) الذي طرح عام 1912 فكرة «انحراف القارات». وكان جان بودان (Jean Bodin) لاحظ في القرن السادس عشر تداخُل ساحلي الأطلسي، وكانت هذه المعاينة منطلق كل هذه الأفكار، وكلما تدعّم المنوال الجغرافي - الفيزيائي، ابتعدنا عن مفهوم «القارة» وهو مفهوم ثقافي جدًّا.

(57) كنتُ أفردتُ كتابًا كاملًا لتاريخ تقسيم العالم إلى قارات، لذلك سأتحدث إلماحًا في هذه الفقرة عن نشوء أجزاء العالم:

L'invention des continents. Comment L'Europe a découpé le Monde (Larousse, 2009),

وهو كتاب قائم أساسًا على الصور، لأن هذه المقولات الأوروبيّة فُرضت وكأنها بديهيّات بالاعتماد على الرسوم والشخصيّات.

فإن فكرة «أميركا» بصيغة المفرد في اللغة الفرنسيّة وبصيغة الجمع في اللغة الإنكليزيّة، لا تزال صامدةً. أما آسيا وأفريقيا، فليستا بشيء عدا كونهما من غير أوروبا، إما شرقًا (بقية أوراسيا Eurasie حيث لا تجد أوروبا ذاتَها) وإما جنوبًا (الفكرة نفسها تنطبق على أفريقيا).

بناء على ذلك، فإن اعتبار آسيا بمثابة فضاءٍ لحضارةٍ (بصيغة المفرد) هو حالة بارزة من حالات «العنف الإبستيمي للعالم الغَربي»[58]، كما هو واردٌ في الدراسات ما بعد - الكولونياليّة. وعمليًّا يتعلق مضمون مصطلح «آسيا» في النقاشات المعاصرة أساسًا بما كانت جغرافيا القرن التاسع عشر تسمّيه «الشرق الأقصى». إلا أن المسألة أشد مفارقة بالنسبة إلى أفريقيا، فأن يكون اسم «القارة السّوداء» اسمًا من اختراع أوروبا، فهذا أمرٌ لا جدال فيه، لكن اللافت للانتباه أكثر، أن سكان هذه القارة تَبنّوا اليوم هذه المقولة إلى درجة أنها تحولت لديهم قارة تمثّل هويّتهم، وذلك على الأقل جنوب الصحراء. إننا هنا إزاء صيرورة اجتماعيّة قلبًا وقالبًا ولا علاقة لها ببنية الصفائح الأرضية. ولم يحلّ المرور من الزمان إلى المكان أي مشكل، كما أنه من غير المجدي، الحديث عن «الجنوب» عوض البلدان في طريق النموّ أو الحديث عن أوقيانوسيا عوض المرحلة القروسطيّة. لقد انتقلنا فقط من «عنف» تطوري إلى شبكة قراءة جغرافية عنيفة بدورها، لكنها أكثر تقنّعًا لأنها تُقدَّم بوصفها طبيعيةً.

(58) Gayatri Chakravorty Spivak, *A Critique of Postcolonial Reason. Toward a History of Vanishing Present*, Harvard University Press, Cambridge, 1999.

مجالات الصلاحية

إنّنا نَظل دائمًا شبه مجبرين على التعامل مع خانات الترتيب هذه مهما كان تَقادُمها، فالإحصائيات العالميّة والموسوعات وكل المعلومات المنتظمة والبرامج المدرسيّة، كلها مُهَيكلة بحسب تقسيمات «العالم» إلى أجزاء أو مراحل، فهل بالإمكان فعل شيء آخر، اللّهم سوى اقتراح أصناف مكانية وزمانية أخرى للعالم المأهول...؟ لكن من الضروري دائمًا التذكير بأصل المقولات المستخدمة للتحصّن ضدّ ما ينجرّ عنها من استتباعات ضمنية تفرض نفسها بطريقة مستترة.

ولعل التاريخ الأفريقي مثال جيّد في هذا المجال. وإذا كان ثمة ميدان للبحث والتدريس يجب من باب الحسّ المدنيّ الدفاع عنه على صعيد العالم، فهو بحقٍّ هذا التاريخ الأفريقي في عصر لا يزال بعضهم يجرؤ على القول إن «على الإنسان الأفريقي أن يدخل التاريخ». لكن ضمن أي إطار مفاهيميّ يجب أن نفعل ذلك؟ ثمة أطلس تاريخيّ فرنسيّ ممتاز، أشرف عليه مؤرخ كبير، تضمّن خريطة جيّدة لكنها معنونة «إمبراطوريّات العصر القروسطيّ الأفريقي»[59]. ومن دون الإفراط في السّجال، بإمكاننا القول إن هذا الأمر يتضمن خطيئة إثنو- مركزية مزدوجة، بل ثلاثية. إن أفريقيا اختراع أوروبيّ

---

(59) المقصود الأطلس التاريخيّ، تاريخ البشرية مما قبل التاريخ إلى اليوم: *Atlas historique. Histoire de l'humanité de la préhistoire à nos jours* (Hachette, 1987), dirigé par Pierre Vidal-Naquet.

والخريطة المذكورة موجودة في ص 131.

انطلاقًا من لغة قديمة للإشارة إلى الآخرين، أي إلى غير الأوروبيّين جنوب المتوسّط. مع العلم أن أفريقيا الشمالية (لم يعد من الصواب الحديث عن أفريقيا «البيضاء») ليست جزءًا حقًّا من ذلك الفضاء المعنيّ، أي أفريقيا المسمّاة باستحياء «أفريقيا جنوب الصحراء». بالإضافة إلى ذلك، فإن العصر القروسطي تحقيب أوروبي أكثر من التحقيب المتعلق بالعصر القديم، والمؤكّد أن أوروبا لم تكن عديمة الاتصال بمجتمعات المغرب (Maghreb) أو المشرق التي كانت لها صلة بمجتمعات ما وراء الصحراء. وأخيرًا، إن مفهوم الإمبراطورية - وروما أبرز تجسيد له - مفهوم قابل للنقاش إذا ما تعلق الأمر بتلك التكوينات الجيوسياسية التي قامت في مالي (Mali) وسونغاي (Songhaï) أو غانا. ومن البيّن أن هذا لا يعني وجوب الامتناع عن الحديث عن هذه التكوينات في غياب كلمات مناسبة، بل العكس هو الصحيح.

إننا هنا بإزاء حالة من بين الكثير من الحالات الأخرى المتعلقة بمشكل المفارقات الجغرافية المتعلقة بتسمية أقطار المجتمعات القديمة. ولقد وجد جان غيلان (Jean Guilaine) الحلّ عندما عَنْوَن كتابًا عن العصر الحجري الحديث الذي درسه في إطار فرنسا: فرنسا ما قبل فرنسا[60] (*La France d'avant la France*). وأن نتحدّث عن أفريقيا ما قبل أفريقيا قد لا يكون أمرًا عبثيًّا وإن كانت الصيغة سمجة إلى حدٍّ ما. فالصيغة الأولى لا يمكن إلّا أن تثير معارضات،

---

(60) *La France d'avant la France. Du néolithique à l'âge de fer*, Hachette, 1980.

لأنها تصطدم بالدور الهوياتي لسردية الماضي، الأمر الذي يمكن أن نَستَشِفّه من وجود اسمين أو ثلاثة أسماء «لإمبراطوريات» من أصل محليّ فعلًا، تبنّتها دولٌ وُلدت غداة التحرر من الاستعمار، وذلك من دون أن يكون النسب ثابتًا.

إننا لا نستطيع إذًا أن نستغنيَ عن شبكات القراءة المكانية والزمانية والمفاهيميّة. والحذر الوحيد الضروري هو تأكيد طابع هذه الأدوات النسبيّ والمؤقت والقابل للتّفنيد، أو بلغة أخرى إضفاء البعد التاريخي على هذه الأدوات. وهل يمكن التصرف بطريقة أخرى غير تصوّر حقول محدّدة فكريًّا فنضع لها فرضية أن كل الأشياء متساوية في إطار حدودها؟ إن هذا يعني تاريخيًّا أننا نسلّم بأن إعادة الإنتاج الاجتماعي لها الكلمة الفصل على حساب التحوّل. وإذا ما طرحنا الفرضية القائلة ـ وهي بلا شك عملية فظّة فكريًّا ـ إن لعبارة «العصر القديم» معنًى، فالنتيجة هي أن للمجتمعات المصنّفة ضمن هذه المرحلة السمات ذاتها في آنٍ: كرونولوجيًّا من بداية المرحلة إلى آخرها، وجغرافيًّا ضمن الإطار المعنيّ، علمًا بأنّ حدود هذين الصنفين مرتبط بعضها ببعض. ومن غير كثير تشبّثٍ بالاسمانية يقتضي الحذرُ عدمَ اعتبار هذه المكانيات ـ الزمانيات وقائع، وإنما فقط بمثابة طرائق في التفكير وحشد المعلومات، وأقترح أن نُسمّيها: مجالات الصلاحيّة.

وللذهاب أكثر إلى الأمام، يجب أن نحذر أيضًا من نتائج المظهر الذي اتخذته في أوروبا الشكلانية العلميّة. وينتسب التفكير أعلاه

حول المكانيات الزمانيات في مقاربة تنوّع المجتمعات، إلى التمشي التّصنيفي الذي ينظّم معمار العلوم، وهو التمشي الذي وقع إرساؤه في أوروبا في القرنين السابع عشر والتاسع عشر. وكان خطاب المنهج (*Discours de la méthode*) (ديكارت Descartes) والموسوعة (*Encyclopédie*) أبرز تجليات هذا التمشي، علمًا بأن الأوروبيّين حدّدوا في تلك اللحظة القارات والمراحل التي كانت إلى حدّ ذلك التاريخ غائمة بنسبة معينة[61]. وفي الإطار نفسه وُضعت الإحصائيات وعلم الخرائط «الكوروبلات» (choroplète) التي أشرنا إليها أعلاه... إلخ، وكل الأشياء ذات الصلات الوثيقة بتشكل الدول الأمم بحدودها الخطيّة. إن المؤرخين على صوابٍ تام عندما يذكّرون بأن كل حقبة هي حقبة انتقالية، وما هو صحيح كرونولوجيًّا صحيح مكانيًّا أيضًا. لكن إذا ما دفعنا بهذا المنطق إلى مداه الأقصى، فقد يؤدّي بنا الحذر إلى فقدان الذاكرة، لأنَّ أيَّ اسم معروف يصبح غير ذي جدوى. إن الأفق الوحيد هو العمل في الوقت ذاته على مجالات الصلاحيّة من جهة (وفي إطارها)، ومن جهة ثانية على كل الترابطات المكانية والزمانية بين هذه الحقول المحدّدة التي تجعلها غائمة. وفعلًا، يتطلب ركوب خطر التاريخ البشري يقظة إبستيمولوجيّة مستمرة ومسكونة بالحيرة، أكثر ممّا لو تعلّق الأمر بمجتمع جذوره ثابتة منذ القديم.

---

(61) على سبيل المثال فإن الموسوعة (*L'Encyclopédie*) هي التي رسمت الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا باختيار الأورال، استجابة للأمنية الروسيّة التي عبّر عنها فاسيلي نيكِيتتش تاتيتشِف (Nikitich Tatichtchev) في اختراع القارات (*L'invention des continents*)، .op. cit., p. 83-84

من هو القروسطيّ؟

يظل المطلوب الانكباب أكثر من ذي قبل على التوتر بين الخاص والعام، وهي مسألة مقياس (الفصل الرابع). ويمكن أن يمثّل مفهوم العصر الوسيط حقلَ تجارب مهمًّا، إذ من الممكن أوّلًا تطبيق ما طبقناه على العصر القديم مع هذه الحقبة القروسطية الرسميّة، فيصبح آنذاك العصر الوسيط تقسيمًا زمنيًّا لا يخلو من وجاهة في إطار جغرافيّ خاص. إلا أنه لا يظل التقسيم المكانيّ المتعلق بالعصر القديم، فالبحر المتوسّط الذي كان في قلب العصر القديم ورابطَه الأساسيّ، أصبح على العكس من ذلك الجبهة الجنوبيّة للمرحلة اللاحقة. ويمكن أن نعرّف العصر القروسطي بصفته تاريخ ميلاد أوروبا[62]، وهي كيان جغرافي لا يمكن إسباغ صفة الخلود عليه، لكنه يتمتع بديناميكية قطرية قويّة: إن أوروبا لا تنفك تتوسّع في كل الاتجاهات. ويُعتبر هذا المجال من حيث الفضاء أقل في القرن التاسع ممّا كان عليه في القرن الثالث عشر. وستتواصل صيرورة الانتشار لاحقًا لمدّة طويلة. لكننا آنذاك سنكون خارج إطار المرحلة المعنيّة. إذًا، إذا ما آمنّا بأن لهذا الإطار مشروعيّة، واعتبارًا لطابعه المتحرك، فبإمكاننا أن ندرس المجتمعات التي «يحويها» (هنا والآن) بصفتها مجموعة متناغمة، وهذا ما يبرّر صناعة المتخصّص في العصر القروسطي وتلك التشكيلة من المفاهيم حول المجتمعات القروسطيّة.

وبطريقة متزامنة، فإن كل مجموعة دنيا، مكانية أو زمانية في هذا المجال، تحرص على إبراز خصوصيّتها، الأمر الذي تنجرّ عنه

(62) Jacques Le Goff, *L'Europe est-elle née au Moyen Âge?*, Seuil, 2003.

ممارسات مهنية تنزع إلى الاستقلالية، مع ما يصحب ذلك من لعبة التفرد (بالمعنى الذي وضعه بورديو Bourdieu)، وهي اللعبة التي تُتيح إعادة إنتاج تلك المجالات الفرعية للصلاحية. إن فرنسا القرن الثاني عشر ليست إيطاليا القرن الرابع عشر و«اللحظة الميروفنجيّة» ليست خريف المرحلة، وهذا ما لا يعارضه أحد. وعلى رغم ذلك، فإننا نعتبر أن لهذه الأشياء الأربعة مقدارًا كافيًا من السّمات المشتركة يجعلنا نُصنِّفها ضمن الخانة المرحلية الكبيرة نفسها. وتبعًا لذلك، فإن أدوات المتخصّص في العصر القروسطي التي تبدو كأدوات خاصة، لا يمكن تطبيقها خارج إطارها مخافة السقوط في الإثنو - مركزيّة. لكنها تصبح على المستوى العالمي، وفي أطُر أقل حجمًا كرونولوجيًا و/ أو جغرافيًا، مفاهيم على درجة معيّنة من العموميّة. إن ما يكون خاصًا بمستوى ما من التحليل قد يصبح عامًّا إذا ما «نَزلنا» في مقياس المكانيات والزمانيات. إن إبراز هذا الأمر يبدو تذكيرًا مفيدًا إذا ما قلبنا معنى العلاقة السُلَّميّة (rapport scalaire) وحاولنا المرور إلى مستوى أكثر شمولًا.

هل بإمكاننا رسم خريطة أوليّة للعصر القروسطي على المستوى العالمي؟ نلاحظ بسرعة أن السؤال لا يمكن أن يُفلت من النقد السّابق المتعلق بخريطة مُجتمعات بداية عصرنا، وهي خريطة «العصر القديم». من الجليّ أن الأمر لا يتعلق بأن نأخذ في الحسبان مجتمعات لا علاقات بينها (الشعوب الأميركية لما قبل القرن الخامس عشر وشعوب العالم القديم)، وربّما حتى تلك التي تسلك «مدارًا قليلًا جدًّا في هذا المجال، مثلما أبرز ذلك أعلاه نقد

«إمبراطوريات العصر القروسطيّ الأفريقي». لكن ماذا عن شعوب محور العالم القديم التي كانت مرتبطة منذ القديم بطرق الحرير والتوابل (الفصل الخامس)؟ لقد تساءل مارك بلوخ (Marc Bloch) المؤرخ الكبير والمناضل لأجل التاريخ المقارن في خلاصته الكبيرة الأخيرة **المجتمع الإقطاعي** (*La société féodale*) عن إمكان أن يطبّق المتخصّص في التاريخ القروسطي معرفته خارج أوروبا. وطرح السؤال عن إمكان اعتبار عوالم أخرى مجتمعات إقطاعيّة[63]، وقد بدأ التطبيق على اليابان من القرن الحادي عشر إلى القرن السادس عشر. ويبدو أنه تطبيق لا يخلو من وجاهة. وإذا ما صدّقنا مارك بلوخ، وجدنا أنفسنا إذًا إزاء مسألة جغرافية مهمة: لماذا أينعت هناك في أوروبا وفي اليابان ضمن سياقات كرونولوجيّة متقاربة إلى حدٍّ ما، بنًى اجتماعيّة تمكن قراءتها على أساس أنها إقطاعيّة؟ بعبارة أخرى، لمَ نجد في طرفي هذا المحور القديم جدًّا والقائم على التداخل المترابط بين المجتمعات الأكثر كثافة والأشدّ دَولنَة، وذات الاقتصاد الذي تضطلع فيه العُملة النقديّة بدور بارز... إلخ، هذه العوالم المتعددة المراكز وغير المستقرة والديناميكيّة التي نسمّيها «قروسطيّة» والتي تبدو مغايرة للإمبراطوريات التي نجدها محشورة بينها (العوالم الإمبراطوريّة الصينية والفارسيّة والعربيّة والتركية)؟

وسنَعود إلى معطيات هذا النقاش في الفصل الرابع، لكن ضمن إطار موضوع هذا الفصل فحسب وهو مجالات الصلاحيّة. علينا

(63) Marc Bloch, *La société féodale*, Albin Michel, 1939 (livre troisième: la féodalité comme type social et son action).

أن نستخلص أنه إذا ما تعاملنا بجِديّة مع قراءة بلوخ، فإن العصر القروسطي يفقد من جديد تعريفه، ويمرّ من منزلة الواقع المخصوص والأوروبــيّ فقط إلـى منزلة المفهوم (notion). من المؤكد أن مشروعيّة هذه الفكرة تظل مقصورةً على بعض مجتمعات محور العالم القديم وضمن إطار تاريخي محدود. يظل العصر القروسطيّ إذًا خاصًّا بأوراسيا، لكن ربّما إذا ما قبلنا التمشي السابق، فإن العصر القروسطيّ يصبح مفهومًا بالنسبة إلى الحالتين اللتين أشرنا إليهما أعـلاه... وبالإمكان أخذ مصطلح «مقاطعة»[64] عن دايبش شاكرابارتي (Dipesh Chakrabarty) لأن هذه الكلمة تعني مجموعة مكانية فرعية ومستقلة بلا ريب، لكن مقاربتها تستلزم إدراجها ضمن مجموعة أوسـع. ويمكن العصر القروسطي أن يكون «مقاطعة» (أو مقاطعات عديدة) من العالم (القديم).

لنتجاوز إذًا مستويات المقياس المكانيّ والزمانيّ لنتموقع في مستوًى أشمل. ويمكن اختزال المشكل في التسليم بالخصوصيّات العالميّة التي لها معنًى بصفتها مفاهيم عامة بالنسبة إلى ميادين أقل حجمًا»[65]. وهذا يعني الإقلاع عن أي تعميم انطلاقًا من جهةٍ ما من

(64) Dipesh Chakrabarty, *Provincializing Europe. Postcolonial Thought and Historical Difference*, Princeton University Press, 2000 (traduction française: *Provincialiser l'Europe. La pensée postcoloniale et la différence historique*, Éd. Amsterdam, 2009).

(65) Caroline Douki et Philippe Minard, «Histoire globale, histoires connectées: un changement d'échelle historiographique», *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, n° 54, 2007.

«العالم»، وبخاصة الجهة الأوروبيّة، وفي المقابل، فإن المذهب المقارن كما طرحه مارك بلوخ يمثّل تمشيًّا ذا طابع شمولي لا محيد عنه[66]. ولا بدّ من عدد من المتخصصين في هذه المقارنات يساوي عدد المتخصصين في مجالات الصلاحيّة المعترف بها. الأكيد أن الأوائل ليس بإمكانهم العمل من دون الآخرين، لكن العكس، وهو أيضًا ضروري، ظل يلفّه الإهمال المفرط.

حدود مفاهيميّة، لكنها نَفيذة ومتحركة

يجب بكل تأكيد عدم المفاضلة بين التركيب والنسيج. إن المنطق المؤسّساتي الذي يكلّس مقولات الفكر ويجسّدها في رابطات مهنية ومجلات وجمعيّات... إلخ، يدفع نحو التقطيع. وعلى غرار تقطيع العالم المأهول إلى دول يُفترض أنها أمم، فنحن هنا إزاء اقتصادٍ تسييريّ وعمليّ وفكريّ ضروري جدًّا. إلا أن الغواية الدائمة هي أن نجعل لهذه المقولات جواهرها، وهذه آلية مخيفة مشابهة لآلية الدول، وهي الدفاع عن المناعة الترابيّة وعن الحدود، فالآخرون هم على الدوام الخطر الكامن في مجال الهيبة والحظوة والمناصب... وعلى العكس من ذلك، يمكن التعاون أو التحالف أن يكون مثمرًا، إلا أن تداخُل الاختصاصات يظل في الكثير من الأحيان حلمًا غير قابل للتحقيق على غرار التعاون الدولي.

---

(66) مثال جيّد: الحوار المباشر بين المؤرخين الهنود والمؤرخين الأفارقة والذي نشّطه مامادو ديوف (Mamadou Diouf) وأشيل مبامبي (Achille Mbembe) في مركز «كودستريا» (Codestria) في داكار: M. Diouf (dir.), *L'historiographie indienne en débat. Colonialisme, nationalisme et sociétés postcoloniales*, Karthala/Sephis, 1999.

فلا بدّ إذًا من يقظة دائمة معارضة لكل المسكوت عنه، ولكل التقطعات التي تبدو كأنها بديهيّة جدًّا. وبهذا المعنى فقط، يمكن التّسليم بأن المقولات المخترعة من مراحل وأجزاء من العالم أو أَقْيِسَة مفترضة للواقع، هي مقولات متجانسة وأنها ميادين إعادة إنتاج وحقول عمل بالنسبة إلى صندوق الأدوات، فمقولات مثل «العالم» أو «العالم المأهول» لا يمكن أن تمتنع على النقد، إذ لا قيمة لها إلا تاريخيًّا، أي أنها مُمَوقَعَة جغرافيًّا، وهي لم توجد دائمًا وفي كل مكان. إن إرساء المستوى العالميّ، أي النسيج الذي يربط البشرية كلها، لا يستمد قيمته إلا من خلال الحوار مع التشظيات التي تتخلّله. إن العولمة تفترض العولمة المضادة.

وهذا يوجب إذًا على كل جهد للتأريخ على المستوى العالمي، العمل في الآن ذاته على المراحل الانتقالية وعلى التقطعات. ونورد هنا عبارة جميلةً لِريجيس دوبريه (Régis Debray) في ردّ شعريّ حديث بإزاء بديهيّة التهجين الشامل **تقريظ الحدود**[67] (*Éloge des frontières*): «إن نعت حدود معيّنة بأنها مِصْفاةٌ هو إعطاؤها حقّ قدرها: أليس دورها هو التصفية».

(67) Gallimard, 2010.

3

نهاية رواية عالميّة

«لقد أخطأوا منذ 500 سنة عندما قالوا إنهم اكتشفونا.
وكأن العالم الآخر الذي هو نحن، كان تائهًا»

Sous-commandant Marcos
Communiqué du 9 mars 2001 de l'EZLN

خلال الفصل السّابق، أخضعنا التقسيم الرسميّ للتاريخ الأوروبيّ، القائم على أربع مراحل، لِلتنسيب وللجهويّة. ويمثّل هذا التقسيم رجع صدى لتاريخٍ فُرض على العالم. وأصلُ هذا التاريخ أوروبـيّ بأتم معنى الكلمة. ومثلما هو الشأن بالنسبة إلى تاريخ «فرنسا» الذي أشرنا إليه في التوطئة، بإمكاننا اقتراح عبارة «الرواية القارّيّة» بالنسبة إلى ما طرحناه. هي قارّية لأنها أوروبية فعلًا ـ وقد رأينا في الفصل الثاني أن هذا المصطلح لا ينطبق إلا على أوروبا التي اخترعته ـ وإن ذهب بنا الظن إلى أنها كونية. أما عبارة «رواية»، فمن الجليّ أنها سجاليّة، وهذا الجنس (الأدبيّ) متعارض كثيرًا مع التمشي العلمي، فالكلمة تَفترض سردًا خياليًّا[68]، بينما يقوم عمل

(68) تبدو عبارة «رواية قومية» عبارة قديمة. بيد أنها بحسب لورنس دي كرك وإيمانويل بيكار (*La fabrique scolaire de l'histoire*, Agone, 2009)، =

المؤرخ على إقامة الحجة واعتماد مناهج النقد الداخليّ والخارجيّ. ورغم ذلك، فإن الأحداث والشخصيّات المذكورة في تاريخ فرنسا الأكثر تقليديّة، ليست من صنع الخيال، فلوغران فيرّيه على سبيل المثال، وقد كان المعلمون في الماضي يتخذونه نموذجًا (وكان ذلك خاصة للنّصح بعدم السّباحة في الماء البارد جدًّا، لأن صاحبنا مات بسبب ذلك على ما يُقال)، قد وُلد فعلًا حوالى عام 1330 ومات عام 1358 في ريفكور (Rivecourt) (منطقة واز Oise) بعد أن قَتّل الكثير من الإنكليز. وقد اعترف له بذلك الجميل جنودُ الخيّالة ذوو الزيّ الأسود، ولا يعود البعد «الروائي» إلى العناصر المكوِّنة لهذا الحدث، وهو حقيقي، وإنّما إلى الإخراج الذي خضع له، أو بالأحرى إلى توظيفه لاحقًا.

لقد عرفت هذه السّرديّة القوميّة أوْجَها في عهد الجمهوريّة الثالثة، ودامت حتى رئاسة ديغول (De Gaulle). لقد قال فرنان بروديل عن مُعَلِّمه: «كان يستعرض تاريخ فرنسا عن ظهر قلبٍ، وكأنه يمارس طقسًا دينيًّا». إن الحنين المعاصر وإن كان يعود أحيانًا بهذه السرديّة القوميّة إلى المدرسة أو إلى وسائل الإعـلام، فإن النسيان لفّها بصفة شبه مستترة مع إلغاء برامج المدرسة الابتدائية

= قد أعيد تداولها زمن صدور المصنّف الكبير مواطن الذاكرة (*Les lieux de mémoire*): Pierre Nora, dir., (Gallimard, 1984-92).

ولقد نسب ماكس غالو (Max Gallo) العبارة إلى نفسه عندما نشر كتاب تاريخ لفرنسا (*Histoire de France*) في عام 2008. وثمة عبارة قد تكون منافسة هي عبارة «التاريخ الأسطوري» (Claude Billard et Pierre Guibbert, *Histoire mythologique des Français*, Éd. Galilé, 1976).

عام 1968 [69]. وعلى العكس من ذلك، فإن الرواية القومية لم تُهيكِل أبدًا التعليم الثانوي[70]، وإلى حدّ تكاثر تلاميذ الثانوي من عقد 1960، كانت الرواية القومية معدّة لعامّة الناس، بينما كان المعهد الثانويّ (الذي ظل يبدأ من الصفّ السادس حتى 1963)[71] يغيّر المقياس المكانيّ أكثر من الزمانيّ ويهتم بأوروبا (بتعريفها الكلاسيكي)، وفي كلتا الحالتين، يمتد التاريخ ممّا قبل التاريخ إلى اليوم (هذا إذا ما جرى إنهاء البرنامج بطبيعة الحال وهو ما لم يحصل قطّ إلا في الخطاب الإداريّ)، إلا أن التعليم الثانويّ كان يهتم - ولا يزال إلى اليوم - بأوروبا و«بالعالم» وفق صيرورة تستحق أن تُنعت بالرواية طبقًا للتحريف ذاته في المعنى، أما أن يكون وراء هذا التغيير في المقياس تراتبية اجتماعيّة، فهذه بديهيّة لا نناقشها[72].

---

(69) لم يعد العمل أبدًا بتاريخ فرنسا (صيغة الجمهورية الثالثة) في برامج المدرسة الابتدائية، وكان هذا التاريخ بطبيعة الحال غائبًا تمامًا في البرامج المسماة «برامج الإيقاظ» (1978 و1980) وهي البرامج الأولى بعد قطيعة 1968: لكن في التعليمات اللاحقة وعلى رغم عودة ظهور بعض عناصر الرواية القومية، مُزجت بالكثير من الأهداف التربويّة ضمن تسويات غالبًا ما خلت من الآفاق الواضحة.

(70) Patrick Garcia et Jean Leduc, *L'enseignement de l'histoire en France: de l'Ancien Régime à nos jours*, Armand Colin, 2003.

(71) يمكن التعليم الثانوي أن يبدأ حتى في زمن أبكر، فقد كانت توجد أقسام ابتدائية مندمجة حتى عقد 1960، وكانت تسمّى «المعاهد الثانوية الصغيرة» التي تبدأ من الصف الحادي عشر (الأول إبتدائي) إلى الصف السابع (الخامس ابتدائي)، قبل الدخول في الصف السادس.

(72) ظلت برامج التاريخ لأمدٍ طويل مرتبطة بالإنسانيات وبتدريس اللغات القديمة، وهكذا كان العصر القديم يُدرس على امتداد ثلاث سنوات أو أربع من بين ست سنوات، وذلك خلال جزء كبير من القرن التاسع عشر.

إلى حدّ اليوم وفي الصف السادس الفرنسيّ، وبعد نظرة عامة على ما قبل التاريخ، غير محددة جغرافيًّا بما فيه الكفاية، يجري اتّباع مسارٍ جغرافي يبدأ من الهلال الخصيب وينتهي عند أوروبا الغَربيّة مرورًا بمصر واليونان وروما. إن المسار خطّي عمومًا في اتجاه مسار الشمس: من الشرق إلى الغَرب. وأن يكون هناك تطابق بين هذه الديناميكية الجغرافية وصيرورات حقيقية للانتشار انطلاقًا من مركز خلّاق للعصر الحجري الحديث (Néolithique) هو الهلال الخصيب، وعلى رغم تجاهل الحقيقة المتمثلة في اتخاذ هذا الانتشار لمسارات أخرى، فليس ثمة ما يثير الاعتراض، لكن الإشكاليّ هو ما تضمّنه التمشّي من انزلاقٍ من المكان إلى الزمان.

أوّلًا، لأن هذا التاريخ «أنبوبيّ»، أو بتعبير أكثر أكاديميّة هو «تاريخ في منتهى الأحاديّة الخطيّة». إن بقيّة العالم المأهول لم تبرز للوجود إلا تباعًا وفق دخولها في «العالم» الذي اخترعه الأوروبيّون، وذلك بدءًا من العصر القروسطيّ الذي وقع تعريفه بصفته اللحظة التي وُلدت فيها أوروبا. إن التعبير بهذه الطريقة الفظة هو التنكر للكثير من تلك الجهود التي بُذلت للتصدّي لتلك المركزية الإثنية البارزة للعيان، واللحظة الفارقة في إطار هذا المجهود الانفتاحيّ كانت على الأرجح لحظة تأثير بروديل في برامج 1963 التي صاغ لأجلها كتابه **قواعد لغة الحضارات**[73]. وقد جرت لاحقًا محاولات أخرى، كما

(73) لنلاحظ، على رغم كل شيء، أن «الحضارات الكبرى» (من غير حضارتنا) كانت معدّة خاصة للصف النهائي. إلا أن مجموعات ضغط مختلفة استطاعت الحيلولة دون إدراج هذه الحضارات ضمن مواضيع امتحانات البكالوريا، وهو ما أدى إلى إهمالها.

أن جهود الانفتاح الحالية تُعتبر أكثر إصرارًا في هذا المجال. إلا أننا جميعا نعلم أن التذكير باستمرار بضرورة احترام القانون معناه أن هذا القانون غير مطبّق ألبتّة. والحجج الكلاسيكية حول ثقل البرامج أو حول ضرورة التمسّك بمرجعيات زمنية متفقٍ عليها، ليست سوى شكلٍ من أشكال تجلّي إرادة اجتماعية واسعة للاحتفاظ بهذا التاريخ الخطّيّ المتمحور حول القطب الأوروبيّ.

إن البعد الأحاديّ الخط، أي رسم المسار الجغرافيّ من سومر إلى أوروبا الغَربيّة هو بتْر لجلّ الفضاء الذي ارتاده السكان الحركيّون في العالم القديم. لقد انتشرت تجديدات الهلال الخصيب (نباتات أو حيوانات مدجّنة، المدينة، الدولة، الكتابة، الأبجديّة، الأديان التوحيديّة...) عبر المتوسّط مثلما انتشرت في اتجاه حوض وادي السند وكذلك آسيا الوسطى وما وراءها. وقد اتجه هذا الانتشار كذلك نحو الجنوب وبخاصة على طول السّواحل الشرقية لأفريقيا. لكن كذلك على طول حوض وادي النّيل والطرقات العابرة للصحراء. ونضيف أن هذا المسار شبه الأوحد قد ألغى الديناميكيات الأخرى كلها وردود فعل المجتمعات الأخرى جميعها على التأثيرات التي تَلقتها، ومن الجليّ أن هذا الأفق المتعدد الأقطاب لم يكن على ما يبدو بالبساطة ذاتها على رغم أن المسألة هي مسألة مقياس، وسنعود إلى ذلك لاحقًا. وحتى بالنسبة إلى المسار الغَربي، فإن فكرة السير إلى الأمام (بالمعنى الحرفيّ للكلمة، أي نموّ التقدم) من الشرق إلى الغَرب، شكلت ربّما كابحًا فكريًا هائلًا، كما يثبت ذلك تاريخ المعمار المغاليتي (mégalithique). إن المتوسّط، هذا البحر المشترك

وفق عنوان كتابٍ جميل لصاحبه جان (*Mer partagée*) غيلان[74]، ظلت تجوبه لآمادٍ طويلة التيارات من كل الاتجاهات، وكذلك القلاقل.

القلب الجغرافيّ رأسًا على عقب لتاريخ العصر المغاليتيّ

إن قراءة انتشار العصر الحجري الحديث في «أوروبا» لم تعد اليوم بمثل البساطة التي رسمتها الخرائط الأولى، أي موجةً منتظمة من الانتشار من الشرق إلى الغَرب[*]. وقد طبِّق هذا المنوال العام على خصيصة من خصائص بعض المجتمعات ما قبل ظهور الكتابة هذه، وهي المجتمعات المغاليتيّة، فالدولمانات [(Dolmens) المناطير] والكروملش (cromlech) (الحجارة المصفوفة بشكل دوائر وأشهرها دائرة «ستونهانج» Stonehenge) وصفوف المنهير (menhirs)، أثارت الكثير من التأويلات الرومنسيّة التي تدافع عن طابعها الأهليّ (غوستاف كوسّيما Gustav Kossima). ثم خلال القرن التاسع عشر كله تقريبًا، وبخاصة مع غوردون تشايلد (Gordon Childe)، فُهم التشابه المعماري الملحوظ بين الأنصاب المِيسانيّة (القبر المسمّى قبر «آتريه» Atrée)، والبريتانية (القبور ذات الخَرجة) على أساس أنه ناجم عن تأثير بؤرة تجديد لا يمكن أن تكون إلا في المتوسّط الشرقي وانتقلت ربّما في اتجاه العالم الغَربي. لكن في بداية عقد 1960، حدثت

---

(74) Jean Guilaine, *La mer partagée. La Méditerranée avant l'écriture. 7000 - 2000 avant Jésus-Christ*, Hachette, 1994.

(*) Michel Rasse, «La diffusion du Néolithique en Europe et sa représentation cartographique,» *Mappemonde*, n° 90, 2008.

صدمة أعادت بعنفِ النظر في النمط الانتشاريّ وهي التأريخ النّظيري (كربون 14)[*]، وقد اتضح أن مواقع الغَرب كانت أقدم من مواقع الشرق. لقد عكست إذًا بعض التأويلات، بكل بساطة، اتجاه السّهام، مخالفة تمامًا كل ديناميكية انتشار العصر الحجري الحديث. واليوم، لم يعد ثمة منوال مهيمن على مستوى سُلَّمِيّ واحد، أي لم تعد توجد خريطة بسيطة. لقد أصبحت استقلالية الجهات المعمارية أمرًا يُقرُّ به الجميع، لكن مع تأكيد العلاقات المتبادلة بينها.

إن المشكل الملحوظ أعمق من الصيغة الوحيدة المحكيَّة للأطفال. لقد شملت التطورية الضمنيّة لمقولاتنا (مراحل، قرون)، المتمفصلة حول تقسيماتنا الجغرافية (الفصل الثاني)، مجمل البحث العلمي. وكانت الريبة ما بعد الكولونيالية، التي تطورت منذ ثلاثين سنة، محقةً عندما دعتنا إلى الحذر. لكن الخطر يكمن في إمكان دفنها البارادیغم دفنًا تامًّا، ما لم يعوَّض بأطر فكرية لها النجاعة ذاتها، أي أطر بسيطة. وفعلًا، فإن هذا المنوال التطوريّ، على رغم أنه لم يعد يعبّر عن نفسه بالضرورة بمثل تلك السذاجة، لا يزال أيضًا موجودًا في واقعنا.

لنَتناول مسألةً حارقةً وهي حدود أوروبا[75]، ففي النقاشات حول الانضمام المحتمل لتركيا، يستخدم أنصار الرفض في الكثير من الأحيان حجّة «جغرافيّة» وهي أن أرض الدولة التركية «آسيويّة» في

(*) Christian Grataloup, «L'individu géographique,» *dans* Jacques Lévy et Michel Lussault dir., *Logiques de l'espace, esprit des lieux*, (Belin, 2000).

(75) كنتُ قد استخدمت هذه المسألة منطلقًا لتفكيري حول تقسيم «العالم» قارات (*L'invention des continents*, Larousse, 2009).

غالبها»[76]. إضافة إلى هذه القطيعة المكانية، هناك تنظير تاريخي: «المعجزة الإغريقيّة». وتفترض هذه الفكرة التي لا نَزال نجدها حيّةً في بعض تواريخ العلوم أو الفلسفة[77] قطيعةً إبستيمولوجيّة في اليونان بين القرنين السّابع والثالث قبل الميلاد. ومع عدم نُكراننا إسهامات بلاد ما بين النهرين ومصر ودور الوسطاء الفينيقيين والكريتيين، فإن هذه «المعجزة» تؤكد فكرة حدوث قفزة نوعيّة حاسمة، هي اختراع الروح النقديّة الناجمة عن الحياة في المدينة، أي اختراع المقاربات العلميّة والفلسفية. إن هذا عنصر مهمٌّ في تحديد أوروبا، لأن «المعجزة الإغريقية» تفرضُ حدًّا فاصلًا زمنيًّا ومكانيًّا في الآن نفسه. ويتيح التقطّع التاريخي للعصر الذهبي الهيلِنستي تحديد «عصرنا القديم» ورسم معالم التراث الذي تمتلكه أوروبا وحدها، وهو العالم الإغريقي- الرومانيّ. وفي الآن نفسه، يدعّم هذا التقطّع التاريخي الحدود القاريّة بين أوروبا وآسيا[78]. يمثل التقسيمان الوجهَ والقفا للبناء الهويّاتي لأوروبا.

---

(76) «عاصمة تركيا ليست في أوروبا و95 في المئة من سكانها موجودون خارج أوروبا، فهي ليست إذًا بلدًا أوروبيًّا» (فالِيري جيسكار ديستان) (Valéry Giscard d'Estaing) 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

(77) ليس من الغريب أن كاتبة من كتّاب ما بعد- الكولونيالية وهي كاتبة متبنّية فكرةَ المركزية الأفريقية مثل الفيلسوفة الكاميرونية ياتّي بايِيكا (Yette Bayika) قد هاجمت «المعجزة الإغريقية»: *Sur l'origine de la philosophie. Le «miracle grec», mythe et réalité. Prolégomènes intellectuels et culturels à la décolonisation radicale de l'Afrique*, Menaibuc, 2005.

(78) نذكّر بأن كلمتي Asié وEuropé هما أكثر أسماء القارات قِدمًا، وهما كلمتان إغريقيتان (وجذراهما يحيلان إلى ضفتي مشرق الشمس ومغربها) وكان الإغريق يشيرون بهما إلى ساحلي بحر إيجه (mer Égée).

ويمكن التاريخ المدرسيّ - باستثناء اللحظة المؤسّسة - أن يظل متمحورًا حول أوروبا من دون اكتراث، ولم تظهر المجتمعات الأخرى فيه إلا من اللحظة التي وقع فيها «اكتشافها». وهذا لافتٌ للانتباه، خاصة لدى شعوب ما قبل كولمبوس (والعبارة بعينها لا لَبس فيها) التي لا نعرف كيف نقاربها في فترة ما قبل القرن الخامس عشر. لكنها تُعامل عمومًا بالتجاهل، فمتى سيَلتقي التلميذ العادي للثانويّ وحتى طالب الإجازة في التاريخ، بالصينيّين والهنود والإيرانيين، فضلًا عن البولِينيزيّين أو أفريقيا السوداء؟... وعندما يتم تناول المسألة، يعترف أغلب المتدخلين طوعًا بوجود قصر نظر مفرط يستبطنه الناس في النهاية بشيء من اليُسر.

شرقُ الغرب مفرطُ الانزياح غربًا

حتى وإن كان إدوارد سعيد قد رفض أن تُنسب ريادة الدراسات ما بعد الكولونيالية إليه، فإن حركة تحرير العلوم الاجتماعيّة من الرؤية الغَربيّة تعزى بنسبة كبيرة إلى نقده مفهوم الشرق، لكنّ هذا النقد ليس السبب الوحيد طبعًا. لقد جرى منذ البدء الربط بين هذا التيار النقدي والوعي بـ«العالم»، أي ما نسمّيه «العولمة». إن جهد «إضفاء الطابع الجهويّ على أوروبا» ضروري فكريًّا، ويجب أن يبدأ أوّلًا في العالم الغَربيّ نفسه. إن الصيغة صائبة والجهة ليست كائنًا جغرافيًّا مستقلًّا أو مستقلًّا جدًّا بذاته، كما قد توحي بذلك كلمات مثل «حضارة» أو «أمّة» أو «مجتمع»، وإنما تنتمي إلى كُلٍّ أكثر رحابة. وأن تكون أوروبا مقاطعةً في «العالم، فإن هذا يبدو سديدًا جدًّا، فهي مقاطعة

اضطلعت بدور أساسيّ، وهي لا تزال مهمّة جدًّا، لكنها لم تعد تمثّل المحور الذي تدور حوله الأطراف. ولا مراء في أن لكلمة «جهة» معانيَ ضمنية أخرى أكثر سلبيّة. فهل أوروبا الآن متخلّفة عن الركب وتحاول بجهدٍ جهيد السّير على خطى المجتمعات الصاعدة؟ إن الاستفزاز يمكن أن يكون محفّزًا للحاضر، كما أنه يدفع أيضًا باتجاه تنسيب الماضي. ففي بداية الألفية الثانية لعصرنا (وقبل ذلك التاريخ، يصعب الحديث عن أوروبا) ليس من العبث الإيمان بالطابع الجهويّ جدًّا «للقارة الأوروبية» ضمن شبكات العالم القديم.

كان الشرق (الأدنى والأوسط والأقصى) اختراعًا ذاتيًّا أوروبيًّا. إن لبنان بالنسبة إلى أي ياباني، ليس أقرب إليه من أقصى كوريا. ويتمثل الأمر على وجه التدقيق في انتقال تقسيماتٍ صاغتها هيئة الأركان البريطانية إلى اللغة الدبلوماسيّة والصحافية، وكانت هي المؤسّسة المطالبة آنذاك بطرح مسائل تَسيير «العالم» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[79]. واليوم، فإن عبارة «الشرق الأقصى» (هو في الجغرافيا الكلاسيكية للجزء الأول من القرن العشرين كل ما يقع في آسيا، لكنّه يقع شرق خط وهميّ يبدأ من دلتا نهر السند، ويصل مصبّ نهر آمور) قد هرمت كثيرًا. ومن الغريب أن كلمة «آسيا» ذاتها هي التي عوّضتها في الخطاب اليومي، ولا يتجرّأ أيّ كان ـ باستثناء أولئك المعارضين لانضمام تركيا إلى أوروبا كما رأينا سابقًا ـ على إدراج لبنان في آسيا. إن «صعود آسيا» أو «الأزمة الآسيويّة» سابقًا،

(79) Vincent Capdepuy, «Proche *ou* Moyen-Orient? Géohistoire de la notion de Middle East», *L'Espace géographique*, 2008, n° 3, p. 225-238.

إنما هي صيغ تذكّر فورًا بالصين ومجاوريها، وليس بمجمل أراضي شرق أوروبا التي لا تزال خرائطنا تصرّ على تسميتها بـ«آسيا».

إن هذا الانزياح في التعابير المستخدمة في ما يتعلق بكلمة «آسيا» متناغم مع المضمون الجغرافيّ الأكثر استعمالًا لكلمة «شرق» من دون تَوصيفٍ، خاصة بأقلام مناهضي الاستشراق، بدءًا بإدوارد سعيد نفسه. وجغرافيا الشرق هذه أكثر ضيقًا في كتابات بعض النقاد الآخرين مثل جورج قرم[80]. والمقصود هم جيران المتوسّط الشرقي حتى الخليج العربي- الفارسي، وربّما تمثّل إيران جزءًا من هذا الشرق، لكن لا يمكن أن نتوغّل أكثر شرقًا. في مقابل ذلك، ينتمي شمال أفريقيا من المغرب الأقصى إلى مصر إلى هذا الشرق. إنه بالتأكيد شرقُ الفنّانين المستشرقين للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، سواء أكان ذلك في الرسم (أوجين فرومونتان Eugène Fromentin) أم في الأدب (بيار لوتي Pierre Loti). إننا هنا بإزاء تقسيم للعالم القديم آخذ في الانتشار، والمزيد من الانتشار في الخطاب اليومي الصحافي أو في غيره. ولم يعد العالم القديم مقسّمًا إلى ثلاثة أجزاء مثلما كانت عليه الحال في خرائط العالم في العهد القروسطي، وإنما إلى أربعة أجزاء على الأقل. تَتَوالى آسيا والشرق وأوروبا، من الشرق إلى الغرب، أما في الجنوب (جنوب الصحراء في الحقيقة) فتوجد أفريقيا. وهناك فضاء وحيد يتيم بالفعل هو روسيا، لكنها تكاد تشكّل قارة بمفردها.

---

(80) Georges Corm, *Orient-Occident, la fracture imaginaire* (La Découverte, 2002) et *L'Europe et le mythe de l'Occident. La construction d'une histoire* (La Découverte, 2009).

هذا الشرق، منظورًا إليه من شانغهاي أو حتى من دلهي، هو شرقٌ غربيّ حقًّا، أما من لندن إلى طهران، فإن الثنائي «أوروبا ـ الشرق» يمثّل ما يقارب نصف امتداد العالم القديم على مستوى خطوط العرض. لنتذكر أنه بالنسبة إلى المتعلمين الصينيّين لما قبل القرن السابع عشر، كانت التقنيات والمعارف الوافدة إليهم من الغرب تنعت بكونها «علومًا غربية» وقد كانوا يتقبّلونها بفضول ممزوج بالتعالي. وهذا ما صرّحوا به لليسوعي ماتيو ريتشي (Matteo Ricci) الذي حاول إثبات تفوق الرياضيات وعلم الخرائط الغَربيَّين لإبهارهم وإدخالهم في المسيحيّة. إن وحدة الأديان التوحيديّة، منظورًا إليها من بعيد، هي في الواقع أمر لا غبار عليه. والمأساة النفسيّة الحالية التي رسمها هنتنغتون (Huntington) سواء من الجانب الغَربي أو من جانب الإسلام، تجسّد ربّما وللمرة الأخيرة[81] ـ وهذا ما نرجوه على كل حالٍ ـ ذلك الصّدام القديم على جانبي البحر المتوسّط. إننا نقول: نعم لإضفاء الجهويّة، لكن ليكن على كامل العالم الغَربي، بما في ذلك شرقه الأدنى والمتوسّط.

الجميع اكتشف أميركا باستثناء كولمبوس

هناك جانب بالأحرى مُسلٍّ في إعادة النظر ما بعد ـ الكولونيالية يتعلق بمهاجمة العنصر المؤسس لبناء عالم أوروبيّ في القرن السادس عشر، وهو الاستيلاء على أميركا. ونحن نعرف، منذ مدة طويلة في

---

(81) إنه تحليل تسفيتان تودوروف (Tzvetan Todorov) المتفائل (*La peur des barbares. Au-delà du choc des civilisations*, Robert Laffont, 2008)، ونرجو أن يكون على صواب.

أوروبا، السجال حول الاسم الذي منحه الخرائطيّ فالدسيمولّر (Waldseemüller) عام 1507 للأراضي المكتشفة غرب الأطلسي تخليدًا لاسم أميرِيغو فيسْبوتْشي (Amerigo Vespucci)[82]. لقد كان هناك دائمًا معجبون بـ«أميرال البحر المحيطيّ» (وهو اللقب الذي منحه الملوك الكاثوليكيّون لكولمبوس)، لكنهم كانوا مُستَائين لأن الفلورنسيّ فيسبوتشي سرق النجوميّة من ابن جنوى، ولأنه لم يُطلق على العالم الجديد اسم كولومبيا. ولم تعد لهذا الحوار اليوم قيمة كبيرة، والمشكل ليس - وليس فقط - في تسمية موقع وإنما معرفة مَن مِن غير الأميركيين وصل قبل الآخرين إلى أميركا.

ومثلما لاحظ ذلك بحصافة جيروم باشيه (Jérôme Baschet)[83]، فإن الاكتشاف الوحيد الحقيقيّ هو ذلك الذي قام به رجال ونساء اجتازوا برزخ بيرنغي (Béringie) (مضيق بيرنغ الذي طفا على السطح بعد انخفاض المستوى البحريّ في العصر الجليديّ الأخير) وسكنوا تلك الأراضي التي كانت خالية من البشر إلى حدّ ذلك التاريخ. وكلما تقدمت معارفنا، تعقّد السيناريو، إذ علاوة على اجتياز البرزخ سيرًا على الأقدام، تُضاف التنقلات بواسطة الملاحة السّاحلية على طول أميركا الشمالية، وربّما عمليات عبور بولينيزية للمحيط الهادئ وصولًا إلى أميركا الجنوبيّة (يوجد شبَه بين لغات

(82) عن تعميد العالم الجديد انظر: *L'invention des continents*, p. 64-71.

(83) «La vraie découverte de l'Amérique», *L'Histoire*, n° 355, juillet - août 2010.

هنود أميركا الجنوبيّة والعائلة اللغويّة البولينيزية). وفي كل الحالات، جاء الاكتشاف من الغرب، أي من أراضي مغيب الشمس وليس من الأطلسي، على رغم ما يدّعيه بعض المتطرفين «الواسب» (WASP) [هم البروتستانتيون الأنغلوسكسونيون البيض] الأميركيين، الذين يحاولون الدفاع عن فكرة أن اكتشاف هياكل عظميّة قديمة جدًّا ذات سمات «أوروبيّة» دليل على أنهم «الشعب الأول» الحقيقيّ. أمّا المغامرة الخاطفة التي نفّذها الفايكينغ (Vikings) في حدود عام ألف، والتي أكدها موقع آنس (Anse) في جهة ميدووز (Meadows) في اللابرادور (Labrador) (والمصنّف من قبل اليونيسكو تراثًا عالميًّا)، فكانت سريعة ومتأخرة، ولا يمكن أن تُشرّع لحيازة مقبلة من الشرق، أي من أراضي الشمس الطالعة.

إن اسم «أميركا» نفسه يؤكد مع ذلك الهيمنة الأوروبيّة، وبمناسبة تظاهرات الهنود الحمر المضادة عام 1992 والمعارضة للاحتفال بمضيّ خمسة قرون على «الاكتشاف» (الذي وقع إغفال ما أدى إليه من كارثة ديموغرافية هي الأكبر في التاريخ البشري)، فإن جمعيّات «هندية» غيّرت اسم القارة واقترحت اسم آبِيا يَالا (Abia Yala). وتنحدر هذه الكلمة من لغة شعب كونا (Kuna) في بنما، وتمكن ترجمتها بـ«أرض في عزّ نضجها»، وهي العبارة التي يستخدمها «الكونا» للإشارة إلى ما تمكن تسميته بكل بساطة «عالم». إن الاختيار دبلوماسيّ، فالموقع الذي هو بمثابة همزة وصل بين الأميركتين الشمالية والجنوبية يبرز الوحدة ويتجنب في آنٍ التحكيم بين لغات هنود أميركا من الوزن الثقيل: أي لغة ناهواتل (nahuatl)

لما بين الأميركتين (Méso-Amérique) (لغة الآزتـك)، ولغة كاشوا (Quechua) أو لغة الأَيْمارا (Aymara) لجبال الأنديز (لغات إمبراطورية الإنكا). بيد أن الحدث في ما يبدو حقًّا قد ظلّ رمزيًّا، فهل ثمة أطلس تاريخيّ واحد أثبت آبيا يَالا اسمًا لما بين ألاسكا وأرض النار؟

وعلى رغم ذلك، بقيت هيبة كولمبوس موفورة إلى درجة أثارت الكثير من الذين يريدون الإساءة إليه. فلئن وُجد أوروبيّون على طول السّواحل الغَربية للأطلسي قبل 1492، وصيّادو سمك المورة في اتجاه تيرّ نوف [(Terre-Neuve) الأرض الجديدة]، وبرتغاليّون من دون شك على طول البرازيل قبل الحركة الرسمية لكابرال (Cabral)، فذلك ممكن الوقوع جدًّا، لكنه لا يغيّر شيئًا من دور أوروبا الحاسم. وفي المقابل، يمكن أن نجد في المنشورات الحديثة جدًّا «تحليلات» عن اكتشافات لأميركا أقدم بكثير، قد يكون قام بها أفارقة وصينيون، وحتى فينيقيون.

أجدادي كانوا السبّاقين إلى أميركا

غافين مَنزيس (Gavin Menzies) ضابط سابق في البحريّة الملكيّة البريطانية. هو صاحب كتاب خيالي جـدًّا من الكتب الأكثر انتشارًا، **1421، السنة التي اكتشفت فيها الصين أميركا** (*1421, L'année où la Chine a découvert l'Amérique*) (Intervalles, 2007) (الطبعة الأولى بالإنكليزية عام 2002)، دافع فيه عن فكرة أن الرحلات الكبرى الصينية في بداية القرن الخامس عشر

والتي قادها زهانغ هي (Zheng He) قد ذهبت أشواطًا أبعد مِمّا نتصوّر، فأسطول كان على رأسه أحد مساعدي زهانغ قد يكون اجتاز الأطلسيّ و«اكتشف» أميركا الشمالية ودار حول غرونلند (Groeland)، ثم عاد إلى الصين على طول السّاحل السيبيريّ. وهناك أسطول ثانٍ دار حول أميركا الجنوبيّة قبل أن يجتاز المحيط الهادئ من الشرق إلى الغَرب، وذلك قبل قرن من رحلة ماجلّان (Magellan). وتتمثل منهجيّة منزيس في تأويل (أو المبالغة في تأويل) خرائط صينية قديمة هي حقًّا أحسن توثيقًا للسواحل الأفريقية الشرقية من نظيراتها الأوروبيّة، وتتضمن رسومًا عن أميركا. وأكمل منزيس كل هذا التحليل برسم مسارات ممكنة، خطّها بالاعتماد على معرفته بالرياح وبالتيارات البحريّة المحيطيّة. لكن من البيّن أن كل هذا ليس جديًّا بالمرة. وللإشارة إلى مثال واحد من ذلك، نذكر أنه، منذ مدة طويلة تم تفنيد ادعاء وجود مراسي سفن «قروسطيّة» صينية على السّاحل الكاليفورنيّ. لكن المهم، في المقابل، هو النجاح الذي لقيته هذه الرواية الخيالية في الصين وفي الولايات المتحدة الأميركية.

ومع ذلك، قد لا تكون هذه الأساطيل هي الأولى إذا ما صدّقنا حكاية شعبيّة جدًّا تروج اليوم في أفريقيا الغربيّة، عن إمبراطوريّة مالي التي أنشأها في القرن الثالث عشر البطل المؤسّس صونندياتا كايتا (Soundiata Keïta) (ذكره ابن خلدون وابن بطوطة) وعرفت أوجها في بداية القرن الرابع عشر في عهد كانكو (Kankou) أو مانسا (Mansa) (أي موسى) الذي لقي حَجُّه إلى مكة عام 1324 شهرةً في التواريخ الإخباريّة العربية، ولا سيما إنفاقه هناك كمية كبيرة جدًّا من

الذهب (عشرة أطنان على ما يقال)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الأسعار دام طويلًا، وأن سلفه أبا بكر الثاني المكنّى بـ «الإمبراطور المستكشف»، كان وراء إرسال حملات في اتجاه الغَرب.

ومصدر هذه الحكاية هو التاريخ الإخباري (chronique) الذي كتبه في مصر العُمَريّ (1300ـ1349)، المدوّن فيه الجواب الذي قدمه كانكو موسى إلى والي القاهرة عندما سأله عن كيفية اعتلائه العرش، وأن إمبراطور مالي أجاب بأنه كُلِّف بدايةً ولايةَ عهد سلفه الذي ذهب إلى ما وراء المحيط، حيث أرسل هذا الأمير أولًا في اتجاه الغرب أسطولًا من مائتي زورق من التي تُعَدّ لأعالي البحار وأمره بعدم العودة من دون اكتشاف الأراضي الغربيّة، لكنّ زورقًا واحدًا فقط رجع وغرقت البقية، فما كان من أبي بكر الثاني إلا أن قادَ بنفسه أسطولًا آخر من ألفي زورق لم يعد منها أي زورق.

من الواضح أن هذه الشهادة الوحيدة هشة جدًّا، بخاصة أنها تنطوي على أشياء مُستبعدة تتعلق بمسائل أخرى، مثل أصل الذهب الذي أخذه الإمبراطور الحاج معه إلى مكّة، بيد أن هذه الحكاية لقيت نجاحًا كبيرًا، وخصوصًا في إطار الحركة الفكرية المسماة بالمركزية الأفريقية، وقد حاول إيفان فان سرتيما (Ivan Van Sertima)، وهو المؤرخ ذو النظرة المركزية الأفريقية الأكثر شهرة، إعادة رسم هذه الرحلة الكبيرة في **لقد كانوا هناك قبل كريستوف كولمبوس**: (*Ils y étaient avant Christophe Colomb*), Flammarion, 1992.

وتسمح هذه الحكاية فعلًا بتصوّر عالم أطلسيّ أسود وأفريقي سابق لتجارة العبيد. ووقع البحث عن مخلفات بيولوجيّة أو ثقافية من مَالي

في البرازيل، فعُثر عليها كما هو منتظر. ومهما يكن من أمر، فإن فرضية الـزّوارق التي تذهب من الـرأس الأخضر (Cap-Vert) إلى الشمال الشرقي البرازيليّ ليست عبثية، ويكفي أن تدفعها (alizés) والتيارات البحريّة التي ترسم فعلًا هذا المسار، فمن الممكن إذًا أن يكون كل ذلك قد حدث بصفة لاإرادية، على رغم عدم وجود أي دليل علمي جدّي إلى اليوم يسمح بدعم هذه الفرضية. وليس من الثابت تمامًا وجود حكم أبي بكر الثاني الذي دوّنه عام 1912 موريس دولافوس (Maurice Delafosse) المتخصّص في الدراسات الأفريقية، خصوصًا وأنّ التراث الشفوي الماندينغ (mandingue)، الثري في ما يتعلق بتاريخ مالي، لا يذكر شيئًا عن هذا الحُكْم. ومع ذلك تطوَّع بعض المؤرخين (على غرار جبريل تمسير نيان Djibril-Tamsir Niane) للدفاع عن الفكرة القائلة إِن هذا الغياب ناتج من كون القاصّين الجوّالين كانوا يستعملون أسماء ما قبل إسلامية. وتوجد تأويلات أخرى تعتبر أن المسألة مسألة حكمة، فالإمبراطور الجليل «كانكو موسى» بتوجّهه نحو الشرق صوب مكّة، قد يكون يَمَّم شطر الوجهة الصحيحة، بينما قد يكون أبو بكر الثاني بدّد طاقات إمبراطوريته في الاتجاه الخاطئ.

لكن الصينيّين والماليّين قد يكونون «مكتشِفين» متأخرين جدًّا إذا ما أخذنا على محمل الجدّ فكرة أن الفينيقيين ذهبوا إلى أميركا منذ الألفية الأولى قبل عصرنا. ويدافع عن هذا الطرح في الغالب المسيحيّون اللبنانيون، ولنذكرْ من بين كتاباتهم مصنَّف إميل إدّه هل اكتشف الفينيقيّون أميركا؟ Émile Eddé, (*Les Phéniciens ont-ils découvert l'Amérique*) (Beyrouth, Editions Aleph, 2006).

وصياغة العنوان سؤالًا هي مجرد أسلوب بلاغي، والجواب المُراد إيجابي بالطبع. عدّد الكاتب كل التقاطعات الممكنة بين مجتمعات المتوسّط الشرقيّ وما نعرفه عن الشعوب الأميركية، وسقط في الفخ الذي نصبه اليسوعيّ جوزيف فيشر (Joseph Fisher)، الذي رسم «خريطة فينلاند» (Vinland) خاطئة لمخاتلة النازيّين. وقد أثبت التحليل الكيميائيّ للحبر عام 1991 أن الوثيقة مزوّرة. (*L'invention des continents*, Larousse, 2009, p. 67).

ولقد صدّق إميل إدّه هذه الخريطة بلا أدنى تردّد، وكذلك حكاية الكتابة المنقوشة التي قد تكون اكتُشفت في البرازيل عام 1872، وهي المسمّاة نقيشة بَارَايبا (Paraíba)، وتروي وصول مجموعة من الفينيقيّين قد يكونون انطلقوا من البحر الأحمر ودَاروا حول أفريقيا. ومن بين الحجج التي ساقها كتّاب آخرون، نشير إلى بقايا النيكوتين والكوكايين التي ربّما وُجدت في المومياوات المصرية، وبخاصة مومياء رمسيس الثاني.

ربما لم تكن كل هذه الأحلام المتعلقة بالماضي مستحيلة، لكن بما أنها لم تربط بين ضفتي الأطلسي، وهذا ثابت تمامًا وهو ما دشنه كولمبوس، فإن أهميّتها التاريخية الكامنة لا يمكن أن تكون إلا مسألة مبدأ. وبإمكاننا أن نعُدَّ ضمن النوع نفسه من الترابطات الممكنة والتي لم تثمر في المحيط الهادئ (الترابط البولينيزي في الجنوب، وهو ما يوحي به التقارب اللغويّ، ثم اليابانيّ في ألاسكا)، وكذلك العبور الأول للأطلسي، المؤكّد حدوثه حقًّا في الفترة «ما قبل الكولمبيّة»، وهو عبور الفايكينغ في حدود عام ألف. ولا نَنسى أن المكتشفين

الأوائل والحقيقيين الوحيدين هم الشعوب التي جاءت منذ ما يقارب العشرين ألف سنة عبر مضيق بيرنغ.

تندرج أمثلة الكتابات المنشورة هذه ضمن حقلٍ شاسع من الجهود لإعادة الاعتبار لمجموعات اجتماعيّة تشعر بطريقة أو بأخرى بأن السردية النمطية لتاريخ «العالم» قد بخستها حقّها، سواء أكانت مجموعة صغيرة (المسيحيّون اللبنانيون الذين يعدّون أنفسهم أحفاد الفينيقيين، أي «من غير العرب») أم مجموعة من مئات الملايين من البشر، وهي الشعوب السّوداء ضحيّة العنصريّة منذ مئات السنين، أو القوة الكبرى الصاعدة مطلع القرن الواحد والعشرين (الصين). وألّا تكون لصناعة المؤرخ صلة بكل هذه المقاربات، وأن تكون حتى مزعجة أو مانعة لإنتاج الإيديولوجيا من دون أي حرج، فهذا أمر لا يحتاج إلى بيان. وفي الوقت ذاته، وإن كان من الواجب إخضاع هذه الانحرافات للنقد العقلاني، فليس بإمكاننا تجنُّب الأسئلة المطروحة وهي ذات طابع ما بعد كولونياليّ واضح. ووفق عبارة جاك غودي[84] (Jack Goody) البليغة، فإن «الرواية الأوروبيّة» المعمّمة على «العالم» أجمع قد طمست فعلًا التواريخ الأخرى، أي تواريخ الآخرين[85] طمسًا شديدًا و«سرقتها».

---

(84) Jack Goody, *Le vol de l'histoire. Comment l'Europe a imposé le récit de son passé au reste du monde*, Gallimard, 2010.

(85) لا تمثّل «اكتشافات» أميركا إلا واحدة من عائلات الماكرو تاريخ التي أعيدت كتابتها ضد أوروبا. وما هي في هذا الموضع إلا على سبيل المثال. كان بإمكاننا أن نذكر أيضًا النظريات «الأوراسية» أو «الأوراسوية» التي بلورتها حركات قومية تركية أو روسية.

أن يتولى كل شعب أو مجموعة أو أمّة تدوين «روايته الهويّاتية»، فليس في ذلك ما يبعث على الاستغراب، إذ كل المجتمعات تنتج ـ كي تكون فعلًا مجتمعات ـ حكايةً عن نشأة الكون منفصلة عن الفكر الغَربي، وعبارة عن: تفكير في العالم، ورواية كبرى، وسِفر تكوينٍ. وبهذا المعنى، لم تشذّ البناءاتُ القومية الأوروبيّة بين القرنين الثامن عشر والعشرين عن هذه القاعدة، إذ اخترعت «رواياتٍ قوميّة» مقرونةً بخطابات عن الشعب، الفاعل الوحيد في السّرديّة وإن كان مختزَلًا في أبطال كثيرين، والقطر الترابيّ، وهو الديكور الحيّ للعبقرية الفريدة للأمّة. ويمكن أن يشهد هذا الخليط تنويعات مختلفة طبقًا لما يُلَحّ عليه: «عبقرية العرق»، فضائل الأرض، توازن نمط العيش... لكن ما يسترعي الانتباه بنظرة ارتجاعية على مستوى أوروبا، هو من غير شكّ وحدة الصيرورة المتكوّنة من تواتر الإنتاجات القوميّة التي تحرص على التفرد في التفاصيل، على رغم أنها متماثلة في المعمار العام. وليس هذا التماثل مفاجئًا بما يفوق التوقع، لأن الصيرورة أصبحت في بداية القرن التاسع عشر عملية واعية ومقبولة قبولًا صريحًا، فضلًا عن دعمها من لدن مكاتب دراسات حقيقية، مثل فريق الإخوة غريم.

ويوجد مظهر من مظاهر الطابع الإرادي لهذه الصيرورة، خصوصاً بالنسبة إلى البناءات الهوياتية الأحدث في شرق أوروبا وشمالها، هو الاختراع الإرادي للغةٍ ما. لقد اعترضنا في الفصل الأول مثال كيفية صنع اللغة الصربيّة. إن نشوء الألسن الشعبيّة عملية لاإرادية

في أغلب الأحيان وربّما لاواعية، إلا في الحالات التي جَسّدها المختبر الأوروبي في القرن التاسع عشر أحسن تجسيد، وهي تبرير انفصال مجموعة عن مجموعة أكبر بالفارق اللغوي الذي يجب تشكيله ومنهَجَتُه، كما هي الحال بالنسبة إلى التشيكيين والبلطيقيين والفنلنديّين... إلخ.

وقد أنتج هذا الجانب الفكريّ من حركة «ربيع الشعوب» سرديّات كانت بمثابة السند للإيديولوجيات القوميّة. وحتى إن زعمت هذه السرديّات أنها مستندة إلى وثائق صحيحة، مساهمة على هذا النحو في النهوض بهيستوريوغرافيا ذات طابع علمي أكثر بروزًا، فالواضح أنه ما من غاية لهذه السرديّات وصيرورات انتقاء عناصرها سوى إبراز خصوصية موضوعها. إن المجتمع موضوع السرديّة هو «بطبيعته» مجتمع مستقل ولا يمكن تذويبه في سرديّة أعمّ، فهذا المجتمع يضطلع على الأقل في هذه السرديّة بدور مستقل جدًّا[86]، وهو بذلك سلاح جيوسياسي، فالخصوصية التاريخية يجب أن تُترجم في استقلال سياسي، واضعةً بذلك حدًّا للإمبراطوريات «سجون الشعوب». إن لمختلف أوجه حكاية نشأة الكون الدورَ نفسه، فالسرديّة يجب أن تُترجم على خريطة، والتاريخ يجب أن يتجسّد في الواقع الجيوسياسي.

لقد أشرنا إلى القاعدة الاقتصادية والاجتماعيّة التي مثلتها حركة القوميّات بالنسبة إلى التطور الأكاديمي للعلوم الاجتماعيّة والتاريخ

(86) Marc Ferro, *Comment on raconte l'histoire aux enfants*, Payot, 1981.

والألسنية والجغرافيا وعلوم الفلكلور في المقام الأول. ويجب ألّا نفاجأ بأن تَتَهيكل الممارسات العلميّة بوضوح ضمن مدارس قومية، مع مواصلتها حوارًا عالِمًا ودوليًّا[87]. إن الفصل بين «الرواية القوميّة» والتاريخ العالِم لم يكن أبدًا فصلًا تامًّا بالفعل، والتاريخ الأسطوري لا يمكنه أن يتحوّل إلى المخيال إلا عرَضًا، كما إذا كانت التواريخ أو الأحـداث شبه المقدسة مؤكدة علميًّا بالمقدار الذي توحي به الكتب المدرسيّة الابتدائية (على سبيل المثال «عام 732: معركة بواتييه»: ماذا نعرف عنها حقيقةً؟ متى عُمِّد كلوفيس؟ كان على ما يقال في حدود 496، مع هامش خطأ بخمس سنوات). مقابل ذلك، فإن البحث العالِم، على رغم خضوعه لِصيرورات النقد الأكاديمي، يظل مؤطرًا بالإشكاليات القوميّة. نسوق هنا مثالًا جيّدًا، هو الطريقة التي تمَّ بها فكريًّا في القرن التاسع عشر، وانطلاقًا من مدونة الكتّاب اللاتينيين ومن البروتوكولات الأثريّة ذاتها، خلق شعوب قديمة جِرْمانية وغالِيّة على حافتي نهر الرّاين (Rhin)، مع اعتبار الشخصيّات المتقابلة والمتعارضة، مثل أرمينيوس (Arminius) من جهة وهرمان

(87) مـثـال جيد جـدًّا: Agnès Graceffa, *Les historiens et la question franque. Le peuplement franc et les Mérovingiens dans l'historiographie française et allemande des XIX^{e} - XX^{e} siècles*, Brepols, 2009.

ظل الكثير من المؤرخين الألمان إلى حدّ 1945 يسعون إلى مقاربة روح الشعب (*Volksgeist*) من خلال القانون والفلكلور واللغة... إلخ، وذلك لإثبات التواصل الثقافي بين الجرمان والألمان. وفي المقابل، كانت الهيستوريوغرافيا الفرنسيّة خاصة بعد فقدان مقاطعتي الألزاس واللورين، خاضعة لمفهوم القطر الترابي، وقام المؤرخون بإعادة رسم الحدود الطبيعيّة التي تمثل بوتقة الشعب.

(Hermann) وفرسانجِيتُوريكس (Vercingétorix) من جهة ثانية، بمثابة الأبطال[88].

وعلى رغم أن أواصر تربط دائمًا التاريخ الهوياتيّ والبحث العالِم عبر ما تعنيه تلك العبارة الغامضة: «الطلب الاجتماعي»، فإن التعارض بين الاثنين يظل دائمًا معلنًا، ويقوم على اختلافات قويّة في ما له علاقة بالدقة والمنهج، وبخاصّة الحجم الجغرافي لموضوع الدراسة. ومن بين تجليات هذا الاختلاف ما هو ناجم عن التراتبية الاجتماعيّة، أي بين مدرسة الشعب ومدرسة الطبقات المهيمنة. لقد ذكّرنا، في بداية هذا الفصل، بصفة مختصرة، بالفرق الكبير بين برامج المدرسة الابتدائية وبرامج الثانويات من حيث طبيعتها، وهو الفرق الذي حُوفِظ عليه طويلًا. وكان الخطاب عن الماضي مهيكلًا بسلسلة من الثنائيات المتعارضة شبه المترادفة: مدرسة ابتدائية/ معهد ثانويّ، الشعب/ البرجوازية، السرديّة الأسطورية/ التاريخ العالِم، وأخيرًا الإيديولوجيا/ العلم. ونحن لا نَزال نعيش في ظل لعبة التعارضات هذه لكن بطريقة أكثر تسترًا وأقل بروزًا وإن تمّ منذ زمن طويل تفكيك السرديّة الأسطوريّة، ونقدها، ورميها في غرفة متروكات الحنين إلى الماضي.

لكن توجد نقطة أساسيّة منبثقة من هذه التعارضات يمكن نعتها بالنقطة الجغرافية: الأمّة/ أوروبا- «العالم». وإذ أنشأت أوروبا

---

(88) Brühl, *Naissance de deux peuples, op. cit.*

الجزء الأول الطويل بأكمله (العلاقات الملتبسة بين علم المصطلحات والإيديولوجيا) هو مرحلة ضروريّة تفكيكية هدفها طرح السؤال: انطلاقًا من أي تاريخ يصبح معه معقولًا الحديث عن ألمانيا وعن فرنسا؟ لا بدّ إذًا من نسيان الخطابات المفعمة بالنزعة القوميّة للهيستوريوغرافيتين الألمانية والفرنسية.

«العالمَ» فإنها أنشأت في الوقت ذاته سرديّته. ويصبح ما ينطبق على هذا المستوى غير المعهود منطبقًا على كل الكائنات الاجتماعيّة الأخرى مهما كان حجمها. فلا يمكن هذا المستوى أن يُوجد من دون سياق متعلق بتاريخ نشأة الكون حيث التاريخ أساسيّ. ونكون بتصرفنا هذا قد قمنا بعملية إخفاء مزدوجة، فأوروبا تذوب في حيّز عامّ، وهذا العامّ يُنظر إليه بصفته عالميًّا. ولم تكن كلمة «أوروبا» غائبة في الخطابات المدرسيّة، لكن من دون أن تكون الفاعل أو الممثّل. إنها مصطلح «جغرافيّ» أي مصطلح معدود طبيعيًّا، فهو إذًا محايد. فأوروبا ليست ألبتّة كائنًا جماعيًّا قادرًا على الفعل. وقد اتضح ذلك في علاقتها ببقية «العالم» عبر الاستعمار. لقد ساد أساسًا الطابعُ التنافسيّ، أو ما يسمّى في القرن التاسع عشر «السباق نحو الراية». ونحن لا نجد ألبتّة خريطة تُبيّن السطوة الشاملة لأوروبا على الآخرين، وإنما رسومًا للإمبراطوريات الاستعماريّة المتتابعة بصيغة الجمع. ومن النادر جدًّا قبل 1951، أن عبّر الكيان الأوروبي عن نفسه: المسيحيّة اللاتينية القروسطية (خرائط الأنظمة الكنسية، وخرائط «العباءة البيضاء للكاتدرائيات» [بناؤها بكثرة]...)، وأوروبا الأنوار والثورة الصناعية... إن تركيب الأمم أقوى دائمًا على المستوى القاريّ، لذلك نفهم بِمِثل هذا الإرث السّلبي صعوبة أن نرسم اليوم رسمًا أوّليًّا لتاريخ أوروبا الهوياتيّ.

إن هذا الانحسار الأول للمستوى القارّي في السرديّة المدرسيّة أبعدُ من أن يكون متعارضًا مع عملية الإخفاء الثانية على المستوى الجغرافي، وهي بين أوروبا و«العالم». ويهدف التاريخ المقدم لتلميذ

الثانوي في القرن التاسع عشر كما في القرن العشرين، إلى التحلّي بالكونية، لكن بما أن أيّ تدريس هو قبل كل شيء، قائم على انتقاء شديد للموضوعات المدروسة، فإن تلك الكونية تصبح مختصرة في ما هو أساسي - أو في ما يُعتبر كذلك - أي أوروبا قبل كل شيء. أما بقية «العالم»، فإنها لا تدخل إلى الحلبة إلا منظورًا إليها من الزاوية الأوروبيّة. والمؤكّد أن هذا التاريخ ليس «خاطئًا»، وهو يتطابق عمومًا مع تاريخ العولمة الأوروبيّة من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين. لكن من البيّن أنه ليس تاريخًا كونيًّا في شيء، بخاصة إذا ما طرحنا المسألة من زاوية التراث الحضاري. وما ضرّ لو جهل البناء الأوروبيّ لـ«العالم» مجتمعات جنوب الصحراء (أو المجتمعات البولينيزية أو حتى الهندية أو الصينية...). ولم تكتسب خصوصيات هذه المجتمعات أهمية إلا عبر معارضتها المتعددة الأشكال لتدخُّل العولمة الأوروبيّة. هذا التأكيد العنيف يمكن أن يبدو متهكّمًا، وعلى رغم ذلك فهو أساس البرامج المدرسيّة التي لا يُفرَد لها فعلًا إلا النزر اليسير. لنُذكّر بالتهميش السّريع «للحضارات الكبرى» التي أزيلت من البكالوريا في البرنامج الذي دافع عنه بروديل عام 1963.

لقد كان تاريخ «العالم» - بِحصر المعنى حقًّا - إلى حدّ القرن العشرين أوروبيًّا فعلًا، ولم يُتِح فهمَ الآخرين وتواريخهم إلا قليلًا، أو على نحو سيّئ. وذلك ليس لعدم وضعهم في الاعتبار إلا في ضوء «اكتشافهم» فحسب، بل وعلى نحو أقل وضوحًا، لأن أَوْرَبة الآخر قد تمثلت في الاستعمال الباهت للفكر الأوروبي عن الزمان والمكان وكل الجهاز المفهوميّ، لأجل تجزئة الواقع الذي صنعه العالم الغَربي

لمصلحته. إن إسقاط مفهوم «العصر القديم» أو «العصر الوسيط» بعيدًا عن غرب العالم القديم، واستعمال التقسيمات المعتبرة وكأنها طبيعيّة، لمقاربة ما هو غير أوروبيّ مثل مفهومي أفريقيا وآسيا، واعتبار ثنائيات مثل «الطبيعة والثقافة» و«الاقتصاديّ والاجتماعيّ»... إلخ، وكأنها أشياء بديهيّة، كل هذا يعني فرض ما لا يعدو أن يكون أوروبيًّا وكأنه كونيّ. وبهذا المعنى، فإن السرديّة التي تقدَّم على أنّها كونية تمحو في المقياس الجغرافي الفرق بين المستوى العالميّ والمستوى الأوروبيّ[89].

وخلافًا «للرواية القوميّة»، فإن هذا الخلط لا يفعل فعلَه إلا في الممارسات المدرسيّة أو الموجّهة إلى الجمهور العريض. وإلى حدّ النقد ما بعد الحداثيّ، يظل هذا الخلط مهيكلًا كذلك لتنظيم البحث العلمي. وعلى نطاق واسع، فإن اللحظة النقديّة بحذرها المتجذر إزاء كل «سرديّة كبرى»، قد ساهمت في الحفاظ على ما فكّكته لأنها كانت تمنع في الوقت ذاته فكرًا شموليًّا. ولعدم وجود الأفضل، ظل العلم التاريخي مهيكلًا بـ «الأربع القديمة» [قديم، ووسيط، وحديث، ومعاصر]، أي الحقب الرسمية المكرّسة التي لم يعد أحد يدافع عنها

(89) يجب البحث عن الاتجاه التطوري الأشد صراحة في برامج الجغرافيا لا في برامج التاريخ، وتظهر جيّدًا البنية القاعديّة في التقسيم المستعمل بالنسبة إلى السنوات الثلاث للتعليم الابتدائي الأعلى زمن الجمهورية الثالثة: الصف الأول- العالم، الصف الثاني- أوروبا، الصف الثالث- فرنسا، ونجد كذلك وإن بأشكال أكثر تعقيدًا بقليل، أن برنامج المعاهد الثانوية قد جعل درس فرنسا للصف الأول منذ أن أصبحت هناك برامج من عام 1851، وقد كان هذا الصف الأول كما يفصح عنه اسمه وهو الصفّ الأخير، صفّ البكالوريا، أي الصفّ الأكثر نُبلًا، حيث من اللائق دراسة فرنسا، موطن الحضارة الأخير. فالتطوّريّة يمكن إذًا أن تكون مكانية.

مفهوميًّا، لكن الجميع أو الجميع تقريبًا يستعملها، وإن اقتضى الأمر يحوّر حدودها على هواه. والقارات، وبلا ريب باستثناء أوقيانوسيا، التي لم تكتسب قطّ شرعيّتها حقًّا، لا يزال وضعها جيّدًا، وقد منحها الحظر المضروب حاليًّا على كل خطاب تطوريّ استعمالًا جديدًا، إذ يمكن أن تضطلع بدور الفضاءات الثقافية الكبرى مثلما هو موجود في الاسم الرسمي لمتحف رصيف برانلي.

إن عماد التفكير العلمي هو كذلك الأمر المتمثل في كون أوروبا لم تتمكن من تنسيب مقولاتها الرئيسيّة المتعلقة بفهم المجتمعات، أو هي تمكنت من ذلك في حدود ضيقة جدًّا، بسبب أنها جعلت من عالمها هي «العالم»، ووجدت نفسها في الوقت ذاته مجبرةً على تكييف هذه المقولات وإعادة النظر فيها. وقد مثّل اكتشاف أميركا عاملًا حاسمًا في إعادة النظر في علم نشأة الكون. لقد كان أخذ الجزء الرابع من العالم في الحُسبان والقبول بأن يكون سكان هذا الجزء بشرًا، لحظة قطيعة إبستيمولوجية، وفي ذلك مثّل سجال مدينة بلد الوليد أو الفصل الشهير «حول آكلي لحم البشر» في كتاب محاولات (*Essais*) شهادات تظل دائمًا مفيدة[90]. إلا أن التحولات الفكرية التي وقعت بقيت جزئية. لقد أدى اختراع مقولة «أميركا» إلى الانتقال في الآن ذاته بالأجزاء الدينية الثلاثة للعالم إلى مرحلة الحقيقة الطبيعيّة وإلى مرحلة القارة. وأدى الوعي بهذه التحولات

---

(90) Tzvetan Todorov, *La conquête de l'Amérique. La question de l'autre*, Seuil, 1982, et *Nous et les autres. La réflexion française sur la diversité humaine*, Seuil, 1989.

العصرية آنذاك إلى اعتبار الأزمنة التي سبقت وكأنها «مظلمة»، وهو ما مهّد لفكرة «العصر الوسيط». لكن في الآن نفسه، وبإنشاء مستوى عالمي جديد لم يوجد قط، عاش الأوروبيون اصطِدامًا بالآخَرية (altérité) أكثر حدة من كل التجارب السّابقة. لقد انطلقت في القرن السادس عشر صيرورةٌ أدّت مؤقتًا إلى النقد ما بعد ـ الكولونيالي ذاته لأنه مُورِسَ بواسطة الجهاز الفكريّ المنبثق من البناء الذي كان يشجبه. ويمكن اعتبار مجموع اللحظة ما بعد الحداثية بمثابة مرحلة نقد ذاتي، لكنها تمثّل أيضًا تحولًا سُلَّميًّا. إنها بالنزول بمقياس العالم إلى المستوى الأوروبي تكون قد فتحت الباب أمام إمكان وجود الكونيّ على المستوى العالمي.

نحو روايات قاريّة

يظل هذا التاريخ العالمي أبعد من أن يكون مسألةً متّفقًا عليها، والمحاولة التي أشرنا إليها سابقًا حول تعميد جديدٍ لأميركا ليست إلا مؤشرًا من بين عديدٍ من المؤشرات إلى خطر تشظّي الآفاق المستقبليّة. وتُيسّر مواقف الحذر التَنسِيبيّة عمليات الإزهار هذه، وتستطيع «المجتمعات ـ القارات»: الهند والصين في المقام الأول، الاعتماد على تمركز ذاتي قديم لم يدخل طي النسيان. وتوجد تيارات حالية تتمثل خاصة في إعادة استحضار خرائط الذاكرة وفي العثور في الماضي ليس فقط على مواطن فخرٍ مُعَيَّنَة، وهذا ليس صعبًا، وإنّما على وجه الخصوص على علامات تُنزّل وضعهما الجديد في القرن الواحد والعشرين ضمن تواصل طويل جدًّا. والدليل إعادة التقويم

المعاصرة التي قام بها التاريخ الصيني للحظات الانفتاح الكبرى، مثل السيطرة على طرقات آسيا الوسطى تحت حكم الهان، وهو ما سمّاه الجغرافي الألماني فردينان فون ريشتوفن (Ferdinand Von Richthofen) في القرن التاسع عشر «طريق الحرير»، أو الرحلات البحريّة المدهشة التي قادها زهانغ هي في بداية القرن الخامس عشر. وقد رأينا أن بعضهم يمكن أن يَقبل بشيء من التواطؤ فكرة وصول هذه الرحلات إلى أميركا.

وفي مستوى المقياس نفسه، تندرج الجهود الرامية إلى جعل التاريخ المالاوي- البولينيزي يعتمل في كامل فضاء مدغشقر حتى جزيرة باك (Pâques)، أو بعبارة أكثر تواضعًا إن جاز التعبير، على مستوى المحيط الهادئ وحده. وتنطبق الملاحظة ذاتها على الجهود الهيستوريوغرافية الأميركية اللاتينية التي تتعالى على الروايات القوميّة التي برزت عقب الاستقلالات في القرن التاسع عشر. ويمكن أن نقحم أيضًا في هذه الحركيات المعاصرة التاريخ القومي الروسي، أو في أغلب الأحيان تاريخ روسيا الكبرى، وهو تاريخ، وإن لم يسقط في مزالق «أنصار الأوراسيّة»[91]، فقد ضمّ إليه بكل ابتهاج ما تسمّيه اليوم دبلوماسيّة موسكو بـ«الخارج القريب»، أي المنطقة القديمة التي كانت تحت الهيمنة الروسيّة - السوفياتية (وهذا التعبير على طريقة الجنرال ديغول).

إلا أن مِثَال الرواية «القاريّة» الأكثر غرابة يتعلق بأفريقيا، فأن تكون لمجتمعات هذا الجزء من «العالم» أكثر من سائر المجتمعات أسبابٌ

(91) *L'invention des continents*, p. 187 - 188.

لِتغيير وجهة التاريخ الموروث، فهذا أمر بديهيّ. لقد كان بناء «العالم» على المدى الطويل مؤلمًا جدًّا بالنسبة إلى سكان جنوب الصحراء. وهذا صحيح أيضًا فكريًّا، إذ لم يحصل في أي جهة عالمية أخرى أن اعتُبرت مجتمعاتها «بلا تاريخ». ومن مبادرات اليونيسكو التي تجب الإشادة بها إطلاق مشروع مدونة علميّة كبرى عام 1964 تهمّ تاريخ أفريقيا وذلك بإشراف السنغالي أمادو محتار مبو (Amadou-Mahtar M'Bow)، وقد اكتملت هذه المدوّنة عام 1999 وهي مؤلَّفة من 8 أجزاء.

إن لائحة التقويمات الهيستوريوغرافية التي تنتقص من مكانة أفريقيا، قائمة دسمة إلى درجة أن ضبطها يكاد يكون مهمة مستحيلة. لنأخذ مجرد مثال عشناه إبان المعرض الحديث المقام في اللوفر (Louvre) عن «الفراعنة السود» وإمبراطوريّة مروي (Méroé) في السودان الحالي[92]. لقد مرّ قرن على فكّ ألغاز نظام الكتابة، لكن النصوص بقيت غير مفهومة. وقد بدأت الوضعيّة تجد طريقها اليوم إلى الحلّ، لأننا فهمنا أن المسألة تتعلق بلغة أفريقية صِرف لا بفرع من العائلة السّاميّة أو بلغة معزولة تمامًا وفق التصوّر الذي ساد إلى حدّ اليوم. وقد ظلت هذه الفرضية حتى أواسط القرن العشرين، بكل بساطة غير متوقعة من الاختصاصيّين في الكتابة الهِيروغليفية، فكيف يخطر بالبال أن يكون بناة أهرامات مروي قد تكلموا لغة «زنجانية» كما كان يقال آنذاك؟[93].

---

(92) «Méroé, un empire sur le Nil», exposition au musée du Louvre en 2010.

(93) Claude Rilly, *Le Méroïtique et sa famille linguistique*, Éditions Peeters, 2010.

ويمكن التظاهرات الكثيرة جدًّا للعنصريّة الهيستوريوغرافية أن تفسّر الموقف المضاد الذي يمثله خاصة الجزآن من أثينا السوداء (*Black Athena*) لصاحبه مارتن برنال (Martin Bernal)[94]، وبصفة عامة كل التيار المصنف بـ«المركزية الأفريقية». وهو يمثّل باختصار إرادة القلب التام للعَلامات التقليديّة، فالحضارات الأفريقية هي الأقـدم، والإعـلان عن أسبقية بلاد الرافدين أو المتوسّط أي «حضارات البيض» هي خدعة أوروبيّة. «فحضارات البيض» هذه، وفي حال أنها وُجدت فعلًا (لأن بعضهم ذهب إلى حدّ الإيعاز بأنه وقع اختراع حضارات بلاد الرافدين لتغييب فضائل أفريقيا)، ليست سوى تبنّيًا لتجديدات جنوب الصحراء. وضمن هذه الصيرورة، اضطلعت مصر بـدور أساسي، بخاصة إذا ما أثبتنا ـ وهو ما لا يمكن إنكاره بسهولة ـ أننا تجاهلنا طويلًا المكوّن الأسود لسكانها، بما في ذلك ضمن العائلات الفرعونية. إن هذا التيار الذي يعبّر عن تطلع واضح إلى الثأر من العالم الغَربي، ممثلًا على هذا النحو صيغة مبالغًا فيها جدًّا من الفكر ما بعد الكولونيالي (مع نسيان كل الحركَات الاستعماريّة الأخرى وأضرارها)، قد تطور بخاصّة في بعض الأوساط الجامعيّة الأفرو ـ أميركية (الولايات المتحدة). وهنا تجد الفكرةُ المفترضة عن وصول زوارق من مالِي قبل كولمبوس، التي أشرنا إليها سابقًا، سببَ شعبيّتها، ذلك أن فكرة أسبقيّة الأفارقة ـ في أميركا على الأقل ـ مقارنة بالبيض توفر شكلًا من أشكال

(94) Martin Bernal, *Black Athena*, PUF, 1996, et *Black Athena, tome 2: Les racines afro-asiatiques de la civilisation classique*, PUF, 1999.

التأصيل الهويّاتي. إن هذه الرؤية بالأبيض والأسود للتاريخ مفهومة جدًّا طبعًا، لكنها تمثّل الشكل المعكوس للعنصريّة الأوروبيّة، أي ارتداد السلاح على حامله (boomerang)[95]. وكما هي الحال بالنسبة إلى كل مثال مرفوض، فإن أي تهجين أو أي إنتاج للجديد من دون جوهر خالد، أو أي تاريخانية، هو في النهاية أمر غير مرغوب فيه.

ومع ذلك، فإن التاريخ الأفريقي يرتكز على مفارقة أساسيّة، إذ إن مقولة أفريقيا ذاتها بحاجة إلى تحريرها من الاستعمار. من المؤكد، أنّ هذه الكلمة ذات الأصل الروماني ليست مرتبطة بشكل صريح بالاستعمار الأوروبي، على غرار كلمة أميركا، إلا أن اختيار استعمال اسم مقاطعة روما المطابقة لتونس الحالية («إفريقيّة» العربيّة هي الكلمة ذاتها) هو مبادرة أوروبيّة للإشارة إلى الأراضي جنوب المتوسّط. إن القرار على وجه الخصوص باعتبار هذه المجموعة كُلًّا واحدًا، أي بمثابة «قارة»، إنما جاء فعلًا من

(95) فضلًا عن مؤلفات برنال وفان سرتيما المذكورة سابقًا، انظر:
Molefi K. Asante, *The Afrocentric Idea*, Philadelphie, Temple University Press, 1990, et *An Afrocentric Manifesto*, Polity, 2007.

ونحن مدينون له لأنه نشر في ما وراء الأطلسي مؤلفات شيخ أنطا ديوب (Cheikh Anta Diop): *Nations, nègres et culture. De l'antiquité nègre égyptienne aux problèmes culturels de l'Afrique noire d'aujourd'hui*, Présence Africaine, 1955, et *Civilisation ou barbarie. Anthropologie sans complaisance*, Présence Africaine, 1981.

وطلبًا لتحليل نقديّ شديد انظر: Francois-Xavier Fauvelle-Aymar, *La mémoire aux enchères. L'idéologie afrocentriste à l'assaut de l'histoire*, Verdier, 200).

شمال المتوسّط[96]، إلا أن هذه المبادرة أدّت سريعًا وبعمق إلى خلق جهة معيشة في «العالم». وأن يكون المرء أفريقيًا، أمر له اليوم معنًى عميق وهويّاتي لكنه يهمّ خاصة جنوب الصحراء[97]. وتسعى منظمة الوحدة الأفريقية لتجسيد هذا الكائن الجغرافي، وكما هي الحال بالنسبة إلى أي مجموعة اجتماعيّة، فإن وجوده يصبح موضوع تفكير كما لو أنه كائن خالدٌ. وتمثّل أفريقيا اليوم، على غرار أوروبـا، حقيقةً جيوسياسية في منتهى الحيويّة، لكن لا يمكن أن نسقطها بلا نهاية على الماضي مثلما فعلنا ذلك بالنسبة إلى أوروبا، فالحديث عن أوروبا قبل عصرها القروسطي لا معنى له بصرف النظر عن بعض الإجـراءات التّبسيطية في مجال تحديد المواقع، فهل يمكن الحديث عن أفريقيا في القرن الخامس عشر، بينما كانت المجتمعات القريبة من المحيط الهندي مندمجة في نسق تبادل قديم جدًّا ومتجه إلى إيران والهند وإلى ما أبعد من ذلك، كما أن مجتمعات أخرى جنوب الصحراء كانت في حوار دائم مع العالم المتوسطيّ من دون أن يكون لها أي اتصال مباشر بالمجتمعات المذكورة أعلاه.

فهل كان لكلمة «أفريقيا» إذًا معنًى آخر غير معنى مُجرّد مقولة للتحديد المكاني؟ إن المسألة ليست سهلة، لكنها تستحق أن تُطرح.

---

(96) لقد انقضى وقت طويل قبل الرسم النهائي لحدود أفريقيا. وعُدّ النيل لمدة طويلة الحدّ الفاصل بين آسيا وأفريقيا.

(97) كثيرا ما سمعت زملائي المغاربة يقولون: «في أفريقيا»، للإشارة إلى المجتمعات جنوب الصحراء، فمن الجلي إذًا أنهم لا يعتبرون أنفسهم أفارقة.

وبإمكاننا إبراز أهميّة الهجرات البانتوية [نسبة إلى البانتو Bantous] لإيجاد تجانس شامل. لكن هل يمكن عائلة لغويّة لا تشمل أفريقيا السّوداء كلها أن تؤسس بمفردها وحدةً تربط بين مجتمعات؟ لا يمكننا على سبيل المثال ادعاء تبرير تجمُّعٍ اجتماعي متجانس لمجرد قيامه فقط على القرابة بين اللغات الهندو ـ أوروبية. إن إيران والهند الشمالية وأوروبا لا تشترك في أي شيء مخصوص باستثناء إرثٍ لغويّ سحيق في القدم وكذلك هياكل أسطوريّة مشكوك في وجودها[98]. وما من شيء صادم في أن نتساءل عن بناء الكيان الأفريقي، فهذا أمر لا ينال من كرامة أفريقيا في شيء، بل يطرح سؤال نُشوئها ضمن أفق أوضح في صفته «ما بعد ـ كولونيالي» من الأفق الذي يقبل التقسيم الأوروبي وكأنه أمر بديهي. من المؤكد أن ذلك تصادم بين الشك العلمي والادعاء الهويّاتي، لكن الشك يهم بالتأكيد الجانب ما بعد الكولونيالي.

ومن بين كل الروايات الكبيرة «القاريّة» الصاعدة اليوم (الصينية، والهندية، والأميركية اللاتينية، والعربيّة، والأفريقية، والخاصة بالولايات المتحدة)... فإن الرواية الأوروبيّة في وضعية لا تُحسد عليها. فهي مطالبة فعلًا بأن تتّجه صوب الجهويّة، من دون إهمال الدور التاريخي الذي اضطلعت به في بناء «العالم». وبصفة أكثر شمولية، يكشف صعود هذه الخطابات عن خطرِ «هنتِنْغتوني»، أي عن انقسام التاريخ العالمي إلى روايات متعارضة.

(98) نحن نلمّح هنا ـ وهذا واضح ـ إلى نظرية «الوظيفية الثلاثية» التي طورها جورج ديميزيل (Georges Dumézil).

ويُعتبر هذا بلا أدنى ريب السّبب الأرجح للدفاع عن مقاربة تكون أكثر ما يمكن شمولًا. علمًا بأن هذه المقاربة لا يمكن أن تكون ناجعة علميًّا وإيديولوجيًّا إلا إذا أحكمَت الربط بين المستويات، أي بين الروايات العالميّة والروايات الجهويّة وتفسير بعضها ببعض.

الحاجة إلى رواية جديدة والحذر المشروع

لئن أصبحت صحة «الرواية العالمية والقارية» للأوروبيّين، التي تتمثل سمتها الأولى في الخطية، أو على وجه التدقيق في الخطيّة الأحادية، غير مقبولة منذ عدة عقود، فهذا أمر بديهيّ. وهو ما يجعل من الصّعب بصفة خاصة ظهور سردية كبيرة على المستوى الأوروبي، بينما يحتاج بناء الاتحاد الأوروبي ذلك، وهذا بديهي، لبناء هويّته، لكن ليس هذا هو هدف هذه المحاولة. إن المسألة هي التفكير مليًّا في إمكانات قيام تاريخ على مقياس البشريّة، كما بدأت تباشيره تظهر اليوم على رغم المعوقات. ويمكن أن تبدو المسألة وكأنها خارج الحقل العلمي بأتم معنى الكلمة، وإن كانت بلا شك في المقام الأول ذات أهداف مدنية وهي أهداف مُواطِنِي «العالم»، فالقضايا البيئية الملحة على مستوى كوكب الأرض والتي تزداد خطورة، تعزز من ضرورة هذا الوعي الذي يتجاوز بكثير تلك المواطَنة العالميّة التي يمكن أن تبدو ملائكية جدًّا. وعلى رغم ذلك لا يمكننا، إلا إذا تبنينا موقفًا علمويًّا صراحة، أن نضع حلولًا تضمن التواصل بين الخطاب التاريخي الموجّه للجمهور العريض، والبرامج المدرسيّة، والتاريخ «الجدّي» والبحث العلمي المتقدم.

بيد أنه ليس من غير المفيد أخذ مسألة مدرسية في الاعتبار، أي اختيار اللحظات الضرورية والأحداث الرمزيّة. غالبًا ما يُصاغ هذا الاختيار صوغًا عنيفًا بدعوى حمولة البرامج التي لا يمكن إثقالها، وهو ما يفترض ليس تجديد البرامج، وإنما التخلي عن الكثير من الأحداث والشخصيّات ونسيانها، بينما كان هؤلاء حاضرين سابقًا وبقوة. لكن إذا كان التصرف في بضع عشرات السّاعات من التدريس يطرح هذه المشكلة بحدّة، فإن هذا المشغل ليس بعيدًا جدًّا عن تنظيم البرامج العلميّة. يتعلق الأمر بتوزيع ملكٍ نادر سواء أكان ذلك في شكل ساعات دروس أم خططًا واعتمادات مالية للبحث. فضلًا عن أن ثمة بين الاثنين أواصر وإن كانت متعرجة في أغلب الأحيان. ماذا يمكن أن تكون اللحظات المفاتيح للرواية العالمية؟ ليست المسألة بمنأى عمّا قامت به اليونيسكو من ضبطٍ للتراث العالمي. وفي كلتا الحالتين، فإن الارتباط بممارسة اجتماعيّة جماهيريّة ذات طابع هويّاتي بارز، أي السّياحة الثقافية، مسألة أساسيّة.

ومع ذلك، لا يتمثل الأمر في مجرد تعويم ممارسة العلوم الاجتماعيّة في خطاب واسع وغائم حول نشوء الكون. تبقى المهمة التي لا محيد عنها في مجال البحث تحديدَ مسائل جديدة، وفتحَ آفاق غير مسبوقة، وخاصة الإبقاء الدائم على الشك والقدرة على إعادة النظر التي تحول دون أن يصبح الأحياء في قبضة الأموات.

4

ديناميكيّة المقياس

قمنا في الفصل السابق بمفصلة ثلاثة مستويات جغرافية لأجل صياغة تاريخ للعالم: الروايات القومية، والروايات «القارية»، ورواية «العالم». ولا يمكن إهمال أيٍّ من هذه المستويات، علمًا بأن صعيدًا أوسع (لنحاول تجنُّب كلمة «أعلى») لا يعني حاصل المجموعات الأصغر التي يمثّل هذا الصعيد إطارها (كي لا نكتب «الذي يضمها»). وتوجد مستويات أخرى، وخاصة منها الأكثر تواضعًا، إلا أن ما هو ثابت غياب سردية إنسانية أكبر من سردية «العالم»، وهذا لا يمكن إلا أن يثير مشكلة.

لقد ذكرنا في آخر الفصل الأول أن البشر يثبُتون بالمعارضة أو يحددون هويتهم بالاختلاف مع المجاورين. ويحتاج الخطاب الهويّاتي في أغلب الأحيان إلى أعداء، وقد يستدعي الأمر اختراعهم أحيانًا. وهناك شكل هوليوودي من الخيال التاريخيّ الاستشرافيّ يتمثل في وصف المعركة النهائية لـ «حرب العوالم»، فرواية هـ. ج. ويلز (H. G. Wells) استُعمِلت في أغلب الأحيان بصفتها موضوع سيناريو، والصيغة الأخيرة كانت صيغة سبيلبرغ (Spielberg) عام 2005. لكن بالإمكان الرجوع على الأقل إلى فيلم روبرت وايز (Robert Wise) **اليوم الذي توقفت فيه الأرض** (*Le jour où la Terre s'arrêta*)

عام 1951 مرورًا بـ يوم الاستقلال (*Independance Day*) للمخرج رولان إيمريش (Roland Emmerich) عام 1996. ومهما يكن من أمر، فإن البشريّة تحت قيادة الولايات المتحدة الأميركية، تظل دائمًا منتصرة. إنّنا لم نخرج عن التاريخ الخطي جدًّا والغَربي جدًّا، لكن في «الحياة الحقيقية» وخلافًا لعنوان فيلم تيم برتون (Tim Burton) (1996) فإن كوكب المريخ لا يهاجمنا.

كان على كل السرديات التي شُيّدت أن تتعامل مع البرابرة (أي حرفيًّا بالنسبة إلى الإغريق كل الذين «يهذرون» أي الذين لا يتكلمون الإغريقية). وإن كان هـؤلاء مدعوّين في المستقبل إلى التحول مشابهين للإغريق، أي إلى «مطبوخين»، كما كانت تقول السرديّات الصينيّة للإشارة إلى البرابرة المهيمن عليهم والمختلفين عن «غير المطبوخين» الذين لا يمكن إدماجهم إلا لاحقًا[99]، فإن هذا يُتيح للإغريق وللصينيين إبراز خصوصيتهم وتفوقهم. وهكذا، فإن سكان المريخ والكواكب الأخرى في الخيال العلمي ليسوا استثناءً إلا أنهم ليسوا هنا، والتاريخ العالمي لا يمكن أن يُبنى إلا بِبربريّة واحدة هي بربريّة البشريّة نفسها، وهو أمر أكثر تعقيدًا، ولا يمكن المقياس القاعدي للسرديّات الهوياتية القائمة على مستويين: نحنُ (في ما بيننا) والآخرون (نحن بإزاء الآخرين)، أن يشتغل على المستوى العالمي. لذلك، فإن تاريخ العالم ينطوي على بعدٍ نقدي إزاء كل سرديّة تريد أن تكون حقيقية.

---

(99) Alain Reynaud, *Une géohistoire. La Chine des Printemps et des Automnes*, Reclus, 1992.

إنه لمِن السهولة بمكان انتقال المرء من مستوًى إلى آخر لكي يخلق لنفسه عدوًّا بشريًّا حقيقيًّا، وهذا الأمر في المتناول، نظرًا إلى كون الصيرورة هي عمومًا صيرورةٌ متبادلة. لكننا بهذه الطريقة، نقضي على المستوى العالمي في الخطاب أوّلًا، مع خطر القيام بالشيء ذاته على مستوى الوقائع. إن للتاريخ العالمي خصوصيّة غير مسبوقة، وهي افتقاره إلى مستوًى أعلى، لكنه في الوقت ذاته مطالب بإدماج المستويات الأخرى الأكثر محلية، أي أنه مطالب بأن يكون متعدد الأقطاب. وإنه لمن المهمّ هنا التمييز بين التاريخ العالمي والتاريخ الأرضيّ. فلكوكب الأرض تاريخ هو التاريخ الطبيعي، وهذا التاريخ جزء من تاريخ النظام الشمسي الذي هو بدوره جزء من تاريخ المجرة... إن التاريخ الأرضي هو السّياق الذي يتنزّل فيه تاريخ «العالم»، وكلاهما يتفاعلان أكثر فأكثر لكن من دون أن يندغما.

اللحظة الأوروبيّة القصيرة أو عندما كان التاريخ أُحاديَّ المركز

لقد كُتِبت السردية التاريخية الخطيّة على خريطة محورها خط طول غرينتش. والمتون المدرسية منذ قرن لم تكن ترى أي حرَجٍ في جعل موقع أوروبا في الوسط وفي الأعلى، مثلما واصلت بذلك العمل إلى اليوم خرائط «العالم» في جلّها، بل إنها لم تتورّع عن القول ببساطة إن أوروبا (أو باللغات القوميّة: ألمانيا، فرنسا... إلخ) كانت في «قلب الأراضي الناتئة». ولا يعني هذا التأكيد شيئًا ذا بال إذا ما اقتصرنا على الجانب الأرضي حصريًّا، أي على الطبيعي. إننا هنا

إزاء صيرورة معتادة، كما بالنسبة إلى تقسيمات جغرافية تسمح بتفسير «العالم»، وهي إبراز وضعيّة جيوسياسية ناجمة عن مسار تاريخي وكأنه معطًى طبيعي، أو على الأقل كأنه نتاج إكراهات طبيعيّة. إن تقسيم «العالم» إلى «قارات» هو بلا شك الشكل الأكثر صلابةً، لكن الثنائيّ الحالي «شمال- جنوب» هو من الطينة ذاتها. وفي المقابل، فإن تأكيد المركزية الأوروبيّة لم يكن خاطئًا في حدود عام 1900 إذا ما تعلق الأمر بالإشارة إلى موقع هذه القارة الاقتصادي والاجتماعي في «العالم» آنذاك، فالعالمية (mondialité) منذ قرن خلا، إنما خلقتها أوروبا وقد كان ذلك لمصلحتها.

ولم تبدأ حقًّا المرحلة الوجيزة التي كانت فيها هذه المجموعة الاجتماعيّة تنتج «العالم» وتهيمن عليه إلا عندما زوّدت الثورة الصناعية الدولَ الإمبريالية بوسائل اقتصادية وتقنية، ولا سيما عسكريّة، متفوقة كثيرًا على وسائل تلك المجتمعات التي تريد هذه الإمبرياليّة التحكم فيها. وقد ساهم أيضًا التحول الديموغرافي، الذي لم يتطور آنذاك إلا في أوروبا[100]، في ميزان القوى. وفتح نافذة كرونولوجيّة أصبح خلالها النصيب الأوروبي من سكان العالم أعلى

(100) اخترعَ هذا المنوال التاريخي (والمطلوب هنا هو تأويل تحوُّل في زمن ما) عام 1909 أدولف لاندري (Adolphe Landry) وذلك على وجه التحديد لتحليل التزايد المشهود للسكان الأوروبيّين منذ أواخر القرن الثامن عشر. وقد سمّى هذا المنوال «الثورة الديموغرافية». أما الصياغة النهائية، فقد أنجزها عام 1945 فرانك ف. نوتستاين (Franck W. Notestein)، وهكذا أصبح من الممكن وضع خرائط تموقع البلدان بحسب موضعها الزمنيّ ودرجة تقدمها في مجال التحول الديموغرافي، وهذا مثال جيّد على المعادلة بين المكان والزمان.

ممّا كان قبل هذا التاريخ وممّا بعده[101]. وقبل 1850، لم يكن التفوق الأوروبي واقعًا قائمًا مثلما زَعم فكر «التفوق الغربي»، فغَزو الجيش الفرنسي الجزائر على سبيل المثال لم يتحقق بتفوق مادي ساحق[102]. ففي كلا الجانبين، كان القتال بالسّيف وبِبَنادق يتطلب شحنُها وقتًا. وإنما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فحسب، أصبح من الممكن تطبيق سياسة «الرجم المدفعي» (Canonnière) بعتادٍ مختلف جدًّا عن أسلحة الخصوم (سفن معدنية وذات محركات خاصة). لكن منذ بداية القرن العشرين، كما يشهد على ذلك الانتصار البحري الياباني على الأسطول الروسي في معركة تسوشيما (Tsushima) عام 1905، قلّص انتشار الثورة الصناعيّة تدريجيًّا البون بين القوى الأوروبيّة وسواها، ولا تزال الصيرورة متواصلة إلى اليوم.

وإذا ما قمنا بعمليّة حسابيّة سَخِيّة، يمكننا القول إن هذا العالم الأوروبي فعلًا قد دام قرابة الثمانين سنة من 1860 إلى 1940. وحتى بعد تدمير أوروبا تدميرًا ذاتيًّا، وقد مثلته الحرب الأولى المسمّاة «عالميّة» (وكانت في الواقع عالميّة لأنها أوروبيّة)، فإن هيمنة القارة العجوز على بقية العالم كانت ناجمة أساسًا عن الركود وليس عن الديناميكية، وجزئيًّا عن تلكؤ القوة العظمى الجديدة، وهي الولايات

(101) بلغ عدد سكان أوروبا في حدود عام ألف حوالى الثلاثين مليون نسمة، ثم تجاوز المائة مليون في حدود عام 1700 (أي قرابة 15 في المئة من البشريّة)، وفي عام 1900 أصبح 400 مليون (25 في المئة من سكان العالم)، أما عام 2008 فالرقم هو 740 مليون أوروبي، بمن فيهم سكان روسيا (11 في المئة).

(102) لكن كان ثمة في المقابل تفوُّق ديموغرافي واضح (32 مليون فرنسي وثلاثة ملايين جزائري).

المتحدة الأميركية في الخروج من انعزاليتها. إن حلول الولايات المتحدة محلّ أوروبا، وقد كان في أصله إسقاطًا لأوروبا على ما وراء الأطلسي، أسهم في الإبقاء إلى اليوم على الرؤية للعالم، والأطر التاريخية والجغرافية بمثل ما أُسقِطت على العالم المأهول[103].

إن السردية الأحادية المركز، وكذلك الخريطة المصوغة وفق تطوريّة أحادية الخط، لا تشكلان إلا شيئًا واحدًا. والذهاب بعيدًا، إلى حيث «البرابرة»، إنما كان يعني العود بالزمن إلى الوراء. ويمكن اختزال تنوُّع المجتمعات إلى مراحل كرونولوجيّة. لقد وقع النأي عن فكر التنوع، وذلك باختزال الاختلافات النوعيّة إلى تباينات كميّة وزمنية. إن ترتيب المجتمعات يخضع، إن كثيرًا أو قليلًا، لمراحل مُتتابعة كما هو ماثل في الخريطة التي رسمها الأنثروبولوجيّ هيوز (Hewes) عام 1950، وروّجها كثيرًا فرنان بروديل[104]: الصيّادون- القطّافون، ثم سكان العصر الحجري الحديث، ثم المجتمعات

---

(103) هذا واضح بالنسبة إلى الخرائط، إذ تحظى الخرائط التي محورها أميركا بالأولوية في الولايات المتحدة الأميركية. **والناشيونال جيوغرافيك** (*National Geographic*) هي وحدها التي روّجتها قليلًا في «العالم». أما الأميركيون- اللاتينيون، فقليلًا ما تبنّوا تلك الخرائط، على رغم أنها كانت تضعهم في الوسط (ولكن دائمًا إلى أسفل).

(104) «Civilisations, «cultures» et peuples primitifs vers 1500», carte de G. H. Hewes,

ذكرها فرنان بروديل في: *Civilisation matérielle, économie et capitalisme*, tome 1, Armand Colin, 1979, p. 40-41,

ثم أُعيد ذكرها في: *Géohistoire de la mondialisation. Le temps long du Monde*, Armand Colin, 2009, pp. 58-59.

الممارسة للفلاحة من دون حراثات عميقة، وأخيرًا المجتمعات ذات الحراثات العميقة... إلخ. لقد اختُصرت خريطة البشر في دوائر انتشار، والخرائط الأحدث للبلدان وفق درجة تطورها الاقتصادي أو مرحلة نقلتها الديموغرافية، ليست مختلفة كثيرًا عمّا ذكرنا.

ظاعنون ومستقرون: اختراع الآخَريّة

يوجد مثال ملموس لهذا السَّحق الثلاثي (الأحادي المركز، والأحادي الخط، والأحادي المقياس) يتمثل في استحالة التفكير في مجتمعات مربّي الماشية. ويضع تصنيف هيوز الذي أشرنا إليه أعلاه «الظّاعنين» من الفرسان أو الجمّالة في السهوب أو الصحارى في آسيا الوسطى وجزيرة العرب أو الصحراء الكبرى في منزلة بين النهّابين وسكان العصر الحجري القديم والفلاحين، مع إخضاع هؤلاء أنفسهم لِمراتبيّة من عدّة «مراحل». ويكشف هذا الأمر أن المجتمعات تطوّرت من الصيد والقطف إلى الفلاحة المتطورة (ذات الحراثة العميقة) مرورًا بتربية الماشية. ويبدو أن مرحلة تربية الماشية قريبة جدًّا من مرحلة الصّيد، لذلك تبدو أكثر بدائية.

ويعود هذا التصنيف الذي تبنّاه بروديل إلى أواسط القرن العشرين، لكنه يرتكز على منطق جليّ منذ القرن الثامن عشر. وقد نظّر له في القرن التاسع عشر لويس مورغن (Lewis Morgan)[105].

---

(105) Lewis H. Morgan, *Ancient Society,* 1877, وقد حلله موريس غودلييه ضمن: *Horizon, trajets marxistes en anthropologie*, Maspéro, 1973, p. 174-182.

إن مسار المجتمعات ضمن هذا المنوال التاريخي يبدأ بالتوحش ثم ينتقل إلى الحضارة مرورًا بالبربريّة. لكن هل ثمة أكثر بربريّة من «الظاعن»؟ هذه نظرية موروثة بلا أدنى شك عن الإنسان المستقر الذي لا يمكنه أن يؤمن إلا بتفوق الفلّاح[106]. وهذا الموقع الكرونولوجي لمربّي الماشية هو بكل بساطة في غير محلّه، وتدجين الحيوانات لم يسبق تدجين النباتات (والاستثناء الحقيقي هو الكلب رفيق الصيّاد) بل كان متأخرًا إلى حدّ ما بالنسبة إلى الحيوانات من الحجم الكبير: الجمال والجياد التي يصبح تنقل الإنسان ممكنًا بفضل التحكم بها[107]، وجميعها أصيلة من آسيا الوسطى، ويعود تدجينها في أدنى تقدير إلى الألفية الخامسة قبل عصرنا. فتدجين الحيوانات من الحجم الكبير هو إذًا أكثر تأخرًا من تدجين الماعز والخنازير والأغنام وجزء كبير من الطيور الدواجن. لقد كان استخدام الحيوانات الكبيرة المتنقلة والسريعة عملًا أكثر صعوبة، والكثير من الاختراعات التقنية التي تُتيح التحكم في هذه الحيوانات (السّرج،

---

(106) على رغم ذلك، لا بدّ من التدقيق أكثر، وذلك بالرجوع إلى الملاحظات على مجتمعات المستقرين المنحدرة سلاليًّا من الظاعنين، والصيغة الأكثر ذيوعًا لذلك هي المنوال الشهير لابن خلدون، الذي يقول إن الاستقرار يميّع المجتمعات وهي التي يتم إحياؤها بانتظام عندما تخضع لغزو مجموعات من الرعاة.

(107) لا يمكن أن ندرج ضمن هذه القائمة حيوان اللّاما (Lama) في جبال الأنديز وهو من فصيلة الجمال. فَبنيتُه المتواضعة جدًّا (لا يحمل أكثر من 30 كلغ) لم تصبح أبدًا عماد مجتمع قائم على التنقل، باستثناء مجموعات صغيرة من الرعاة في الهضاب العليا لأميركا الجنوبيّة والتي لم تضطلع قطّ بدور همزة الوصل بين مجموعات المستقرين.

والشكيمة، والركاب...) لم تظهر إلا أخيرًا، وذلك دومًا في صلب مجتمعات مربّي الماشية[108].

ويتطلب فهم المجتمعات المنغولية ومجتمعات الطوارق وجزيرة العرب، لكي لا نذكر إلا المجتمعات الأشهر، التركيز على وظيفتها القوافلية، أي على ذلك النشاط المتمثل في الربط بين مجموعات اجتماعيّة متباعدة جدًّا: العالم المتوسطي وأفريقيا الغربيّة والصين والهلال الخصيب... والمقصود تلك المجتمعات التي كان أغلب سكانها من المستقرين، أي من الفلّاحين. إن المجموعات البشريّة القائمة على تربية الماشية لم تؤمّن بقاءها إلا بفضل ارتباطها بمجتمعات أخرى أكثر استقرارًا وممارسة للزراعة (سواء كان ذلك بالتداخل مع المستقرين، مثل مربّي الأبقار الأفارقة على غرار شعب الفولاني (les Peuls) مثلًا، أو عبر القيام بدور الوسطاء). إن الظّاعنين الأكثر تعبيرًا عن نظرة المستقرين إليهم هم أصحاب القوافل الكبرى والخفر [ناقلي الركاب] عبر الصحارى، أقوام سهوب آسيا الوسطى أو الصحارى العربيّة، وقد كانوا أسياد التنقل البرّي قبل الثورة الصناعيّة. وعلى غرار الممالك البحريّة، كانت هذه المجتمعات دائمًا في قلب العلاقات المتداخلة وعلاقات التبادل ضمن المسافات

(108) نذكّر أنه لم توجد في أميركا ثدييّات كبيرة الحجم قابلة للتدجين، خلافًا لما كان يُعتقد في الكثير من الأحيان، فدواب الركوب لدى الهنود في أفلام رعاة البقر هي «الموستنغ» (mustang) وهي حيوانات أليفة شبه متوحشة ظهرت بفضل «تسريح» جياد (العالم القديم) الذي قام به الإسبان انظر: Jean-Baptiste Maudet, *Terres de taureaux. Les jeux taurins, de l'Europe à l'Amérique*, Casa de Velásquez, 2010.

البعيدة، وقد صاغَت بذلك إرهاصات العولمات. إنها مجتمعات قَارِنة (connectrices)[109].

إن دورها، بصفتها واسطة، يرفعها إلى مستوًى جغرافي أشمل من مستوى المجتمعات الأكثر انغماسًا في الفلاحة وتجذرًا في الأرض وتعرضًا للحصار. وألّا يُنظر إليها إلا من بعيد، من قلعة باستياني (Bastiani) أو من قلاع الحدود الرومانية (limes) أو من السّور العظيم، يجعلنا لا نفكر إلا في آخريّتها، على رغم أنها حاملة هي أيضًا للتغيّر على مستوى المقياس. لهذا السبب، أفضّل الاستعاضة عن الثنائي «ظاعن ـ مستقر» بالمقابلة بين المجتمعات «ذات القوائم» (الحيوانية) والمجتمعات «ذات الجذور» (النباتية). إن العبارة الكلاسيكية (ظاعن ـ مستقر) تُستخدم كثيرًا ضمن منطق التركيب، وهي طريقة الاستخدام التي يستمر العمل بها في العلاقات الدولية.

وتمثّل الدولة ـ الأمّة التي أرستها أوروبا في القرن التاسع عشر بلا ريب النمط الأكثر اكتمالًا لقطعة «التركيب». فهي مجتمعات ذات أراضٍ متصلة في ما بينها ومحوطة بحدود خطيّة وحصريّة (الفصل الأول)[110]. إنّنا إمّا في الدّاخل وإمّا في الخارج بحسب مبدأ الثالث المرفوع. إن هذا التشكل البسيط والحادّ شائع جدًّا في

(109) انظر: *Géohistoire de la mondialisation*, Armand Colin, 2009, tableau et carte page 64.

(110) توجد صلة بين الكثافة والطابع الخَطّي للحدود. إن اللاتواصل المضبوط جيّدًا بين المجتمعات هو بكل بساطة مستحيل في عوالم ذات كثافة محدودة جدًّا.

الخرائط الأكثر استعمالًا: مساحات محوطة بحدٍّ بارز وملوّنة بطريقة متناغمة (وتمثّل خرائطنا المسمّاة بالسياسيّة جزءًا منها، وكذلك كل تلك الخرائط التي ترسم نوعًا معينًا وفق التقسيمات الإداريّـة). إن هذه الحقيقة الجيوسياسية المجسّدة في هذه الخرائط التي يسمّيها الخبراء «كوروبلات» حاضرة أيضًا في أذهاننا. فنحن نصنّف الأشياء ونضع بعضها بجانب بعض. وتنتمي خريطة «هيوز» التي انطلقنا منها لتحليل الثنائي «ظاعنون- مستقرون» (nomades - sédentaires) إلى هذه العائلة. إن هذه المجتمعات مرسومة أوّلًا في مكان ما من الكرة الأرضية، وكل مجتمع محدد برسم خطي من دون أي لَبسٍ، أي مرسوم بنوع من الحدود. ثم تُنعت هذه المجموعات الاجتماعيّة على وجه التدقيق وفق مواقعها المفترضة في مراحل صيرورة واحدة بالنسبة إلى الجميع، فهناك مستوًى جغرافيٌّ واحد هو مستوى قطعة التركيب وتاريخ واحد أحادي الخط.

قُل لي مَن أنت، أقُلْ لك أين أنت (أو العكس)

عرف المتوسطيّون الكثير من التجديدات الصينيّة، والعكس صحيح أيضًا، وذلك بفضل طرق الحرير التي كان يجتازها أصحاب القوافل القارنون (caravaniers connecteurs). وقد تغيّرت مجتمعات المستقرين هذه تغيّرًا عميقًا، وكذلك مجتمعات مربّي الماشية. فلمَ كان المسير في الطرق الوعرة عبر آسيا الوسطى، لولا الزبائن- المزوِّدين في طرفي المسافة؟ ولمَ التخصّص في ترويض حيوانات لا فضل لها إلا قدرتها على حمل الأثقال مسافات طويلة؟

إن فهم مجتمعات القوائم أو مجتمعات الجذور يتمّ بتناول أحدها بإزاء الآخر. ويشكّل التفاعل بين المجتمعات عولمةً جزئية، ومستوًى جغرافيًّا يَتعالى على هذه المجتمعات ويُكيّف تواريخها الخاصة.

تبدو كلمة «عولمة» ها هنا وفي مثل هذه الحالة، ذات استعمال واسع وربّما متساهل لأن تلك الصيرورة لم تُنتج آنذاك مجتمعًا شاملًا، ولكنها فعلت فعلها على رغم ذلك وبدرجات متنوعة في مجموع المجتمعات المعنيّة. وتشكّل تفاعلاتُ العالم القديم، منذ بداية عصرنا[111] ووصولًا إلى عولمةٍ أكثر محيطية مع «الاكتشافات الكبرى»، نسقًا ما ينفك يزداد صلابةً من دون أن يكون مجتمعًا عالميًّا. لقد حاولت الإمبراطوريّة المغولية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر إدماج أوراسيا سياسيًّا، لكنّ المسافة والبعد، كما حلّلنا ذلك في الفصل الأول، أجهضا ذلك. وقد دعمت هذه المحاولة على رغم كل شيء التبعيّات المتبادلة وأتاحت انتشار التجديدات المستحدثة (بارود المدافع، المطبعة...) ووسّعت مجال الأوبئة (الطاعون الواسع النطاق المسمّى بالطاعون الأسود) وحفّزت على مزيدٍ من المعارف المتبادلة وأثارت الرغبة في التزاور (ماركو بولو...). إنها أواصر اقتصادية وديموغرافية وصحيّة وتحركات حقيقية أو افتراضيّة: ألسنا نجد في ذلك سمات معاصرة لعولمتنا؟

---

(111) من البيّن أن كرونولوجيا هذا النسق- «العالَم» كانت موضوع نقاشات عديدة. أتبنى هنا التاريخ الأولي الذي اقترحه فيليب بوجار (Philippe Beaujard): «The Indian Ocean in Eurasian and African World-Systems before the Sixteenth Century», *Journal of World History*. 2005, no. 16, p. 411-465.

ويمثّل الإدماج في مستوًى جغرافيّ عالٍ عاملًا حاسمًا للتغيير. يجب الاهتمام بالمجاورين الخطيرين أو المحفزين وبما يمرّ من خلالهم إراديًّا (ممتلكات، معارف، تجديدات) أو لاإراديًّا (كائنات مُعايِشة، أمراض، جينات). وكلما كانت لمجتمع ما علاقات تواصل، كان احتمال تغيّره واردًا، وكان التحول في تاريخيته أقوى من إعادة الإنتاج. وفي مجال التفكير التاريخي الذي يتم على أثر تحوّلات حاسمة، وخاصة ما نسمّيه «الثورات»: ثورة عصر الحجر المصقول أو الثورة الصناعيّة، فإننا نجد عناء في تحديد أيّهما الأهم: المنطق الدّاخلي للمجتمع المعني أم الديناميكيات الخارجيّة. وتنطوي شبكة القراءة نفسها على مسألة المقياس. فمن الجليّ أن الحوار، إذا ما اعتبرناه خيارًا، سيكون مبسّطًا جدًّا. فالمستويات في تفاعل مستمرّ، لكن بتفاوتات كرونولوجيّة أساسيّة. وقد اعترضنا من ذلك تفاوتٌ مهمٌّ في بداية هذا الفصل مع التفوق المؤقت لأوروبا إبّان الثورة الصناعية. من المعقول إذًا أن نكون في الوقت ذاته داخلانيّين (internalistes) (تحليل تحولات المجتمع البريطاني للقرن الثامن عشر التي جعلت زمامها في يد الرأسمالية) وخارجانيّين (externalistes) (أخذ مقياس «العالم» بالحُسبان)[112].

إن التفكير في التاريخ العالمي معناه تبنّي موقف خارجانيّ بالنسبة إلى كل التواريخ المحلية حتى وإن تعلّق الأمر بمجتمعات عملاقة وذات عراقة تاريخية طويلة مثل الصين. ولا يمكن أن ننظر إلى

(112) Patrick Verley, *L'échelle du monde. Essai sur l'industrialisation de l'Occident*, Gallimard, 1997.

تاريخ البشريّة بصفته داخليًّا تمامًا إلا على مستوى «العالم» فحسب، بالمعنى الأكثر دقة للكلمة، إذ لا يوجد مستوًى اجتماعيٌّ ينزع إلى الشمول. وفي عقب فترة هيستوريوغرافية طويلة غلبت عليها «الداخلانيّة» (على المستوى الأوروبي أو في أغلب الأحيان على أجزاء منه فقط[113])، حيث كان يُنظر إلى المجتمعات بصفتها متنافسة وتجوز المقارنة بينها في أحسن الحالات، أصبح هذا الأمر من باب ليّ العصا في الاتجاه المعاكس مع خطر المبالغة الذي لا يمكن تفاديه. إن البيبليوغرافيا الغزيرة جدًّا اليوم عن دور الصين في الماضي بصفتها قوة أولى «عالمية» حتى بداية القرن التاسع عشر[114]، هي بلا شك مؤشر على هذا الانقلاب[115]. وهذا الانقلاب هو بالأحرى علاج سليم على المدى القريب.

---

(113) تمثّل أنماط الإنتاج الماركسيّة مراحل لا مناطق متمفصل بعضها مع بعض، وهذا هو الواقع في الأعم الأغلب، ويمثّل المنوال مركز/ أطراف لدى أصحاب مدرسة التبعيّة التحليل الرئيسي الذي يكون مكانيًّا أكثر مِمّا هو زمانيّ.

(114) إن الأعمال الاقتصادية للبريطاني أنغس ماديسون (Angus Maddison) في مجال الأمد الطويل جدًّا هي الأشد استرعاء للانتباه (*Chinese Economic Performance in the Long Run, 960-2030*, OCDE, 1998.

وبحسب ماديسون، فإن الصين التي كان نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي عالَميًّا أقلّ من 5 في المئة عام 1950، كانت تمثل 30 في المئة عام 1800 وما يقرب من 40 في المئة عام ألف.

(115) يبدو لي رغم ذلك أنه من التفكير العقيم حول العالمية، احتساب القدرات الإنتاجيّة أو أحجام الإنتاج ومقارنتها، وإن كان إنتاج يَانغزي السفلى (Bas-Yangzi) وقدراتها تتجاوز بكل وضوح ما لإنكلترا المعاصرة، فإن الاقتصاد البريطاني يظل مع ذلك مركز شبكة عالميّة، بينما كانت المنطقة الصينية ذات إشعاع جهوي فحسب. والتأثير العالمي لا يكون بالفيالق الكبيرة وحدها.

منطق التركيب: المَجاز المُرسَل الأوروبيّ

تجد صعوبة التفكير بمنطق المقياس تجسيدًا مهمًّا لها في الانفصال بين المستوى القومي والمستوى القاري في أشكال تمثّل القرن التاسع عشر الأوروبي، ولسوف نضع فرضية أن الأمر ليس في مثال واحد، بل هو انسداد مؤسِّس. وتوجد ديناميكيتان رئيسيتان تُستخدمان في أغلب الأحيان، كلًّا على حدة لأنهما تُطابقان أبعادًا فكرية متمايزة للفكر الأوروبي حول المجتمعات: السياسيّ والاقتصاديّ. وتمثّل حركة القوميّات من جهة والثورة الصناعية من جهة أخرى، سَرْدِيّتين منفصلتين إحداهما عن الأخرى في أغلب الأحيان. وعلى رغم أن الهيستوريوغرافيا، الفرنسيّة منها بخاصة، تنفر من التعميمات، فإن «التحول الكبير»[116] يُكتب عمومًا بصيغة المفرد: الثورة الصناعية. وفي المقابل، فإن حركة «ربيع الشعوب» (Printemps des peuples) كانت طبعًا بصيغة الجمع. إنّنا هنا بإزاء بونٍ فاصلٍ في المستوى الجغرافيّ بين بناء الدول- الأمم بنطاقاتها الترابية من جهة، والفضاء الاقتصادي من جهة ثانية.

من المؤكّد فعلًا أن لا جديد في لعبة المقياس هذه. وعندما أشرنا إلى طرق الحرير والتوابل، فإن الأمر كان يتعلق بتدفقٍ اقتصاديّ على وجه الخصوص، يربط بين فضاءات ثقافية وسياسيّة متباعدة أحيانًا ومتجاورة ومتنافسة أحيانًا أخرى، لكنها متمايزة دائمًا. إن بعض

(116) Karl Polanyi, *La Grande Transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps*, Gallimard 1983 (première édition en anglais en 1944).

المجتمعات التي نعتناها بالمجتمعات القارنة، تقع صراحة على المقياس العابر للقارات اقتصاديًا وأحيانًا سياسيًا، لكنها كانت أبعد من أن تتحكّم في مجمل المسارات، فالتجار والناقلون الإيطاليون أو الجاويّون والإيرانيون أو اليابانيّون، كانوا هم أيضًا ضَروريّين.

وكان التعقيد متأتّيًا من تفاعل المستويات. لقد رصدنا جيّدًا قبل قرنين في أوروبا التأثيرات القومية للتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وفي المقابل الآثار المنشّطة أو المكبّلة لعمل الفاعلين المحليّين، أي لِبزوغ البرجوازية الصناعيّة أو الطبقة العاملة. إن مَفْصَلة الديناميكيات عسيرة لكنها ضرورية، وجغرافيةُ مختلف الصيرورات التاريخية، وهي ما يمكن أن نسمّيه بكل وضوح الجيو- تاريخ، هي الجهد المتمثل في مفصلة آليات المنطق الزمني في ما بينها، بحسب الأوضاع المكانية لكلٍّ منها. إن علم الخرائط هو غالبًا الوسيلة التي تُبرز البعد المكاني للزمن على الأقل برسم عمليات الانتشار، لكن لا بدّ من تجاوز ما يتعلق فقط بالمعاينة، وللتعمق، فإن الضرورة تفرض التفكير في المسافات التي تسهم في الديناميكيات المجتمعيّة، والنظر إليها بصفتها ضوارب للزّمنيات. حقًّا إن مواطِن القُرب أو البُعد تُحسَب بالكيلومتر، بيد أنها تُـرَدّ، فوق ذلك إلى التكلفة والسرعة فضلًا عمّا يعود، بعبارة مألوفة، إلى التواطؤات، ومن بينها تلك التي تربط بين مجموعات اجتماعيّة واعية بـ «تقاربها» الداخليّ. وتمثّل بنى القرابة الدمويّة و«الأقـارب» بالمعنى الذي استعملنَاه في الفصل الأول نوعًا من هذه التشكّلات، ولو جمعت تلك البنى عناصر من الشّتات.

إن التقطعات الناجمة عن الحدود بين الدول هي المعطى الثابت الأشدّ درسًا في مجال المسافة، لكنه ليس الوحيد. وتشكّل الأدبيّات الاقتصاديّة عن التجارة العالميّة منذ النصوص المؤسِّسة حول الامتيازات المطلقة والمقارنة لكلٍّ من سميث (Smith) وريكاردو (Ricardo)، مساهمة أساسيّة في جغرافية الصيرورات الاقتصادية. أما التقطعات الثقافية واللغويّة، فهي أقل قابلية للحساب الكميّ، لكنها مهمّة أيضًا. غير أنه كلما تحقق تحوُّل الشعوب الأوروبيّة إلى دول ـ أمم، تماهت عوامل التباعد هذه مع الخريطة السياسيّة، أي خريطة الدول. وهكذا يظهر ثنائيّ من المستويات السُلَّميّة (المقياس الأوروبـي ومقياس الأمـم) وهو أيضًا ثنائي موضوعاتيّ ويتعلق بالأبعاد: المستوى الاقتصادي العابر للقوميّات، والمستوى السياسي والثقافي القومي. والأكيد أن لهذا القطب المزدوج طابعًا اختزاليًّا، فللاقتصاد القوميّ معنًى على غرار الثقافة الأوروبيّة، إذ هو يستند إلى اللغات العالمية «الكبرى».

على رغم كل شيء، يظلُّ المَيل إلى «الكلّ القوميّ» قويًّا. ونحن لا نزال نراه اليوم فاعلًا بوصفه العقبة الرئيسية أمام البناء الذهني للاتحاد الأوروبـي. ومنذ صعود السياسات الحمائية أواخر القرن التاسع عشر (في الزراعة: 1879 بالنسبة إلى ألمانيا و1892 بالنسبة إلى فرنسا) وصولًا إلى السياسات الكينزية التي ما كان يمكن فهمها إلا في إطار الاقتصادات القوميّة ذات الاستقلالية القويّة زمن «الثلاثين سنة المجيدة»، ظلت نزعة التفكير في المستوى القومي أوّلًا، أي حول نوع من النزعة السياديّة الفكرية، نزعة قوية جدًّا. إن هذه الهيمنة

القومية على مستوى الفكر تجعل من الصعب قيام وعي بـ«العالم» الذي يُنظَر إليه في أحسن الحالات بصفته كلّ ما يتعلّق بالدولي وبالتفاعل بين الدول ـ الأمم. إن البعد الاقتصادي هو وحده الذي يعتمل بوضوح أشدّ على المقياس العابر للقوميّات، لكن المستوى العالمي يظل هكذا على مستوى الفكر كما على مستوى الأفعال، مبتورًا من أيّ بُعد سياسيّ أو اجتماعيّ.

ولا يمكن هذه العولمة الاقتصادية على وجه الخصوص أن تصدمنا. لقد وقع التفاعل مع «العولمة» إبّان بُزوغها في الوعي العموميّ في حدود 1980، بصفتها حقيقة اقتصادية معيشة. وليس من الغريب أن يكون التاريخ الاقتصادي في المقام الأول هو الرائد لـ «التاريخ الشامل»[117]. إن أوروبا القرن التاسع عشر المنقسمة على نفسها بقوّة إلى دول ـ أمم، وعلى رغم أن ديناميكيّتها الاقتصادية لم تنفك تتعمق بصفة شاملة، تبدو هكذا وكأنها مَجاز مُرسَل (synecdoque) عن «العالم» المعاصر: تركيب سياسيّ واجتماعيّ كما تبرزه خريطة الدول وكذلك خريطة اللغات، والتوحّد المتزايد للفضاء الاقتصادي. إن الفصل بين المستويين: الدولي والعالمي يظهر يوميًّا في استحالة أن نشهد انبثاق حوكمة عالمية حقيقية. إنها الشكل الجغرافي للرأسمالية المعاصرة، وهي انعكاس على المستوى العالمي للبنية الجغرافية الأوروبيّة: مستوى سُلّمي سياسيّ أدنى من مستوى الاقتصاد. لقد استطاعت استقلالية الاقتصاديّ أن تتحقق

(117) Philippe Norel, *L'histoire économique globale*, Seuil, 2009.

في أوروبا وبسهولة، خصوصًا بوجود تنافس بين الأقطار على المدى الطويل.

لقد أفضى «تغيير اتجاه» السياسات الاقتصادية القوميّة بين 1977 و1984، وهو ما أجبر تدريجيًا كل المجتمعات أو أغلبها على ممارسات ليبرالية أكثر فأكثر، إلى اكتساب المستوى الاقتصادي العالمي أكبر حجمٍ تحقق في أي وقت من الأوقات[118]، وهو فعلًا أوّل ما عبّر عنه ذيوع كلمة «عولمة». إن حرية الرأسمالية هذه قويّة إلى الحدّ الذي جعل الاقتصاد يظل بلا منازع العنصر الطاغي للمستوى العالمي المعاصر. أما الأبعاد الثقافية لهذا المستوى، وخصوصًا السياسيّة، فهي أبعد من أن تكون لها القوة أو الكثافة ذاتها. إن الشعور في أحيان كثيرة بالعجز يجعلنا نَصِفُ العولمة وكأنها «قدَر» (fatum) من العصر القديم[119]، ونحن محاصرون فكريًا بين ضعف هامش المناورة القوميّة والمخاطر الجسيمة للحمائية[120] على الأقل على مدى قصير، واستحالة بناء بُعدٍ سياسيّ على المستوى العالميّ. إن

(118) إن نِسب الانفتاح (نسبة المبادلات الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي) لاقتصادات ما قبل 1914، وهي غالبًا ما تُقدّم وكأنها أهمّ من نسب انفتاح أواخر القرن العشرين، تفرط في إهمال أهمية الاقتصادات المحلية وقد كانت لا تزال طاغية آنذاك.

(119) Olivier Dollfus, *La mondialisation*, Presses de sciences Po, 1997.

(120) حتى وإن كانت النزعة الحمائية قد بدأت العثور على عدد متزايد من المدافعين عنها. وتلك حال جورج قرم في:

Le nouveau gouvernement du monde (La Découverte, 2010).

هذا الشعور المعاصر بالضعف ليس غريبًا على الأرجح عن تحلّل «الحداثة»، وتحلّل رؤية المكان والزمان من زاوية التقدم.

إن تصوّر «عالم» خاضع لِهيمنة سوق من دون سيّد متعالٍ على المجتمعات السياسيّة والدوليّة، وحتى على محاولات التجمعات الجهويّة التي يمثّل الاتحاد الأوروبـي نموذجها، لهو فسحة أملٍ بالنسبة إلى تاريخ هذا المستوى تحديدًا. إن للمختبر الأوروبيّ من الوجاهة - لكنه مثبط للآمال بفعل تباطئه الحالي - ما يجعله يتطابق فعلًا والفضاء المتعالي على القوميات، والذي وفّر نمط بنية «العالم» الحالي: تركيب الدول - الأمم، الذي يهيمن عليه مستوًى اقتصاديٌّ ذو مواقع متعدّدة، أي مستوًى مستقلّ عن المجتمعات الترابيّة.

قلْ لي مَن أنت وأين، أقُلْ لك متى (كلّ الاستبدالات ممكنة)

إن الموقف الذي ندافع عنه هنا وجود تلاؤم بين شعور العجز هذا وصعوبة تصوّر تاريخ لـ«العالم». إن القدَر هو النقيض المطلق للتاريخانية. وحتى إن كان الكتاب أكثر دسامة من الكاريكاتور الذي غالبًا ما عُبّر به عنه، فالمهم هو الرسالة التي تضمّنها كتاب فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) الأكثر مبيعًا **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** (*La fin de l'histoire et le dernier homme*)[121]، وهي رسالة وُضعت عمدًا في مستوى الشمول. يمكن أن يكون التاريخ قد انتهى: لقد أثارت هذه الصيغة الكثير من الابتسام، لكنها كانت معبّرة

---

(121) Flammarion, 1992.

(أنجزت الترجمة إلى الفرنسية منذ سنة النشر في الولايات المتحدة). ومردُّ النجاح هو العنوانُ إلى حدّ كبير.

جدًّا عن عصرها، لأنه ما عاد يمكن تصوّر العالم على غير الصورة التي هو عليها. وعلى العكس من ذلك، فإن السعي إلى التفكير في تاريخانية البشرية على مستوى «العالم»، لكن ضمن أفق متعدد المراكز بواسطة جملة من الخرائط وليس بصنف واحدٍ منها، معناه إعادة منح هذه التاريخانية طابعًا إشكاليًّا، بما في ذلك عن طريق الرجوع إلى الماضي.

قد يكون التأكيد مفاجئًا. ويبدو أن اقتراح قراءات لمجتمعات بحسب تفاعلاتها يفضي بسرعة إلى الحتميّة وإلى اختزال هامش مناورة كل مجتمع، ونفي حرية كل فرد في نهاية المطاف. يُنظر عمومًا إلى الحتميّة بصفتها «نزولًا» في المقياس الجغرافيّ. وإذا ما كان كائن اجتماعيٌّ ما، مهما كان حجمه، مكرهًا بالسياق الذي يتحرك داخله، وهو سياق بطبعه أوسع نطاقًا منه، لأنه «يحيط به»، فسيكون بإمكاننا اعتبار ذلك الكائن محكومًا بالحتمية: من الفرد المحكوم بمحيطه الاجتماعي إلى الأمة المحكومة بالعولمة. وإذا ما نظرنا إلى ما أبعد، وهو المعنى الأكثر كلاسيكية «للحتميّة الجغرافية»، فإن أيّ كائن اجتماعيّ، بما في ذلك «العالَم»، يمكن أن يُحلَّل بوصفه تابعًا لمحيطه الطبيعيّ[122].

ويعني هذا نسيان حقيقة أن المجموع ليس حاصل الأجزاء، وإنما هو نسيج العلاقات القائمة بينها. وتعود هذه العلاقات كذلك

(122) إنه التفسير الشعبي لكن المتين ذلك الذي يختفي وراء التعارض «شمال- جنوب»، فالفقر الجنوبيّ هو نتاج ظروف الحياة والإنتاج في المنطقة المداريّة.

إلى سمات كل جزء من هذه الأجزاء. إن تحليل اعتمال المقياس الجغرافي هو كذلك «عملية صعود» أن نرى كيف يؤثر كل فرد اجتماعيّ (من كل الأحجام) في المجموع. وتوجد كلمة هي الفاعلون (بصيغة الجمع بالضرورة) اختزلت الانقلاب المنجز منذ عشرين سنة تقريبًا على الآليات التفسيريّة الكبرى، وفي مقدّمها الماركسيّة والبنيويّة. وفي الوقت الذي اتخذت كلمة «العالم» معنًى أكثر اكتنازًا، وموحيًا بالدخول في الشمولية (totalitarisme)، فإن هذه الشمولية أصبحت حاملة كل الشبهات، بدءًا بشبهة الكليانية. إن التحدي هو التفكير في الشامل من دون الركون إلى الحتميّة، واعتبار هذا نتاج الفاعلين (المجتمعات من مختلف الأحجام بما في ذلك مستوى الأشخاص) بمقدار ما هو نتاج المنطق الدّاخلي لهذا الشامل ذاته. إنها تفاعلات بين قِطع «العالم»، وهي عمليات «أفقية»، إذا جاز التعبير، في ما بين مستويات جغرافية، أو تبعيات متبادلة «عمودية»، وهي أخيرًا تفاعلات بين ديناميكيّات، وليست كلمة التعقّد هنا زائدة عن اللزوم، مع أنها جدّ مناسبة.

ويوجد جانب مهمٌّ يتمثل في ترك الممكنات مفتوحة، وصعوبة أي عرض تاريخي هو خطر الإيحاء بأن كل ما حدث كان ينبغي أن يقع بالضرورة. وهناك مثال بارز قد أسّس للعولمة منذ خمسة قرون، هو «الاكتشافات الكبرى»[123]. إن الملاحظة التالية ليست ما بعد - كولونيالية، إذ ليس المطلوب الوقوف عند الغرور الأوروبي الذي

(123) ليست هذه العبارة معاصرة بالمرة للأحداث الموصوفة. إنها اختراع من القرن التاسع عشر.

يوحي بأن الآخرين كانوا تائهين وأن المكتشفين عَثَروا عليهم، بل الأحرى الوقوف عند الشعور الضمني بأنه كان على أوروبا بالضرورة أن تكون الفاعل في عملية الربط هذه بين القارات. وبإمكاننا في الآن نفسه طرح فكرة أن الوضع كان ناضجًا في الشبكة الأوراسيّة وأن الطرقات الموجودة لم تعد كافيةً، وأن عولمةً محيطية كان لا بدّ من أن تحدث بطريقة أو بأخرى، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، كان بإمكان الآخرين من غير الأوروبيّين إنجاز تلك الروابط. لقد كانت السفن الشراعية الصّينية بلا ريب على قاب قوسين أو أدنى من اجتياز المحيطات بطريقة حاسمة. وإذا ما وسَّعنا الآفاق الكرونولوجية، فبالإمكان تصور سِيناريوات أخرى. قد أطالب صادقًا، بحساسيّة أقل حيال خطر حقيقي هو نفي الواقع الملموس (contrefactuel)، إذ لا يتعلق الأمر بكتابة حكايات لم تقع أو نسبة اكتشاف أميركا إلى اليابانيّين أو البولينيزيين أو الماليين، على رغم أن اتصالات قد تكون حدثت، وإنّما تصوُّر الإمكانات التي لم تُنجز إلا في شكل انسدادات وخيبات مبرمجة والشروع في كتابة تواريخ لـ«العالم».

وبإمكاننا ونحن مسكونون بكل هذا التردّد وكل هذا الحذر، طرح فرضيّة أن بالإمكان قراءة سمات المجتمعات، ومن بينها ديناميكياتها من خلال مواقع هذه المجتمعات. ويمكن أن يُفهم هذا المصطلح الجغرافي في الآن نفسه على أنه وضعيتها النِسبيّة مثلما قد تجلوها للنظر خريطة ما، وكذلك المستويات القياسية التي نستطيع بواسطتها مقاربة هذه المجتمعات. وتُتيح التفاعلات التي نَعتْناها منذ حين بالأفقية والعمودية، مَوْقَعة تواريخ هذه المجتمعات ضمن سِياقاتها.

يجب إكمال هذه الفرضية المصوغة على هذا النحو لأنها مفرطة في الحتمية، وذلك في معنى قراءة المقياس قراءة «نازلة»: إن السياق يفسّر العنصر الذي ينطوي عليه، إذًا يمكن في المقابل لسمات العلاقات بين المجتمعات أن تُقرأ ديناميكياتُها «العالميّة» انطلاقًا من الأدوار اللامتكافئة فعلًا لمختلف الفاعلين. وهؤلاء الفاعلون هم في الآن نفسه مستقلون ومُسيَّرون. إن أي عالم، وما «العالم» المعاصر سوى واحد من بين عوالم أخرى، ما هو إلا المجتمعات التي تكوّنه. كما أن تلك المجتمعات لا معنى لها من دون الأفراد الذين يُكَوِّنونها. وفي المقابل فإن الأشخاص في مجتمع ما، والمجتمعات في عالم ما، لا توجد إلا بحسب التفاعلات بين الذين ينتجونها. وهذا هو السبب الذي جعلني أبدأ هذه المحاولة بفكرة إنتاج الآصرة الاجتماعيّة، ويوجد هذا النسيج في مستويات المقياس الجغرافي كلها.

لِنأخذ مثالًا للعبة التفاعل منظورًا إليها بطريقة محدّدة أو غير محدّدة: الرأسماليتان الغربيّة والصينيّة. لقد رسمنا في هذا الفصل أعلاه بصفة أولية تاريخ أوروبا المهيكل، بلعبةٍ مقياسيّة بين مستويين اثنين: مستوى الدول ـ الأمم، والمستوى الشامل للفضاء الاقتصادي. لقد انجرّ عن هذا التباين إمكان إضفاء استقلالية قويّة على الدائرة الاقتصادية، لكن لم يتَحْ لأي دولة قطّ مهما قويت، إمكان تَعديل هذه الدائرة تعديلًا تامًّا. كان للنشاط التجاريّ أو الإنتاجي الحرية الجغرافية في الانتقال من مكان إلى آخر. لقد عملت العلاقة الاجتماعية جل الأحيان، وهي جزئيًّا ميزان قوى بين السلطة السياسيّة والسّلطة الاقتصادية، بحسب أوانٍ مستطرقة، وغالبًا ما أفضت إلى

نقلةٍ جغرافية. وقد ازدهر الفاعلون الاقتصاديّون الأساسيّون، أي عالم التجار والحرفيين، حيثما أمكنت إعادة تشكيل السّلطة لفائدتهم، بل حيثما أمكنهم الإمساك بهذه السّلطة لمصلحتهم. لقد سمح تشظّي أوروبا بوجود دول صغيرة تدوم زمنًا طويلًا نسبيًّا، وبخاصة منها المدن ـ الدول التي كان للتجار فيها القول الفصل. إن خط المدن الأوروبيّة القطريّ الذي يمتد إلى اليوم من إيطاليا الشمالية إلى الفلاندر (Flandres) هو وريث مسبحة من الأبنية السياسية الصغرى متنوعة التنظيمات المحلية، لكن سمتها المشتركة أنها لم تتحول أبدًا إلى دول ترابيّة قويّة. إن المدن الإيطالية، والكانتونات السّويسريّة، والإمارات الرّينانيّة، وفدرالية المدن المسمّاة بـ«الأراضي المنخفضة» (Pays-Bas)، هذه المسبحة هي الرحم الجغرافية للرأسمالية الأوروبيّة، وهنالك كان التجار مالكين زمام مصيرهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

وليس من الضرورة تصوُّر تاريخ فعلي مضاد ومعكوس، لأن هذا التاريخ قد وُجد محليًّا. إنها الصيرورة التي أضرّت بمدنٍ وبأقطار صغيرة عندما ألحقتها بها قوةٌ ترابيّةٌ جارةٌ أكبر حجمًا، فاضطرت الرأسمالية التجارية اضطرارًا في هذه المدن والأقطار، إلى تقديم تنازلات لقوى أخرى. لقد اضطلعت مملكة فرنسا جل الأحيان بهذا الدور. وعرف التاريخ الحضري المحلي لمدنٍ مثل ديجون (Dijon) وميتز (Metz) وبيزنسون (Besançon) ورانس (Reims)... مراحل مشابهة وإن لم تمرّ في وقت واحد: مرحلة رخاء اقتصادي مثلت فيها المدينة محطة بين إيطاليا و«الفلاندر»، ثم الانتماء إلى القطر الفرنسي الذي

فرض على المدى القصير تحويل وجهة الطرق في إطار النجمة القومية الممركِزة، والتقليص من أهميّة البرجوازية التجاريّة المحلية. ويمكن أن نتلمس هذه الصيرورة اليوم في المشهد الحضري. لقد ظهرت أول الأمر الفنادق القديمة والدّور التجاريّة ودور عِلْيَة القوم، وهي الأشكال المحلية للقصور الإيطالية الشمالية (palazzi) أو للمنازل الهولنديّة. وكل هذه البناءات ماثلة عمومًا في نسيج حضري معقّدٍ تُنَشِّطه ساحات صغيرة، ثم حلّ محل هذه البناءات عمرانٌ استعراضي بشوارع مستقيمة وميادين هندسية وملكية. وفي الأثناء انتقلت المسالك التجاريّة إلى الشرق أكثر فأكثر، بعيدًا عن قوانين الملك وجبايته.

لأجل هذا، كان لا بدّ أن توفر الجغرافيا الأوروبيّة فرصًا محلية. وقد تم ذلك بفضل نزعة انقسام الإمبراطوريّة المقدسة (الجرمانية) العاجزة عن التحكم في المدن الإيطالية والكانتونات السويسريّة. لقد سمحت السمة الجغرافيّة لأوروبا، وبُعدُها المتعدد المراكز وغياب سلطة سياسيّة متواترة على مستوى «القارة» وعلى المدى الطويل، بتطور الرأسمالية، أو على وجه التدقيق تطور الأصناف الاجتماعيّة التي كانت الفاعلة الرئيسيّة في صلبها، أي البرجوازيات التجاريّة وقواعدها من الحرفيّين. ولكي تتمكن هذه المجموعات الاجتماعيّة من الاستفادة من الديمومة، خلافًا للكثير من الفضاءات الثقافية الأخرى حيث لم تتمتع هذه الاستقلالية أبدًا بمثل هذه المدّة الزمنيّة، كان لا بدّ من وجود هذا التشكل الجغرافي المخصوص والمتعدد المراكز والمنتج لمقياس معقد مع مستويات متعددة تتيح هوامش محلية متعددة. كان المقياس بعبارة أخرى عامل ديناميكية وتغيير

وتحوُّل. ونستطيع طبعًا أن نُخضع كل هذا لقراءة مُمنهجة، فكلّما كان الانقسام يترسّخ، كان الفاعلون المستفيدون من ذلك يدعمونه. وكلما كان من الصعب معاكسة الاتجاه، خاصة عندما تتوافر لدولة ما قوة مهمّة وتتملكها الرغبة في توحيد أوروبا كلها أو جزء منها حولها، وقف في وجهها تحالف سائر الفاعلين الذي يواجهها بعناد وينتهي دائمًا إلى الانتصار عليها، مدعِّمًا التعددية المركزيّة، أي «محفل الأمم»، وكذلك القواعد الجغرافية لاقتصادٍ كان يستطيع بهذه الطريقة أن يستقلّ عن السياسيّ.

لقد نشرت أوروبا في «العالم» هذه البنية ثنائية المقياس، وذلك ببطءٍ منذ القرن السادس عشر، ثم بسرعة وعُنف خلال الفترة الوجيزة للسبق الأوروبيّ (1860 ـ 1914) الذي أصبح غربيًّا على نطاق واسع حتى أواخر القرن العشرين. ثمة عنصر مركزي في تغريب «العالم» هذا، هو فَرض البنية الدَّولَتيّة (étatique) التي يُفترض أن تكون قومية أيضًا، معيارًا وحيدًا للتنظيم المجتمعيّ. ومثّل التحرر من الاستعمار لحظة قويّة في انتشار هذا النموذج، ومن ورائه انتشار شكل من أشكال الأَوْرَبة (européanisation). وفي الآن نفسه، تمدّد المستوى الاقتصادي الأكثر شمولًا في «العالم» كله بشكل تدريجي، ممثلًا العنصر الأقوى لهذه العولمة. ومثلما هي الحال في أوروبا القروسطية وأوروبا الأزمنة الحديثة، فإن العالم الحالي منظّم حول تركيب من الفاعلين السياسيّين الذين ليس لأيّ واحد منهم القوة التي تمكّنه من ممارسة هيمنة عالمية لا ينازعه فيها أحدٌ. وسريعًا ما تبخّر الوهم في قوة عظمى وحيدة بعد نهاية الاتحاد السوفياتي. وتحمل الولايات

المتحدة الأميركية اليوم ندوبًا دائمة على المستوى المالي في الأقل، إذ اعتقدت أنها قادرةٌ على الاضطلاع بمفردها بدور شرطي «العالم». وعلى العكس من ذلك، تبيّن أنه لا يمكن التحكم في الرأسمالية العالميّة، إلى درجة تجعل العالم في خطر، نظرًا إلى أنّ الجغرافيا المتشظّية تمكّنها دائمًا من ممارسة سياسة فرِّقْ تسُدْ بين الأقطار: الدول الصاعدة ضدّ الدول الغنية القديمة، الملاذات الضرائبيّة ضدّ الدول الملتزمة بالمراقبة.

من الصعب تصوّر أن تصير الأمور إلى مآل آخر، وقد انتشرت في كل المجتمعات تدريجيًّا استقلالية الاقتصاد والإضفاء المتصاعد للطابع السلعي. وعلى رغم ذلك، يمكن التطور الاقتصادي الأكثر معاصرة أن يغيّر نظرتنا إلى الماضي. وبإمكاننا أن نستشِفَّ في الكثير من المجتمعات غير الأوروبيّة، في لحظات متنوعة من تاريخها، ديناميكيات اجتماعيّة تدعّم فيها شأن رأس المال وشأن المجموعات الاجتماعيّة التي تقف وراءه، في أشكال مغايرة إلى حدٍّ ما لما وقع في أوروبا وبخاصّة في مجال العلاقة بالدولة. إن التداخل بين البيروقراطية وأوساط الأعمال ليس أمرًا جديدًا بالنسبة إلى الصين، وقد اتضح، على سبيل المثال، أن ذلك تَمَّ في إمبراطورية سونغ (Song) في القرن الثاني عشر، كما أن الازدهار المشهود «لاقتصاد السوق الاشتراكي» يحمل الكثير من السمات القديمة. ولا شيء يمنعنا من الاعتقاد أن هذه الديناميكيات الهادفة إلى غزو العالم المعاصر، كان بإمكانها منذ بضعة قرون تدشين عولمةٍ مغايرةٍ للعولمة التي نشرتها أوروبا.

حتى نتدبّر العلاقات بين التاريخانيات والمقياس الجغرافي، نحن مزوّدون بمنوال جغرافي عَتِيدٍ نظّر له إيمانويل فالرشتاين (Immanuel Wallerstein) على أساس التعارض بين صنفين اثنين من العوالم: الإمبراطوريات والاقتصادات ـ العوالم. لقد أمّن فرنان بروديل الشهرة لشبكة القراءة هذه في الأجزاء الثلاثة لكتابه **الحضارة الماديّة** (*Civilisation matérielle*)[124]. يمكن القول على وجه السرعة، نظرًا إلى ذيوع ثنائي الطراز هذا، إن الأمر يتعلق بقطبين متعارضين في البنية المقياسيّة للمجموعات الاجتماعية الكبرى. فالإمبراطورية ـ العالم هي الجهد المبذول لتدعيم المستوى الأعلى في المقياس بكل أبعاد الاجتماعي: السياسي والثقافي (والطقوسي الديني) والاقتصادي، على حساب تعدّد المجتمعات التي يتعالى عليها. وفي المقابل، فإن الاقتصاد ـ العالم هو أوّلًا لعبةٌ بين مستويات المقياس، وقد وُضع هذا المفهوم في البداية لتطبيقه على المجموع الأوروبي من العصر الوسيط إلى القرن العشرين.

وبالنسبة إلى الصنف الثاني من التشكّل، فإن وجود مستوًى عالٍ، وهو ما نسمّيه بكل بساطة حضارة، أمرٌ لا يرقى إليه شك، لكنه لا يمتلك أي وحدة مرغوبٍ فيها، ولا سيما الوحدة السياسيّة. وقد يكون هذا وضع اليونان الكلاسيكية القديمة: اللغة نفسها (على رغم تعدّد لهجاتها في غياب سلطة تعديلية)، والنسيج الديني نفسه، ووعي جليّ بهويّة جماعيّة تجاه البرابرة، وعلاقات اقتصادية بينيّة وثيقة بين

---

(124) Armand Colin, 1979.

العناصر، أي بين المدن). وتوجد عوالم أخرى ذات طبيعة بَحْريّة جدًّا طابقت هذا النموذج، وبخاصة في شبه الجزيرة الهندية[125] أو في أرخبيلات المحيط الهادئ. ويجب عدم الاقتصار على عوالم الممالك البحريّة هذه، فخطر القراءة الحتميّة قد يعود سريعًا، ذلك أن الأواصر البحريّة في المقام الأول تنشئ في الوقت ذاته المجموع، وتنسج الاقتصاد ـ العالَم، وتُحدث التقطعات. إن تنظيمات من صنف الكونفدراليات، وهي كلمة مستعملة في الغالب للحديث مثلًا عن عوالم شعب المايا المتعاقبة (البيرو)، وبمثل ما يمكن أن نعيد بناءها، في أي حال، يمكن أن تُدرج ضمن فئة الاقتصاد ـ العالم. وعلى رغم أن استعمال هذه العبارة قد تكثّف كثيرًا، وصار إذًا من الصعب تجنُّبها، فإنها عبارة اختزالية إلى حدٍّ ما. وإذ نحتها فالرشتاين ضمن البارادیغم الماركسي، فإنها عبارة تبسيطية نوعًا ما، وتشوبها النزعة الاقتصادوية. ويبدو لي أن من الأفضل الحديث عن عالم متعدد المراكز. فكلمة العالم تشير بوضوح إلى الوحدة، لكن النعت يُبرز التشظي الجزئي أو الممنهج. لم يكن المجتمع الأصلي أي أوروبا من القرن العاشر إلى القرن العشرين فضاءً اقتصاديًّا فحسب، الأمر أبعد من ذلك. هي أوّلًا العالم المسيحيّ اللاتينيّ، وهو عالم ديني، ثم وقد داخلته العلمانية أو بالأحرى بسبب من تعَلْمُنِه ذاته، هو عالم ثقافي مشترك، على رغم الاندثار البطيء للغة المشتركة للنخبة، وهي اللاتينيّة.

(125) Denys Lombard, *Le carrefour javanais. Essai d'histoire globale*, Éditions de l'EHESS, 3 volumes, 1990.

إن السّمة الأولى للعالم المتعدد المراكز هي إذًا أن يكون بداهة مجموعة اجتماعيّة قابلة للتحديد، أي معرَّفًا ذاتيًا بسمات مشتركة معترف بها، مع افتقارها إلى بنية سلطوية مشتركة. والنتيجة أن آليات اتخاذ القرار الجماعي، أي السياسي، توجد في مستوًى أضيق وضمن العديد من الكيانات الجغرافية. والنموذج الأمثل هو تركيب الدول ـ الأمم الأوروبية كما تشكلت في القرن التاسع عشر. وتكشف هذه الكيانات نفسُها عن تشكلات متنوعة، كانت بالأحرى ذات توجُّه أحادي المقياس أو ممركزة مثل النموذج الفرنسي، أو هي تشكلات متعددة المقياس أو غير ممركزة مثل سويسرا. إن التوزع الجغرافي لهذه الفضاءات في مستوًى شمولي لعالمٍ متعدد المراكز هو مسألة جيوتاريخية مثيرة. لكن ما يهم هدف هذه المحاولة في الوقت الراهن هو أن لكل مستوًى من هذه المستويات (العالم، الأمّة، لكن كذلك المجموعات القومية الدنيا...) زَمنية خاصة بفضل استقلاليته ذاتها. وتشكّل العلاقات البينية لهذه التاريخانيات، أفقيًّا بالتجاور وعموديًا بين المستويات، نسقًا ديناميكيًّا معقدًا وغير مستقر يكون أحد عوامل التغيرات التراكمية.

ولمثل هذا النسق الزمني، مظهرٌ جغرافيٌّ أساسيٌّ هو قدرته على الانتشار وعلى التوسّع مكانيًّا. إن غياب التعديل المؤسّساتي على أعلى مستوًى مكانيٍّ يقلّص كثيرًا مدى البعد وأثر الكبح الذي يسببه، في صلب إمبراطورية ما، الجهدُ الدائم لمراقبة الهوامش. أما إمكانيّة التوسّع، فإنها تنطوي في المقابل على خطر التشظي. وإذا ما دفعنا بالآلية إلى أقصاها، فإننا نعود إلى الفصل الأول: تصبح

الأجزاء مستقلة ذاتيًا ثم مستقلة تمامًا، وتنتهي إلى تشكيل عوالم متباينة غير عارفة بأصولها المشتركة. إنه تاريخ مجمل البشريّة حتى انطلاق الصيرورة المعاكسة، صيرورة إعادة نسج العلاقات البينية، أي العولمة التي تُفضي فعلًا إلى اقتصاد - عالَم، أي إلى مجموعة متعددة المراكز لكن على مستوى العالم المأهول أي العالم. وإذا كانت دينامیكیة الانتشار - التجزّؤ تظل أقل قوة من نسج الوحدة على أعلى مستوى وخاصة ديموغرافيًا وثقافيًا واقتصاديًا، وإذا ما واصل العالم بقاءه بصفته مجموعةً مكانية وحيزًا ثقافيًا، فإن التعدديّة المركزية ستتعمق بوصفها نسقًا نشيطًا بدرجة ملحوظة. إن العلاقة النسقية (relation systématique) بين التشظي واستحالة قيام الإمبراطوريات والانتشار تُضاعف أشكال ديناميكيات التغيير. ويوجد مظهر غير مستقر على وجه الخصوص، أي حامل للتغيير، هو إمكان وجود أماكن تُتيح باستقلالها الجغرافي، إضفاء استقلالية على بُعدٍ ما من أبعاد الاجتماعي وبخاصة على الاقتصاد، لقد كان ذلك كما رأينا جغرافية نشوء الرأسمالية في شكلها الغربي.

يجب قَلْبُ كل العلامات داخل إمبراطورية ما، فَفُرص إقامة الاستقلالية الذاتية، سواء أكانت تهمّ مجموعات فرعية مكانية أم فئات اجتماعيّة أم أبعادًا معيّنة من الاجتماعي، مكبوحة الجماح قدر الإمكان وباستمرار، وذلك تحديدًا لأن هذه الأشكال المختلفة من الاستقلال الذاتي أشكال متطابقة، إذ تجسّد طبقة اجتماعية ما مظهرًا من مظاهر الاجتماعي، وتفترض وجود أماكن تُموضِع فيها هذا التجسّد، هكذا كان في تاريخ أوروبا والرأسمالية الغربية حال

المدن ـ الدول التجاريّة ثم الدول ـ الأمم الأكبر حجمًا لكن من غير الدول الكبيرة جدًّا قط. وتتجلى النزعة إلى التجمع على أعلى مستوى من عالم إمبراطوري ما، في وجود مدينة متروبول أو بعض المدن الإمبراطوريّة الكبيرة جدًّا ذات الموقع المركزيّ والمقترنة بشبكة سيطرة على الأراضي المحيطة بذلك المركز. إن النموذج الأمثل للإمبراطورية وكذلك أصل الكلمة ذاتها: روما، يطابق طبعًا هذا المنوال، وهو ما يدل على أن البحر لا يفرز آليًّا اقتصاداتٍ ـ عوالمَ بَحْريّةً، فالمتوسّط (Mare nostrum) كان فضاءَ عبور بَلْوَرَ إلى حدٍّ كبير الشكلَ الذي اتخذته الإمبراطورية الرومانية. إن إمكانات الاستقلالية الذاتية مكبوتة نسقيًّا، سواء صدرت عن مجموعات فرعيّة جغرافية أو عن فئات اجتماعيّة. والنتيجة هي أن بُعدًا من أبعاد الاجتماعي، وبخاصة الاقتصاد، لا تتوافر له إلا فُرص ضئيلة لكي يوجد طبقًا لمنطق معيّن، ويظل محشورًا بقوة(126) في الكل المجتمعيّ. آنذاك يكون شكل التاريخانية الإمبراطوريّة عكس شكل العالم المتعدد المراكز، فتوشك إعادة الإنتاج أن تتفوق على التغيير، ونقول توشك لأنه إلى حدّ ظهور العالم الذي وصفه أورويل (Orwell)، على افتراض أنه سيظهر يومًا، لم توجد قط إمبراطوريّة غير منضوية في فضاءٍ من مستوى أعلى. والإمبراطوريات الأكثر نموذجية مثالية: روما والصين، كانتا فعلًا متصلتين إحداهما بالأخرى، ولم تكونَا الفاعلتين الوحيدتين في شبكة العالم القديم منذ ألفي سنة. ولا ننسَينّ من بين

(126) «محشور» (Enchâssé) هي الترجمة الأكثر انتشارًا لتعبير *embeded* الذي استخدمه بولاني للإشارة إلى غياب الاستقلالية الذاتية للاقتصاد في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، ومن هنا صعوبة تعريفها في النظرة العلميّة.

هؤلاء الفاعلين إيران والهند الشمالية بصفتهما مواقع إمبراطورية تتكرر باستمرار. وبالإمكان إذًا مقاربة أي إمبراطورية بوصفها مجموعًا فرعيًّا من اقتصاد ـ عالَم، وكما قال جان باتيست ديروزيل (Jean-Baptiste Duroselle): «كل إمبراطوريّة إلى زَوالٍ»[127].

إن الثنائي المفاهيمي مفيدٌ على هذا النحو، بصفته شبكة قراءة في الوقت ذاته لكل واحدة من التشكلات التاريخية وللمجموعات التي يمكن أن تبعثها هذه التشكلات إلى الوجود. وينزع كل كائن جغرافي إلى أن يكون الاثنين معًا، أي محكومًا على الدوام بالانقسام واتخاذ طابع بابليّ، ومن ثم الانتشار، وفي الوقت ذاته بنسج الآصرة الاجتماعيّة على المستوى الشامل وبناء اتساق منظوميّ. وتدفع النزعة الأولى نحو التوسّع الجغرافي وتكاثر المستويات وتنوع أبعاد الاجتماعيّ. أما الثانية فتدفع نحو الاستقرار الترابي وتبسيط المقياس، أي اعتبار الاجتماعي كُلًّا لا يتجزأ (holisme social). ولكي نبالغ في التبسيط، بإمكاننا الذهاب إلى حدّ القول إن الحركة في اتجاه التعقّد تكون ناحية التغيير، وأن الحركة نحو التوحيد تكون ناحية إعادة الإنتاج. وهكذا، من وضع الوجه والقفا للشكل المكاني (بالإمكان تبسيط الإمبراطوريات والاقتصادات ـ العوالم برسم بيانيّ) مررنا إلى شريكين زمنيّين. إنها في الحالين، أزواج منطقية، ولا أحد يستطيع أن يفرض غَلَبَتَه بصفة دائمة، والتصلب الإمبراطوري إذا ما بلغ أقصاه، يصبح قاتلًا، فهو يجمّد الاجتماعي ويكلّسه. أما تكاثر

(127) *Tout empire périra. Théorie des relations internationales*, Armand Colin, 1992.

التعددية المركزية، فمنتجٌ للطاقة الخلّاقة، لكنه باعث أيضًا على التشتت والخلافات والنزاعات والانفجارات.

وليس هذا التمازج بين المكان وزمن المجتمعات ومقاييسها وأحجامها غريبًا عن الجهد المبذول لِتنسيب «حقول الصلاحيّة» التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني. إن في إنتاج أطرٍ مكانية ـ زمانية للتجانس الاجتماعي بطريقةٍ فكريّة، وفي إنتاج العلب الذهنية التي يظل مضمونها ضمنيًّا متجانسًا من دون تنوُّع أساسي في المكان والزمان لكي يكون بالإمكان تحليل الواقع الاجتماعي بالانطلاق من إمكان تسميته، شيئًا من الطابع الإمبراطوريّ. وبالمثل، فإن افتراض التعدد ولعبة الفاعلين المفاجئة دائمًا، معناه قبول النزاع الدّائم الذي يصبح إذا ما بلغ حدّه، بمثابة التدمير الذاتي فكريًّا.

الجغرافيا الهنديّة والمقياس الأوروبيّ

للثنائي الزمني: إعادة الإنتاج/ التغيير، جغرافية معيّنة. أمّا فضاء التشكّلات المكانية فهو تاريخيّ. إن إعلانًا في مثل هذا المستوى من التعميم، لا يمكنه إلا أن يظل بلا معنًى. وعلى رغم ذلك، من الضروري التذكير بهذا الأمر. لنأخذ مثال الهند التاريخيّة. إن الحديث عن التاريخ الهندي يبدو أمرًا مفروغًا منه. والمؤلفات عن الموضوع كثيرة. لكن هذا يقتضي أوّلًا أن تكون فكرة الهند صالحة على الأقل لمدة طويلة نسبيًّا[128]. ونحن نعرف جيّدًا أن مجتمع آشوكا (Ashoka)

(128) Immanuel Wallerstein, *Impenser la science sociale. Pour sortir du XIX^e siècle*, PUF, 1995.

(القرن الثالث قبل عصرنا) مغَاير جـدًّا لمجتمع أنديرا غاندي (Indira Gandhi)، وعلى رغم ذلك فإن نعتنا من دون أي حرجٍ المجتمعَين بأنهما هنديّان، يفترض أن لهما قاسمًا مشتركًا.

وهناك حلّ سهل يتمثل في إبـراز عامل الانسجام واستعمال القطر الترابي استعمالًا ضمنيًّا جل الأحيان، وكأنه واقع دائم. إن الهند، وتكاد تتملكنا الرغبة في القول: منذ الأزل (على مستوى التاريخ البشري)، هي ما هو قائم من الهيمالايا إلى النقطة الجنوبيّة للديكّان (Dekkan). الحدود غائمة طبعًا، ويمكن الخوض في أمرها (فهل يمكن أن نضم إلى الهند سريلانكا أم لا؟ أو أن نزحزح الحدود شبه القاريّة إلى الشرق وإلى الغرب؟... لكن طيف الهند وقد رُسم بالخطوط العريضة لا يمثّل في ما يبدو مشكلة)[129]. ويؤدّي القطر الترابي دور الحاوي والصندوق اللذين ينصهر فيهما المجتمع. وإن نحن لم نقبل هذا الحكم الماقبليّ ذا النزعة الحتميّة، علينا أن نتحمّل مسؤولية الطابع التاريخي، لا فقط للحدود كما هي مرسومة، وإنما على وجه الخصوص لوجودها نفسه. سيكون من العبث أن ننسى أننا حيال شبه جزيرة مغلقة بسلسلة جبلية (وما أدراك ما هذه السلسلة) وتنطوي على إمكانات استقلالية المجتمعات التي تعيش فيها. والطابع شبه الجزيري للهند هو ما تعنيه بالضبط عبارة «القارة الدنيا» (sous-continent) وهي عبارة إنكليزية رديئة، كان من الأسلم

(129) وصل الأمر إلى حدّ تأليه هذا الطيف، فمعبد بارات ماتا (*Bhârat Mata*) (أمّنا الهند) في بيناريس (Bénarès) مقام حول خريطة كبيرة ناتئة لشبه الجزيرة الهنديّة.

ترجمتها بـ «شبه قارة»[130]. لكن يمكن أن ندافع، اعتمادًا على بعض الحجج، عن فكرة أن الإمكان الكامن رؤيةٌ تستعيد الماضي جزئيًا. إن الحدود بين العالم الهندي والعالم الفارسي وامتداداتهما في آسيا الوسطى، كانت متحركة جدًّا ومعقدة ومهجّنة. لقد بُني عدد من التشكلات التاريخية بطريقة قاطعة قياسًا على هذه الحدود (مثال إمبراطورية كوشان Kushan في بداية عصرنا، أو الغزنويّين في القرن الحادي عشر أو المغول الأوائل)، فنفهم أن جغرافية آسيا الجنوبيّة كان يمكن أن تختلف تمامًا.

هذا العالم الهندي الذي حدوده دولة تاريخية شبه معاصرة مُسقطة على الماضي إسقاطًا مفرطًا، يختلف جدًّا في شماله الواقع في السهل الهندي ـ الغانجي وهوامشه، وفي جنوبه الممتدّ إلى ما وراء نهر غودافاري (Godavari). كانت الإمبراطوريات الكبرى شمالية حتى عندما يبدو لنا أن طابعها الهندي أكثر نقاوة من تلك التي قامت على الأراضي التي نَصِفُها اليوم بأنها إيرانية أو آسيويّة وسطى كإمبراطورية الغوريديّين (Ghurid) في القرن الثالث عشر أو المغول بدءًا من القرن السادس عشر. فكل هذه الإمبراطوريات احتفظت بمركز ثقلها في السّهل الهندي ـ الغانجي، أما تاريخ جنوب ديكّان فهو شيء آخر، ففي القرن السابع على سبيل المثال، عندما

(130) يلاحظ فرانسوا دوران داستِس (Francois Durand-Dastès) في المجلد عن الهند ضمن الجغرافيا العالمية (*Géographie universelle*) التي أشرف عليها روجيه برونيه (Roger Brunet) (Belin, 1995)، أن قولنا «شبه القارة» (quasi-continent) قد يكون ترجمة أفضل لعبارة (*the Subcontinent*).

كانت إمبراطورية هرشا (Harsha) تمتد من دلتا الغانج إلى دلتا نهر السند، كان جنوب ديكّان منقسمًا إلى ممالك مزدهرة، وهي ممالك كالوكيا (Calukya) وبالّافا (Pallava) وسيرا (Cera)... ثمة مثال آخر من بين الكثير من اللحظات الممكنة هو سلطنة دلهي التي دامت من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر، والتي لم تمتد أبدًا على كامل شبه الجزيرة، ولم تحصل إلا على تبعيّة رخوة من الممالك الأقل قربًا من الجنوب (كاكاتيا Kakatiya، وهوسالا Hoysala، وكولا Cola...) وهي لم تبلغ الجنوب الأقصى (باندیا Pandya، وإمارات ساحل مالابار Malabar، حيث أرسى البرتغاليّون في أواخر القرن الخامس عشر). وإذا كان شمال الهند مكانًا لمعاودة الإمبراطوريات، فقد مثّل الجنوب مقابل ذلك تشكلًا دائمًا لعالم متعدد المراكز.

إن خريطة «العوالم» ليست إذًا ثابتة. وتمثيلُ الحضارات في خرائط في الأمد الطويل، هو دومًا عملٌ عنيف، وإسقاطٌ على الماضي لتقسيمٍ قائمٍ في الحاضر، ومجموعةٌ من المفارقات. وعلى رغم ذلك، وحتى عندما يبدو الاستقرار الترابي في قلب عالمٍ ما مضمونًا على المدى الطويل (وهذا لا يعني أن هوامشه كذلك)، فإن تاريخ هذا التشكل الجيوتاريخي يمكن أن يظهر بمظهر التناوب بين مراحل إمبراطورية ومراحل متعددة المراكز[131]. ويمثّل تاريخ الصين بلا جدال أحسن تجسيدٍ لهذا السّيناريو، فاللحظات القويّة

(131) *Lieux d'Histoire*, Reclus/La Documentation française, 1996.

الممثلة بسلالة عتيدة (الهان، التانغ Tang، المينغ Ming، لكي لا نذكر إلا السلالات الأكثر عملًا على التوحيد الترابي) تناوبت مع مراحل انقسام كانت تحمل في الماضي تسميات ذات دلالة في الغالب («الممالك المقاتلة» من القرن الخامس إلى القرن الثالث قبل عصرنا، و«الممالك الثلاث» من القرن الرابع إلى القرن السّادس، و«السلالات الخمس» في القرن العاشر).

وأخيـرًا، يمكن استكشاف مسلكٍ أخيرٍ للمزج الممكن بين الاتجاهين: الاتجاه «الأحـادي» والاتجاه «التعدّدي» (السُّلَّمي والخطيّ وذو الأبعاد)، وهو مسلكٌ مختلف التشكلات في عالمٍ هو نفسه متعدد المراكز. ففي أوروبـا، يوجد ثنائي بيداغوجي جدًّا هو فرنسا وألمانيا. أما على المستوى الشامل، أي على مستوى القارة، فإن بنية الاقتصاد ـ العالَم جليّة على الأقل بالنسبة إلى الإمبراطورية الكارولَنجيّة. صحيح أن إيمانويل فالرشتاين قد شيّد هذا المفهوم لمقاربة هذه الحالة الخاصّة أوّلًا، إلا أن مكوّنات التركيب الأوروبيّ يمكن أن تتخذ أبنية مختلفة جدًّا، فتاريخ ألمانيا تاريخ أمّة هي نفسها متعدّدة المراكز، أي فدراليّة، والإمبراطوريّة المقدسة (الجرمانية) ـ ومهما كانت جهود الأباطرة ـ ما انفكت تتجزّأ، وقد فقدت جهاتٍ بأكملها: إيطاليا الشمالية، والكانتونات السويسريّة، والبلدان المنخفضة، والجزء الغربي الذي أصبح فرنسا الشرقية... وفي ما بقي من الإمبراطورية، التي يناقض اسمها الاستعمال الذي مارسناه هنا، كان التشظي هو القاعدة حتى القرن التاسع عشر، ولم يبدأ التوحيد انطلاقًا من الهامش البروسي إلا في القرن السّابق.

في مقابل ذلك، أظهرت نوستريا (Neustric) القديمة ديناميكية داخلية أكثر وحدويّة. ومملكة فرنسا، حتى وإن كان ينبغي لنا الحذر من قراءةٍ ارتجاعية لعمل «الملوك الأربعين الذين صنعوا فرنسا» كما كانت الدعاية تروّج، قد كان لها تاريخ من الكثافة ومن توسُّع السّلطة المركزية والتوحّد، أو بعبارة أخرى، كانت لهذه المملكة صيرورة طويلة من تبسيط السلَّم الجغرافي وبلورة ديناميكية واحدة يمكن أن تصبح هيستوريوغرافيا أحادية الخط، أي تاريخًا «لفرنسا»، وتاريخًا لصعوبة تحرر الاقتصاد، أي صفات إمبراطوريّة ـ عالَم. أمّا «الإمبراطورية» الألمانية، فقد عاشت ـ على العكس من ذلك ـ لُعْبَةَ مقياس أكثر تعقيدًا. وليس من الغريب أن المدن ـ الدول الخاضعة لهيمنة التجّار قد ازدهرت في الغَرب الألماني وإن أدى بها ذلك إلى الانفصال (من البلدان المنخفضة إلى إيطاليا الشمالية مرورًا بسويسرا). ولا يمكن لِلهانس (Hanse) أيضًا أن تكون فرنسيّة، ففي عالم متعدّد المراكز بإمكان قِطَع مستوى ما دون العالَم (infra monde) ـ أي الأمم الأوروبيّة ـ بدورها أن تصبح ذات مميزات تجعلها تَرنو إما إلى «الإمبراطوريّة ـ العالَم» وإما إلى «الاقتصاد ـ العالَم»، أي تجعلها تخضع حتى للمراوحة بين المنوالين.

تشكّلات جغرافيّة وتاريخيّة

إمكانات التوتر الثلاثة بين التشكُّلين الجيو ـ تاريخيين: التشكل المتعدّد المراكز والإمبراطورية، ليست متناقضة، بل العكس هو الصحيح، فهناك تمازج بين التفاوتات المكانية والتناوب

الكرونولوجي للتشكلات أو التناوب بحسب مستويات المقياس. فألمانيا لم تتحول إلى اليوم دولة متعددة المراكز وبإمكانها أن تعلن نفسها إمبراطوريّة [(Reich) رايخ]. إن الحدود تتحرك وتتمدد أو تتراجع، والمواقع نفسها تغيّر من نسقها المكاني. إن عناصر التركيب الجرماني قادرة على تطوير ديناميكية إمبراطورية: إنه التاريخ البروسي، وتتيح هذه التوترات بين التبسيط والتعقد، شبكة قراءة جغرافية في الزمن، أي نوعًا من طريقة الاستعمال لفهم الأطلس التاريخي: هذا ما شرعنا في بيانه في الفقرة السّابقة، لكن هذه التوترات تمثّل كذلك إمكان إنجاز تحليل تاريخي متعدّد، ومتعدد المسارات على وجه التدقيق، بشرط أن يكون دائمًا وفي الآن نفسه تحليلًا جغرافيًا.

لنحذر من الأمر المتمثل في ميل ذاكرتنا الجماعيّة إلى التبسيط، أي إلى الإمبراطورية، والأمثلة كثيرة. إن ذكريات الغَربيّين متعلقة في التاريخ الصيني ببعض الأسماء، وهي أسماء السلالات التي ذكرناها أعلاه في هذا الفصل، فمن يمتلك - باستثناء الاختصاصيّين طبعًا - بعض الومضات عن تاريخ شبه الجزيرة الهنديّة وأندونيسيا وماليزيا الحاليتين على رغم أهميّتهما في تنقلات العالم القديم؟ ومن يعرف على سبيل المثال سريفيجايا (Srivijaya)[132]؟ ولكي نعود إلى حالة

(132) سريفيجايا: مدينة - دولة في جنوب سومطرا، بين القرن السابع والقرن الثالث عشر، وكانت تسيطر على النشاط البحري لمضيق مالاقا (منذ ذلك التاريخ!)، ونحن نعرفها من خلال كتابات منقوشة باللغة الماليزيّة القديمة، لكن كذلك من خلال نصوص عربية وصينية.

كنا عرضناها أعلاه، فإن لتاريخ شمال الهند صدًى أكبر ممّا لتاريخ جنوب الهند المعتبر معقدًا على ما يقال. وتشكّل الإمبراطوريات الكبرى، وبخاصة في أوج فترات حكمها، أرصفة حاجزة قوية في الذاكرة، ونتوءات في مشهد الذاكرة الجماعيّة لـ«العالم».

وتعطي السياحةُ صورةً مضخّمة لانعدام التناظر في الرؤى الارتجاعية للبشريّة. ولا بدّ من القول هنا إن المنطق الإمبراطوري بما يبذله من جهدٍ لتدعيم أعلى مستوى في سُلّمه، يخلّف في الكثير من الأحيان آثارًا مشهودة ومعالم وظيفتها فرض تلك المرتبة الجغرافية الإمبراطورية. وقد أصبحت تلك الآثار المعالم أطلالًا مشهودة: الأهرامات المصريّة، والكوليزيه، وتاج محل، والمدينة المحرّمة، والسور العظيم، وكوزكو (Cuzco)، ومساجد جنّيه (Djenné)... إن إبراز فرنسا من خلال باريس لا يشذّ عن هذه القاعدة. ليس بإمكاننا أن نأتِيَ فعلًا على كل المنشورات الدعائية لوكالات الأسفار، لأن تراكم الثروات عندما تكون تمظهراته قد حوفِظ عليها في شكل مواقع بارزة في الفضاءات المتعددة المراكز، يمكن أن يكون مغريًا جدًّا. ولا ينقص البندقية أو أمستردام الجمال ولا الزوّار، لكن فضلًا عن كون الأمر لا يتعلق بمعالم كبيرة مشهودة، وإنما بمشاهد حضرية مزدانة بنفائس فنية، فإننا نجد عسرًا أشد في ضبط قائمتها، بخاصة عندما تكون بعيدة في المكان وتكون جغرافية ذاكرتنا إجمالية أكثر فأكثر.

ويتجلى الامتياز في مجال الذكريات الجماعيّة الذي تَستفيد منه التشكلات المبسّطة للاجتماعي، في المجال الهيستوريوغرافي

كذلك. إن على سرديّة العالم المتعدد المراكز أن تنظِّم ديناميكيات كثيرة غير متناغمة أغلب الأحيان، في خريطة ذات هندسة متغيّرة باستعمال تقسيماتٍ للاجتماعي تتطور وجاهتها من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر. وعلى العكس من ذلك، فإن الفئات المكانية والاجتماعيّة في «إمبراطورية ـ عالم»، مع بقائها تاريخية طبعًا وخاضعة للتغيير، هي أقل قبولًا للمبادلة بمثيلاتها. وبعبارة أخرى، إن التاريخ أسهل كتابة عندما يكون أكثر أحادية في المسار. وها هنا نقف على صعوبة إبستيمولوجية في مجال التفكير في التاريخ الأوروبي، من بين صعوبات أخرى.

ويوجد مشكل كتابةٍ يَرسم كاريكاتوريًّا بشكل معبّر صعوبةَ تحديد الطابع المتغيّر لديناميكية الاقتصاد ـ العالم، وهو الإفريز الكرونولوجيّ (خط الزمن). إنه التعبير المرئيّ عن الخَطيّة. وفي العموم يُرسَم هذا الإفريز من اليسار إلى اليمين أي الاتجاه الزمني للكتابة الأوروبيّة (وبعض الكتابات الأخرى) مثل رسم الإحداثي الأفقي (abscisse)، ونادرًا ما يُرسم من أعلى إلى أسفل. إن الذهاب من الماضي إلى الحاضر ومن أسفل إلى أعلى، يفترض رؤية جيولوجيّة وتنضيدًا نادرًا ما يُستعمل خارج الأركيولوجيا. الأمر يتعلق هنا بإخراج معاينة لا بإعادة بناء تطوّر ما، لكن السلّم البياني في كل الحالات سُلّم خطيّ، والإفريز هو طريق واحدة ومستقيمة. وفي إطار الرؤية السُّلالية (الجينيالوجيّة) أحيانًا، تُرسم التفرّعات وحتى مواقع الاقتران. وتبدأ الصعوبة ما إن نرغب في إعطاء بعض الوزن لمحور الاستدلال الآخر، المتعامد على محور الزمن، في الخط

البياني المرسوم هكذا. وعادة ما يكون الرسم مكانيًّا. بيد أن الامتداد المرسوم على الخريطة، أي كيفيّة التفكير في مساحة الأرض، هو نفسه ذو بعدين. وإن لم نفكر في إفريز فوتوغرافيّ ثلاثيّ الأبعاد (وقد لا يكون ذلك كافيًا)، سريعًا ما نكون مجبرين على القبول بتقطعات في الكتابة تقوم بفصل امتدادات الواقع بعضها عن بعض. وأن تكون تقسيمات الفضاء العالمي الأقدم، أي القارات العجوز الثلاث: آسيا وأوروبا وأفريقيا، قد جرى اختراعها وكأنها بَتَلات زُهور (يبدو أن الإغريق ثم العرب تحدثوا عن «مناخات» وعن زوايا) مرسومة انطلاقًا من الموطن القديم في الهلال الخصيب (أورشليم في خرائط العالم القروسطية)، فإن ذلك لا يبسّط كتابة الأفاريز، وبما أنه لا يمكننا وضع ثلاثة أفاريز متراكبة ومتصلة، فإن فضاءات مثل العالم الروماني أو الإمبراطورية التركية ستجد نفسها محكومة بالتقطع المكانيّ.

ليست كتابة الإفريز الكرونولوجيّ سوى مشكل صغير يتعلق بالرسم البياني، إلا أنه يكشف جيّدًا عن الصعوبة في رسم ديناميكية البناءات الاجتماعية التي تتطور مكانيًّا. وحتى إن رسمنا أفاريز ذات تفرعات معقدة ومَجارٍ متشابكة كما نقول عن فيضانات المجاري المائية، فإننا نصطدم دائمًا بفكرة مكشوفة وخاضعة لإكراه بُعْدَي الهندسة المسطّحة، كما هي الحال في الخريطة. إن البساطة، الظاهرية على الأقل، للتاريخ الأحادي المسار تجعل من الصعب جدًّا أخذ التشكّلات المتعددة ومختلف المستويات السُّلَّمية في الاعتبار. وهذا ما تعكسه مخططات الأطالس التاريخية، فهي إما تستطيع أن تُبرز

الكرونولوجيا التي يُفترض أنها شاملة[133] لكن مع فرض تقسيمات كرونولوجيّة لا تكون وجيهة إلا بالنسبة إلى بعض المجتمعات، أو أنها تتبع تطورات أكثر محليّة عبر مجموعات قاريّة خاصة، وهو ما يعني جعل هذه التقسيمات المكانية ذات طابع لازمني.

ثمة فعلًا كتبٌ مهمة من بين المنشورات الحديثة باللغة الفرنسيّة، تنسب نفسها بصفة مشروعة إلى التاريخ الشامل، لكنها تتصرفُ بحذر في مسألة المكان والزمان. هكذا يقتفي كتاب **تاريخ العالم في القرن الخامس عشر** (*Histoire du monde au XV^e^ siècle*)[134] الروزنامة سنة بسنة، من عام 1378 (الانشقاق الكبير للعالم الغَربي) إلى عام 1520 (تتويج شارل الخامس) مرورًا بسنة 1405 (وفاة تيمورلنك) أو عام 1439 (هزيمة تومو Tumu وهي تحديدًا في الصين). إلا أن هذه اللوحة الجداريّة الكرونولوجيّة (زمن العالم) ذات السلّم الشامل،

(133) من بين الأطالس بالفرنسيّة الموجودة حاليًا في السوق، يعتبر أطلس برتان (Bertin) أجود من الآخرين في مجال احترام الكرونولوجيا (Jacques Bertin, *Atlas historique universel. Panorama de l'histoire du monde*, Minerva, 1997).

ومثله أطلس بيار (فيدال ناكيه Pierre Vidal-Naquet) الذي يوضع في الأسلوب نفسه (*Atlas historique. Histoire de l'humanité*, Hachette 1987).

وعلى العكس من ذلك، فإن أطلس دوبي أكثر غموضًا: (*Grand atlas historique*, Larousse, 1978)، فقد فضّل كرونولوجيا («العالم القديم حتى عام ألف» أي في الواقع التاريخ القديم المتوسطيّ) ثم استعرض القارات التي قسّمها بدورها إلى جهات أو إلى دول كبيرة.

(134) Patrick Boucheron (dir.), *Histoire du monde au XVè siècle*, Fayard, 2009.

مسبوقة بدراسة بحسب الجهات: «أقطار العالم الترابية». إن المشكلة كلها تكمن في دراسة التقسيمين بالحركة ذاتها.

مقياس العالم: نحو إقليم (ومن ثَمَّ نحو تاريخ) عالميّ؟

يرتكز التضادّ الذي حلّلناه بين الفضاءات ـ الأزمنة الإمبراطورية والفضاءات ـ الأزمنة المتعددة المراكز، على فرضية بسيطة: كلما ازداد التعقد كانت التاريخانية إلى جانب الديناميكية، أي إلى جانب التحول والتغيير. وعلى العكس من ذلك، كلما كانت المجموعة الاجتماعية تنزع إلى عدم التعقّد (يصعب استعمال كلمة التبسيط، لكن لا يبدو لي خطأ القول إن المنطق الإمبراطوري منطق أقل تعقيدًا) اتخذت التاريخانية شكل إعادة الإنتاج. ولا يتعلّق الأمر هنا أيضًا بتعارض ذي قطبين: إعادة إنتاج ـ تحوّل، ذلك التعارض الذي لا يشير إلا إلى ثنائي متناقض الاتجاهات، وإلى توتر دائم مثل ذلك القائم بين المقياس ذي السُّلم الواحد والمستويات المتضاعفة، بين الخريطة الموحَّدة والتركيب، بين الانتشار والرسوخ في الإقليم الترابي.

نستطيع أيضًا الجمع بين هذه الثنائيات أو الفصل بينها، إن الأمر يتعلق بأن حركة التوتر نفسها بين قطبين لا يستطيع أي تشكُّل تاريخي أن يجسدها تجسيدًا مقنعًا. وهذا من حسن الحظ بكل تأكيد، ونحن لا نجدها إلا في اليوتوبيات، لكن هذه الأحلام القاتلة جل الأحيان قد أنتجت مواهب على امتداد التاريخ البشري. وتنزع المشاريع الطوباويّة الأكثر بداهة، من المدينة الأفلاطونية حتى

اندثار دولة الحلم الشيوعيّ، إلى مثال أعلى قائم على التبسيط والتوحيد. وقد ظهر الكثير من الفاعلين من محاكم التفتيش إلى الخمير الحمر الذين حاولوا إعادة صنع شعب يتصف بالكمال، إلا أن اليوتوبيا العكسيّة أي فقدان النظام، لا تقل خطورة. لقد وُجدت الفردانية المدفوعة إلى أقصاها في حركات ألفيّة أخرى، ومثّلت شكلًا أقصى للحلم بمجتمع ليبراليّ من دون دولة ومن دون قانون، حيث لا يكون لحريّة الوجود ما يكبحها، بما في ذلك كابح احترام حرية الآخرين.

ويمكن اختزال الفرضية المطروحة في هذا الفصل بطريقة مكثفة جدًّا: كلما كان التعقّد شائكًا، كانت التاريخانية قويّة، والعكس صحيح أيضًا. وقد استطاعت أوروبا المتعددة المراكز أن تكون في لحظات معينة أكثر ديناميكية (هل نجرؤ على القول: أكثر تاريخية؟) من إمبراطوريات أكبر حجمًا وتأثيرًا بحكم مؤشراتها الديموغرافية أو الاقتصادية. إن مركّب «انتشار ـ تَشَظٍّ ـ ديناميكية» الذي يسِمُ المدى الطويل للتاريخ الأوروبـي من القرن العاشر إلى القرن العشرين، ليس طريفًا، وإنما الطريف ديمومته ومثابرته، لأن مثل ذلك المزج عادة ما يكون هشًّا. إن تعدّد المراكز يعني بروز وضعيّات تناحريّة دائمة وإن كان توازن القوى في الغالب قـادرًا على إيقاف اللجوء إلى السّلاح. إن الاقتصاد ـ العالم مهما كانت مظاهر حُسْنِهِ التي أمكن بروديل أن يجدها فيه، يبقى شكلًا من الحرب الباردة الدائمة، فالعتبة الفاصلة بين ديناميكية التنافس وديناميكية النزاع ضيقة. وقد امتدّ منطق انتشار النسق المتعدّد المراكز الأوروبيّ إلى العالم أجمع.

إنه المنطق المعاصر للدوليّ، وهي كلمة اخترعها جيريمي بنثام (Jeremy Bentham) عـام 1780 للإشارة إلـى «محفل الأمـم»، وإلى تشكُّل نسق من الدول ـ الأمم غرب أوراسيا. لقد كان النسق الاقتصادي من مستوًى عالمي، بينما كان النسق السياسي يَنتسِبُ إلى المرتبة السفلى، أي مرتبة الـدول. إن هذا التشكل الذي حرّر الاقتصاد من الرقابة السياسيّة قد تطوّر في أوروبا التي عمَّمَتْه على العالم أجمع. إنها جيوتاريخ الرأسمالية، لكن هذه البنية المخصوصة وبتوسعها التدريجي الذي شمل مجموع المجتمعات، قد غطّت أيضًا مساحة الأرض، جاعلةً من النسق ـ العالم نسقًا مغلقًا، لكنه في وضع استحالة الحوكمة الذاتيّة.

تبقى إِذًا المسألة الأصلية والنهائية لكل تاريخ شامل بأتمّ معنى الكلمة، على مستوى الكوكب الأرضـي: كيف وصلنا إلى مثل هذه الحال؟ لماذا استطاعت التعددية المركزية الاستمرار في ذلك الركن من أوراسيا، ما جعلها تقدر على إنتاج البؤرة الأصلية لعولمة مميّزة؟

5

التراثات الهجينة

التاريخ لا يقدّم دروسًا. وأسباب الاهتمام بالمجتمعات الأخرى، الماضية والحاضرة، ولمَ لا المستقبلية أو التي كان بالإمكان أن توجد، إنّما تعود إلى ضرورتين: المعرفة والهويّة. إن صوغ هذه المسألة بمثل هذه البساطة لهو بمثابة الكاريكاتور المبتذل الذي لا يخلو من عبق العلمويّة (scientisme) والفصل الجذريّ بين العلم والحياة اليوميّة. والأجدر القول إن الأمر يتعلق بقطبين اثنين بينهما يتوتر التفكير حول المجتمعات توترًا دائمًا. بيد أن التبريرات التي تُقدم للجهد المبذول في التعرف إلى ماضي البشر وتنوعهم الرّاهن، ولتبليغ هذه الحمولة الفكرية ونقلها، لا تُقدَّم في الغالب إلّا في شكل جزئيّ جدًّا. وإنه لمن قبيل الجرأة، بل ممّا يقرب من التطاول على المقدّسات، طرح السؤال عن فائدة البحث والتعليم والنشر الإعلامي للعلوم الاجتماعيّة والجغرافيا والتاريخ. لنُلغِ الأجوبة الوظائفية: وجود فائدة عملية بلا ريب في تحسين معارفنا ونقلها في بعض المجالات الاقتصادية والسوسيولوجيّة والجغرافية أو الديموغرافية، لكن ليس هنا مربط الفرس. إن المسألة تتعلق بمدى الفائدة العملية من الاهتمام بالباروبا أو بالإغريق القدامى. لا فائدة من ذلك ألبتّة. وعلى رغم ذلك، فإن التساؤل صادِمٌ، لأن العزُوف أوّلًا عن الاهتمام

بميدانٍ معرفيٍّ ممكنٍ، مهما كان غريبًا عن اهتماماتنا اليومية، قد يكون معناه التناقض مع منطق المعرفة العلميّة التي هي أحد الأسس الأنطولوجيّة لمجتمعنا. إن المضمون الاستكشافي لهذا الجهد ناجم تحديدًا عن واقع أن موضوع تلك الأسس يبدو منفصلًا عن همومنا الرّاهنة. لكن، على نحو أعمق، يعود الأمر إلى أن بعض اللامبالاة (وهنا ليس الباروبا هم المعنيّون بالأمر) يطاول ما تعبّر عنه كلمةٌ أسيء التعاطي معها كثيرًا في فرنسا في الأزمنة الأخيرة، وهي الهويّة، وفي المخيال الأوروبي، فإن «المعجزة الإغريقية» لم تُمْحَ بعدُ تمامًا.

إن تبسيط المسألة يصبح مبالغًا فيه إذا ما اختزلناها بفجاجة في التوتر بين العلم والهوية. لكن المسألة يمكن أن تساعد على رغم ذلك على إبراز المشكل الأصلي لهذه الصفحات، وهو: كيف نقارب تاريخًا يكون حقًّا تاريخ «العالم»؟ فإذا ما أخذنا على محمل الجدّ هذا المستوى الجغرافي، فإن مجموعة الحضارات المتجاورة لا معنى لها، لأن المستوى العالمي قد ولّى وانقضى. ونجد أنفسنا أمام منطق من نوع التركيب يكون في أحسن الحالات أعلى بدرجة من مرتبة الدوليّ ومن الخريطة المسمّاة بـ«السياسيّة». يُقسّم «العالم» إلى جهات كبيرة يفترض أن تكون متجانسة (وتنزع إلى التنافس في ما بينها)، وهذا ما فعله هنتنغتون. يصرّف هذا التمشّي، بشيء من الحذر إلى حدّ ما، نيّة النقل التراثي المنتج للهويّة. يكفي التركيز على الـ«نحن» مهما كنّا، والنظر إلى الآخرين ضمن هذا الأفق وانطلاقًا من هذا الموقف. وقد تصرفت العلوم الاجتماعيّة الأوروبيّة بمثل هذه الطريقة على نطاق واسع وإن لم يخلُ ذلك من نقد ذاتي. وفعلًا،

فإن معارضة الآفاق المرسومة، بما في ذلك النقد ما بعد الكولونيالي الحديث، تَستعمل الأدوات التي صنَعها التفكير العلمي الغَربي بغية تفكيكها، وهذا يعني إما أن الأبحاث ما بعد الكولونيالية تندرج عمليًّا ضمن الفكر الغَربي أو أن الفكر الغَربي قد نحت مضمونًا كونيًّا أكثر ممّا يوحي به نقده، وأن هذا النقد يسهم من جهة أخرى في جعله يتجاوز الرؤية المتمحورة حول العالم الغربي ويزيد من تأثيرها العام. هذا التأويل الأخير بطبيعة الحال هو ما سنحتفظ به وإن كان ينبغي ألّا ننسى أبدًا الظروف التاريخية لإنتاج معرفةٍ ما أيًّا كانت درجةُ ما تطمح إليه من كونية.

التراث العالميّ بوصفه اختبارًا إبستيمولوجيًّا

لنأخذ على محمل الجدّ مقولة اليونيسكو الجميلة: تراث البشريّة المشترك. من المؤكّد أن القائمة الحالية للمواقع الموسومة هكذا، تعكس بشكل جيّد جدًّا وضعيةً موروثة عن فكرة التراث. صحيح أن إكراهات ضمان حفظ هذه المواقع تخدم البلدان التي تملك الإمكانات لتصوّر التراث المادي وصيانته، إلا أن الخريطة الحالية لهذه الممتلكات المشتركة المصونة هي أشدّ ما يمكن قربًا من المركزية الأوروبية، خاصةً إذا ما تركنا جانبًا المواقع الطبيعيّة. لكن، حتى إن ظلت اليونيسكو منظمة دولية وغير عالميّة، فإن فكرةَ التراث المشترك بين جميع البشر فكرةٌ جميلة ويجب الدفاع عنها ونشرها. والواضح أن الوضعيّة على هذا المستوى العالمي أكثر بساطة، والتناقض بين المعرفة والتراث يمّحي بنسبةٍ كبيرة. وفي الواقع،

وبمثل ما كنا لاحظنا في بداية الفصل الرابع، وأمام غياب تهديد من خارج الكوكب الأرضي على المستوى العالمي، ما عاد ثمة من آخَريّة، وما عاد ثمة بناء للـ«نحن» في مواجهة آخرين. ومن هذا المنطلق، فإن التفكير العلمي والنقل التراثي ما عادا يتصادمان أبدًا إذ نحن على المقياس ذاته.

وتطرح جغرافية مواقع تراث البشريّة سؤالًا كميًّا صرفًا، لكنه أقل شكلية ممّا يبدو. كم يجب الإعداد لكل مجتمع في مجالات الدراسة والسّرد والبحث؟ الجواب: أكثر ما يمكن بالتأكيد، لكن مع العلم أننا، في كل الظروف، ليس في وسعنا شيء إلا العمل في ظل الشحّ (شح الاعتمادات المالية، وخطط البحث، وعدد الصفحات في موسوعةٍ ما أو في متن مدرسيّ، وفي عدد الساعات في البرامج المدرسيّة إلخ...)، وليس السؤال بالسذاجة التي قد تبدو لبعضهم، فعلى العكس من ذلك، الأسلم طرحه على عواهنه، وإلا فإن خطر الحسم يتهددنا لأسباب جدّ سيئة، حيث في نهاية الأمر سيتولى الجمود والنزعات الفئوية والقومية والضغوط المتنوعة، ممارسة الإكراه على القرارات.

لِننطلق من مبدأ ديموقراطيّ، إن وُجد: «إنسان واحد = صَوت واحد» (un homme = une voix)، آنذاك سيكون وزن المجتمعات في التاريخ العالمي وفق عدد الأشخاص الذين يعيشون في صلبها. إن تبنّي هذا المشروع للحظةٍ، يطرح سؤالًا مهمًّا هو التحديد الارتجاعيّ (rétrospectif) لحجم البشرية ماضيًا. لقد احتسب المؤرخ بيار

شونو (Pierre Chaunu)، وهو المسيحي المؤمن بأن عدد البشر هو ثمانون مليار نَسَمة[135]، ويمكن أن يطابق هذا الرقم بصفة إجمالية تقريبية جدًّا، مجموع أفراد الإنسان العاقل منذ ظهورهم في الفترة الواقعة بين 150,000 و200,000 سنة[136]، ولا عزاء لكلٍّ من لوسي وتوماي (Toumaï) اللذين بلا روح. وفي حقيقة الأمر، ليس ذلك سوى تفكير في احتمال الازدحام الشديد في محكمة القيامة عند قيام الموتى، وهو المشكل الذي لا تساعدنا على حلّه بالمرة اللوحات الأماميّة للكنائس الرومانية الممثّلة لهذا المشهد. إن المسألة الجغرافية المتناظرة هي بداهةً أكثر بساطة، لأنها متزامنة. وإذا ما تصوّرنا جغرافية ما (تنظيم البحث، التمشّي الموسوعي، المناهج المدرسية...)، فإنه يكفي - وفق المبدأ الديموقراطي ذاته - الالتزام بتوازن المجموع (الاعتمادات المالية والصفحات والساعات...) وفق عدد سكان كل وحدة معنيّة. وإذا تعلق الأمر بالبلدان، فإن معادلة عدد السكان/ الدور العالمي، ستكون غير مؤاتية للولايات المتحدة الأميركية، وستحفظ للصين والهند الاعتبار، وتجعل بلدانًا مثل أندونيسيا أو باكستان أو بنغلادش تقفز إلى أمام. وإذا ما قبلنا بالتقسيم القاري، فسيعاد النظر في منزلة أفريقيا، وهي المهمّشة عمومًا،

(135) يُساعدنا الديموغرافيّون، بفضل إعادة احتسابهم السكان، على رسم بعض الآفاق، لكنهم يمدوننا بأرقام عن سكان الأرض في لحظات معينة من دون أخذ معدّل الأعمار بالحسبان.

(136) يبدو أن بعض الأسنان المكتشفة حديثًا في الشرق الأدنى تؤخر ظهور الإنسان العاقل (Homo sapiens) في الماضي، لكن هذا لا يغيّر شيئًا من التقدير الديموغرافي المذكور هنا بصفة إجمالية جدًّا.

لحسابها على نحو أفضل (14 في المئة من البشرية) وستستأثر آسيا بنصيب الأسد (60 في المئة)[137].

إننا مجبرون في ما يتعلق بمجتمعات الماضي، على تبني تقديرات عامة جدًّا لا يمكن أن تكون إلا استفزازًا للتفكير (من ذلك التفكير حول ما يظهر من بداهة في القول إن البرنامج المدرسي يمكن أن يكون ثقيلًا جدًّا). وعلى غرار ما فعلنا في الجغرافيا إذ قبلنا، بصرف النظر عن مختلف الآراء، بالتقسيم إلى وحدات قاريّة، فإننا نستطيع استعمال المراحل التاريخية الكلاسيكية بصفتها مجموعات ديموغرافية مطبّقة على مجموع العالم المأهول. ستكون النتيجة عامة جدًّا بالتأكيد[138]: خمسة مليارات من البشر بالنسبة إلى ما قبل التاريخ، والعدد ذاته بالنسبة إلى العصر الحجري الحديث وحده، وخمسة عشر مليارًا بالنسبة إلى العالم القديم، واثنا عشر مليارًا بالنسبة إلى العصر القروسطي، وخمسة مليارات بالنسبة إلى الأزمنة الحديثة، وثلاثة مليارات بالنسبة إلى القرن التاسع عشر وحده، وقرابة

---

(137) ثمة حساب مماثل أُنجز منذ مدة طويلة («La discipline ne fait pas la force principale des sciences», *L'information géographique*, 1987), عن البرامج الفرنسية في المدارس الإعدادية، وقد أثبت أن التعليمات لم تكن متوازنة ديموغرافيًّا ألبتة، لكنها ستكون أكثر توازنًا إذا ما جعلنا الإنتاج الداخلي الخام للوحدات الجغرافية المعنيّة هو المؤشر.

(138) بالنسبة إلى القرون الثلاثة الأخيرة، استطعنا توخّي تقديرات دقيقة للديموغرافيّين، أما بالنسبة إلى الحقب السّابقة للقرن التاسع عشر، فقد كان التقدير بضرب متوسّط العدد المقدر للسكان بعدد القرون (وهو ما يفضي إلى تقدير متوسط العمر آنذاك بمائة سنة، وهذا تفاؤل ارتجاعيّ جميل) ولنقُل ثانية إن كل هذا ليس سوى استثارة للتفكير.

الاثني عشر مليارًا بالنسبة إلى القرن العشرين، وأكثرَ من عشرين مليارًا بالنسبة إلى القرن الواحد والعشرين. يبقى المطلوب التثبت إن كان ذلك يتطابق جيدًّا مع نسب خطط الباحثين أو صفحات المتون المدرسيّة. وليس بديهيًّا تمامًا أن يكون منهج التقسيم هذا أسوأ من موازين القوى التي تفضي إلى التصرف في إنتاج التاريخ ونقله، ويمكن هذا المنهج أن يحلّ محل القاضي.

لنترك مع ذلك هذه الأبحاث الخيالية حول التناسب، إذ لا تتمثل محدوديتها في هشاشة عمليات القياس الكمّيّ المقترحة والتي يمكن دائمًا تحسينُها، بقدر ما تتمثل في النفي الأصلي، الكامن في صلب التمشي، لكل تفكير حول وضعية أي مجتمع داخل العالم المأهول. إن الحساب الخام ينفي فكرة العالمية ذاتها.

مشهدٌ عام للمجتمعات: تَمشٍّ حديث جديد؟

استهلّ ألان تِستَار (Alain Testard) منذ سنوات مؤلَّفًا له بتحذير ساخر شديد الإيحاء مجازيًّا: «مشروع أوّلي عامّ جدًّا ومؤقت جدًّا قدّمه بتواضع كاتب **الصيّادون القطّافون أو أصل التفاوتات** (*Les Chasseurs cueilleurs ou l'origine des inégalités*) **والتقسيم الجنسي للعمل** (*La division sexuelle du travail*)...إلخ. لأجل تطوير العلم حول المسألة الشائكة جدًّا المتعلقة بتصنيف المجتمعات المعروفة منذ البدايات إلى يومنا هـذا»[139]. وقد تمت

(139) Alain Testard, *Éléments de classification des sociétés*, Errance, 2005.

الطباعة بأحرف قديمة لتعزيز طراز القرن الثامن عشر في العنوان. لقد أصبح فعلًا من الصعب الانكباب على هذا التمرين المتعلق بتصنيف الشعوب الذي مورس كثيرًا، بدءًا **بالموسوعة** ووصولًا إلى البنيوية. لقد رأينا أن الفكر الحديث كان قد أحلّ موضعًا مميّزا، ضمن أفق تطوري، أصنافًا زمنية ومراحل، وحَوّل خريطة العالم إلى كتاب تاريخ. وهذا مُغاير جدًّا للتمشي الذي تبناه ألان تستار. ومع ذلك، فإن حذره المصطنع يؤكد إلى أي مدى منذ نهاية «السّرديّات الكبرى»، ونهاية الماركسيّة خاصة، تكون مجازفةً العودةُ إلى مشغل تصنيفيّ في إطار موسوم بموقف الـ «ما بعد» (الحداثة والاستعمار).

أقترح إذًا لإثارة الحوار، قَلبَ هذا التمشي، وعوض تحويل الجغرافيا إلى تاريخ، قد يكون من المهم القيام بالعكس، أي رسم خريطةٍ لوضعيّات المجتمعات مدخلًا لفهم تواريخها. وتنطلق الخريطة المتخيّلة من مبدأين بسيطين:

- يمثّل نشوء المستوى العالمي تاريخًا مخصوصًا بدأ في مكانٍ ما وانتشر تدريجيًّا إلى مجمل المجتمعات، إلا أنه كان يمكن هذا التاريخ المخصوص أن يكون مختلفًا، ويجب ألّا نهمل الطاقات التي لم تزدهر.

- يؤثّر كل مجتمع، وإن بصفة هامشية، في هذا المستوى العالمي الذي هو منخرط فيه. فلا بدّ إذًا من وضع ديناميكية هذا المجتمع الخاصة وموروثاته في الحسبان، ولو حلّت متأخرة في «العالم»، لذلك لا يمكن إهمال «العوالم» خارج «العالم».

يجب أن يُراعي المشروع تاريخانية المستوى العالمي ذاتها، أي تاريخانية (نسق «العالم»)، كما يقول الجغرافيّون[140]. ولا يمكننا الاكتفاء بصيرورة انتشاريّة انطلاقًا من مكان ابتكاريّ ثابت. لقد كانت أوروبا الاكتشافات الكبرى والثورة الصناعيّة مركزية لوقت ما. وفي أزمنة أكثر قدمًا، كان ذلك للهلال الخصيب، لكنه بالنسبة إلى جزء فقط من البشريّة، وقد كانت هي الأغلبيّة بوضوح. إن المنطق الجغرافي لهذه الانزياحات المكانية جزء من تاريخانية المستوى العالمي ذاته، ويجب أخذ هذا المنطق في الاعتبار وتفسيره.

إن أول تمييز يجب رسمه، وفي أي حال حتى زمن الرحلات الأوروبيّة بدءًا من القرن الخامس عشر، هو ما بين المجتمعات المنخرطة في المستوى العالمي والمجتمعات الخارجة عنه. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نعُدّ إيران القرن العاشر مشارِكةً في مبادلات العالم القديم. وإذ هي مبادلات امتدت إلى «ما وراء البحار» فقد باتت لاحقًا شبكة عالميّة بعد خمسة قرون. في المقابل، وفي الآونة ذاتها من تاريخ الأرض، لم يساهم شعب المايا في هذه الشبكة لأنهم لم يكونوا في «العالم». أفلا يكون من المعقول أكثر العودة إلى ممارسةٍ كنا ندّدنا بها مع ذلك أعلاه: هل يجب الاهتمام بالآخرين قبيل اندماجهم على المستوى العالمي و«اكتشافهم»؟ وهل يجب اعتبار المايا بمثابة «ماقبل الكولومبيّين» بالمعنى الحرفيّ للعبارة؟ أم يجب، على العكس من ذلك، أن نأخذ في الحسبان هذه التواريخ الواقعة خارج «العالم»؟

(140) Olivier Dollfus, *Le système Monde*, livre second du Tome 1 de la *Géographie universelle* dirigée par Roger Brunet, Belin, 1990.

نجيب بنعم ثلاثًا: أوّلًا يجب اعتبار «العوالم» الأخرى، غير العالم القديم، بمثابة عوالم ممكنة (أو مستويات عالمية لم تتحقق) تُنَسِّب العولمة التي تحققت فعلًا. وسنرى لاحقًا أنّ احتمال أن مجتمعًا أميركيًّا قد اجتاز في القرن الخامس عشر قبل غيره المحيطَ الأطلسي، أو التحق بآسيا عبر المحيط الهادئ[141]، هو احتمال ضئيل. لكن التبادل بين الأميركيين كان موجودًا، على رغم أنه لم يكن بمثل حيويّة التبادل القائم على طريق الحرير أو عبر المحيط الهندي. الحجة الثانية ناتجة من الاتجاه المقارن. فلفهمِ إمكانات العالم المأهول ينبغي عدم إهمال أي تجربة من التجارب التاريخية، وكانت عمليات التجريب الاجتماعيّ هذه غير متجانسة لأنها لم تتأثر بإكراهات التفاعلات في صلب العالم القديم. وسنعرض لمثال من ذلك مع صناعة الذهب. وأخيرًا، فإن التجربة الأميركية لم تتلاشَ فجأة عام 1492 عند وصول الأوروبيّين ببنادقهم وجراثيمهم ومعدنهم الحديدي الصلب[142]. لقد بيّن سيرج غروزنسكي (Serge Gruzinski) جيّدًا أن التهجين بين

(141) على رغم أن سرديّات الإنكا (Incas) تشير إلى مِلاحة في أعالي البحار في المحيط الهادئ. ويبدو على وجه الخصوص أن الإنكا تُوباك يوبَانكيه (Inca Tupac Yupanqui) قد أبحر في أواخر القرن الخامس عشر فوصل إلى جزر بعيدة جدًّا في اتجاه أراضي مغرب الشمس، ثم عاد منها بعد ذلك لاعتلاء العرش الإمبراطوري.

(142) هكذا نميّز العنوان الأصلي لكتاب جاريد دايموند **البنادق والجراثيم والحديد الصلب**: (Jared Diamond, *Guns, Germs and Steel*)،

الذي تُرجم إلى الفرنسية على نحو غريب: **في تفاوت المجتمعات، محاولة عن الإنسان والبيئة في التاريخ** (*De l'inégalité parmi les sociétés. Essai sur l'homme et l'environnement dans l'histoire*, Gallimard, NRF essais, 2000).

العناصر الأوروبيّة والعناصر الهندية الأميركية كان لا شك غير متكافئ، لكن ذلك كان في الاتجاهين على رغم كل شيء، بما في ذلك في أوروبا[143]. ولكي نفهم «العالم» ينبغي ألّا نهمل مُكَوِّنَه الأميركي.

إن من الصواب القول مع ذلك إن ما سنُسمّيه في القرن السادس عشر «العالم الجديد» يمثّل القسم الأساسيّ من البشرية خارج العولمة القديمة، أي قرابة خُمس الجنس البشري في القرن الخامس عشر (مئة مليون نسمة من بين الخمسمائة مليون وفق متوسّط التقديرات). أما المجتمعات المشتتة الأخرى، فكانت عدديًّا متواضعة، وذلك على وجه التخصيص، حال سكان أستراليا الأصليّين، وهذا صحيح أيضًا بالنسبة إلى البولينيزيّين، إلا أن تجربتهم البحريّة الفريدة تفرض علينا إدراجهم ضمن صانعي العولمات التي كان بإمكانها أن تَيْنع.

يبقى إذًا العالم القديم الأساسي، ليس فقط لكون نسيج «العالم» يجد فيه أصله وإنما كذلك وبكل بساطة، لأن أربعة أخماس البشر عاشوا في نطاقه، وهذا يفسّر ذلك ربّما، لكن لا ينبغي حشر الجميع في الخانة ذاتها. فهناك مجموعة مركزية وثمة هوامش. يوجد هامش ناجم خاصة عن الانقطاع الصحراوي. وفي الجملة، لا تتطابق هذه الجهات التاريخية إلا جزئيًّا مع التقسيمات الأرضية التقليديّة، فأميركا تشكّل عالمًا، على غرار أستراليا، أما بولينيزيا فتشكّل بالأحرى كوكبة من العوالم الصغيرة المتناثرة في المحيط الكبير، بينما تشكّل أُوراسيا،

(143) Serge Gruzinski, *La société métisse*, 1999,
يبيّن الكتاب، من بين ما تضمّن، تأثير فنّ أميركا الوسطى في الديكورات الأوروبية المسماة بالغرائبيّة.

بما في ذلك أفريقيا الشمالية، المحور المركزي الذي سيتمَدّد لاحقًا ليصبح «العالم»، ومع ذلك يمكن أن نجد في جنوب الصحراء عالمًا، أو على الأرجح عوالم في علاقة بهذا المحور الأوراسي، لكنه كان عالمًا مستقلًّا ذاتيًّا جدًّا.

وإن لم نعثر هكذا على التقسيم القاري الكلاسيكي، أفلا يمثّل هذا على كل حال عودةً إلى زَمنيّة تختلف باختلاف البعد عن المركز؟ أي إلى نظرة حديثة جديدة إلى حدّ ما في تصنيف المجتمعات؟ الجواب هو بالنفي، لأن الحداثة موسومة بمنطق تطوري تُسقطه على الخريطة، وها هنا يحتل المكاني المقام الأول: إننا لا نتراجع في الزمن بعيدًا عن أوروبا، وإنما نحن في زمنٍ آخر. إنها خريطة تواريخ، وليست إفريزًا للزمن المرسوم خرائطيًّا.

موروثات مهيمَن عليها وتواريخ مُجهَضة

يمكن أن نسمّي الفرضية المنظِّمة لخريطة هذه التواريخ درجة الارتباط، وتبعًا لذلك، فكلما كان مجتمع ما ذا علاقات بالآخرين، استطاع تبنّي تجديداتهم الإرادية أو غير الإراديّـة. وليست هذه التجديدات بالضرورة إيجابيّة، إذ يمكن نقل الأمراض القاتلة، فلا يمكن اعتبار انتشار الطاعون الأسود في كل أُورَاسيَا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، في المدى القصير على الأقل، بمثابة الأثر السعيد الناجم عن التجاور. ومع ذلك، يمكن التجديدات التقنية والفكرية أن تصير بسهولة تجديدات تراكميّة في مكان خاضع بانتظام للاقتراحات الجديدة. وعن هذه الصيرورة، نتحدث في الكثير من الأحيان عن الإخصاب المتقاطع.

وتوجد صيرورة توضّح جيّدًا هذا المنطق هي انتشار الفلاحة، فقد وقع في الكثير من بقاع الأرض في بداية العصر الحالي البين ـ جليديّ تدجين النباتات والحيوانات، أي «ثورة العصر الحجري الحديث». ويبدو أن من بين أماكن التجديد الأقدم، علاوة على الهلال الخصيب، أعالي أودية غينيا الجديدة، ومع ذلك، عندما بلغت العولمة هذه الأماكن «النائية» فعلًا، اكتشف أعوان «العالم» (المستكشفون) بَسْتَنَةً كانت تمارسها مجتمعات البابو تشبه كثيرًا البستنة التي وصفها لاحقًا علماء الآثار. ولم تتغيّر الأشياء كثيرًا على امتداد عشرة آلاف سنة. ومن العبث اعتبار هذه المجتمعات وكأنها بلا تاريخ. ومن المنطقي في المقابل أن نَستنتج أن آليات منطق إعادة الإنتاج في ظل زمنية البابو، قد تفوقت على آليات التحوّل، وهذا أمر تاريخي أيضًا، على غرار ما حدث في الهلال الخصيب، لكن وفق تاريخانية مختلفة.

إننا عندما نَنتَقِل من المكان الأقل عالمية إلى المركز، نلتقي أوّلًا المجتمعاتِ التي لم تُربط بـ«العالم» إلا مؤخرًا، إن طوعًا أو كرهًا في أغلب الأحيان. وكان بإمكانها مع ذلك أن تكون في وضعيّات جغرافية متنوعة جدًّا أو بلغة أخرى في درجات متنوعة من الترابط المحلّي. نجد في طرف معيّن المنعَزَل الأستراليّ. وإذا ما كانت السفن الماليزية أو الصينية قد وصلت بلا ريب قبل القرن الخامس عشر إلى السواحل الشمالية للجزيرة ـ القارة، كما يقول سكانها الحاليّون[144]،

---

(144) يبدو حقًّا أن بالإمكان تحديد هذه السواحل الأسترالية على الخرائط الصينية القديمة.

فلا يبدو أن تلك السفن قد أقامت علاقات بالمقيمين الأوائل. في مقابل ذلك، فإن مجتمعات الأميركيين قبل كولمبوس، وإن لم تكن مرتبطة بشبكات العالم القديم[145]، لم تكن مجموعة منعَزَلات. ومع ذلك، لم يكن يوجد في أميركا مثيل لطريق الحرير، فضلًا عن طريق مثل طريق التوابل، فقد ظلت الشبكات بالأحرى ذات طابع جهوي، لكن ذلك لم يحُل دون الانتشار على المستوى القاري. وهكذا كانت الذرة الصفراء، وهي نَبتةٌ دُجّنت في أميركا الوسطى، تُزرع من وادي سان لوران (Saint-Laurent) إلى جبال الأنديز الجنوبيّة. الواقع أن جغرافية المجتمعات الأميركية تكشف عن سمات مثل الهَالات، فالمجموعات الأكثر انعزالًا في أقصى الشمال (الإينويت)، وفي أقصى الجنوب (الباتاغون Patagons، والفويجيّين Fuégiens)، كانت مجموعات من الصيادين ـ القطّافين. أما المجتمعات الأكثر كثافةً وتعقيدًا بين الأميركتَيْن وفي جبال الأنديز الوسطى أو في سُفوحها، فكانت تحتل مراكز شبكات جهويّة[146]. وهكذا، كان بإمكان المجتمعات الأميركية، ربّما لو توافر لها الوقت، أن تشهد ديناميكية متنامية في المبادلات، أي نوعًا من «طريق الذرة الصفراء»، وربّما على المدى القصير، إنجاز التوسّع في ما وراء البحر.

(145) ليس هذا صحيحًا كله، فمجموعات الإينويت نفسها وقد كانت مرتبطة سرًّا بعلاقات التبادل الأميركية، لم تقطع الاتصالات بين المجموعات السيبيريّة الشمالية ومجموعات ألاسكا أو كندا.

(146) مع المجازفة بتهمة الوقوع في نزعة حتمية فجّة، فإنه يبدو من الصعب ألّا نعتبر انقسام أميركا إلى مجموعتين من الأراضي، شمالًا وجنوبًا، متصلتين بِبرزخ ضيق وصعب العبور (بسبب التضاريس والغطاء النباتي الغزير) هو سبب تطور مجموعتين كثيفتين متمايزتين: الأميركتين الأندية والمكسيكية.

وفي كل الحالات، فإن تجاربها المجتمعية، وإن جعل التخريب الذي مارسه الغزاة الكونكيستادور (conquistadors) ذكراها مشوشة، تسمح لنا بتصوّر آفاق عالميّة أخرى. نسوق مثالًا واحدًا هو استعمال المعادن الثمينة، فالكونكيستادور انقضّوا بكل شراهة على الذهب والفضة. ويبدو هذا السلوك متوقعًا. وليس ثمة في الواقع ما يوحي بأن تصبح معادنُ هي نادرة بلا شك، معادِلةً للقيمة، وموادَ أولية للعملة (إلى درجة أننا نسمّي أدوات الدفع «فضّة» «argent»). وما حدث أن هذه الممارسة قد فرضت ذاتها على مجمل مجتمعات محور العالم القديم. ومن المؤكّد أن تطوّر المبادلات القديم جدًّا والمتزايد على امتداد المسافات الطويلة جدًّا، لم يكن غائبًا عن هذا الاختيار المحدد، لكنه يفترض شكلًا من الاتفاق الأدنى المشترك بين كل مجتمعات محور التداول من البحر المتوسط إلى اليابان، ولا شك في أن النِّسب والأشكال قد تنوعت، لكن مبدأ جعل هذه المعادن وقد أصبحت «ثمينة» وحافِظَةً للقيمة، بات قاسمًا مشتركًا بما فيه الكفاية، حتى يمكن الثروة أن تُتداول وتُحفظ.

والحال أن من السهل معالجة هذه المعادن ذات حرارة الصهر المنخفضة إلى حدّ ما، والتي تقل كثيرًا عن حرارة صهر الحديد، وقد استعملتها مجتمعات أخرى كثيرة، من دون أن تتخذها مع ذلك للاستعمال النقديّ أو شبه النقديّ. وهذه حال الكثير من المجتمعات الأميركية والأفريقية. ويسمح بريق الأشياء المصنوعة بإنتاج المصوغ، وهذا الاستخدام الثاني أكثر كونيّة، إلا أن الرغبة التي يمكن أن تثيرها هذه المعادن لا يمكن أن تكون في هذه الحالة

بمثل تلك القوة، وتتخذُ بعدًا استيهاميًّا في شراهة الغَربيّين التي أثارت كثيرًا دهشة الشعوب «المكتشَفة». وبينما وقع التنقيب عن الحقول المنجميّة أو المعادن النفيسة بكل لهفةٍ ونفدت مدخراتها باكرًا في المحور الأوراسيّ، فإن الموارد الثمينة بقيت في المتناول في الخارج، وكان البحث عن الحقول الجديدة عاملًا قويًّا وراء العولمة، وخاصة وراء الاندماج السّريع لأقاليم أميركية شاسعة. لقد كانت «حركات الاندفاع نحو الذهب» مؤشرًا جغرافيًّا على الاندماج في النسق العالميّ.

باستخدام «عملات» أخرى، وبخاصة استخدام الريش بطريقة لا تشبه الممارسات الأوراسيّة التي تستعمله للزينة من بين وسائل أخرى، يقدم هنود أميركا مؤشرًا من بين الكثير من المؤشرات على تشكُّل اجتماعي مغاير. والأصداف البحريّة والخزفيّة المستعملة في بعض جهات أفريقيا السّوداء هي واسِمات مماثلة، والحال أن البحث عن الذهب لم يكن عاملًا قويًّا لاندماج الجهات الهامشية في «العالم» فحسب، بل إن البنية النقدية التي ترتكز عليها الماليّة العالميّة، قد دانت له بالكثير، ليس أقله الدور الدائم لعيار الذهب.

أن نأخذ في الحسبان المجتمعات التي اندمجت أخيرًا في «العالم» هو إذًا أمر ضروري، إيجابيًّا (إضافاتها) وكذلك سلبيًّا (الممكنات المجهَضة). وإذا ما احتفظنا بالتصنيفات التقليدية القائمة على ممارسات الإنتاج الاقتصادي (الصيد، والصيد البحريّ، والقطف، والفلاحة الكثيفة إن كثيرًا أو قليلًا، وتربية الماشية)، ومَزَجناها بالوضعية الجغرافية لمختلف المجموعات، فإننا نفضي

إلى توصيفٍ لتاريخانيّاتها غير عادي إلى حدٍّ ما. وعمومًا ليس في ذلك تناقض، فالشعوب التي كان يمكن في الماضي أن تُعَدّ من غير اكتراث الشعوب الأكثر بدائية، تتطابقُ والهوامش الجغرافية، وحيث يتفوق منطق إعادة الإنتاج. مقابل ذلك، تكشف شعوب ما بين الأميركتين أو الشعوب الأنديّة، عن سمات مركزية أشدّ وديناميكية تغيير أقوى. ولنتذكّر تطور التجارة والطبقات التجاريّة في عالم الآزتك والمايا قبيل الغزو.

أفريقيا، تراث التجريبات الاجتماعيّة

لا تجوز معاملة العالم القديم وكأنه كُلٌّ متجانس ولو أنه لم يفلت أيّ مجتمع فعلًا من العلاقات البينية التي تنسج هذا العالم، حتى أكثر المجتمعات هامشية. هكذا بقيت الشعوب السيبيرية في أقصى الشمال شعوب صيّادين - جمّاعين، لكنها أصبحت مُزَوِّدة للمجتمعات الجنوبية التي تقع بعيدًا، بالفراء النادرة والثمينة(147). وعلى النقيض من ذلك، جرى في جنوب أفريقيا إبعاد شعوب السانس إلى الهوامش الصحراويّة بسبب هجرات البانتو لتشكّل أحيانًا شعوبًا مختلفة، على غرار الهُتنتو (Hottentots). أمّا البيغمي (Pygmées)، فقد توغلوا في الغابة الاستوائية الكونغولية، لكنهم واصلوا تزويد

(147) Maurice Lombard, *Espaces et réseaux du haut moyen âge*, Mouton, 1972,

يروي فيلم أكيرا كوروساوا *Dersou Ouzala* (Akira Kurosawa)، انطلاقًا من رواية لفلاديمير آرسنياف (Vladimir Arseniev) قصة أحد أولئك الصيادين الأخيرين من إثنية غولد (Golde) في بداية القرن العشرين.

الفلاحين البانتو القريبين منهم بالمواد الغابيّة، إلى درجة أنهم نسوا لغتهم لمصلحة لهجةٍ من أصلٍ بانتو. ومع ذلك، وعلى رغم هذه العلاقات المعمّمة التي تسمح بالحديث عن وجود فضاءٍ مشترك للعالم القديم، فإن تقطعات طبيعيّة جزّأت جغرافيّته، وتبعًا لذلك جزّأت تاريخه. وإذا كانت جبال الهيمالايا قد مثلت حاجزًا قويًا إلى درجة إطلاق ديناميكيات مغايرة جدًّا في الجنوب، أي في الهند وشمالًا في الصين، ما جعلهما عالمين متمايزين بوضوح، فإن تمدّد هذه الجبال شرقًا وغربًا ما كان ليقطع المحور الأوراسِي، وإنّما جعله جزأين في جانبه الشرقي، حيث تمر طريق الحرير من الشمال وطريق التوابل من الجنوب. مقابل ذلك، كانت أهميّة الحاجز الصحراوي شأنًا آخر مغايرًا تمامًا، فهذه الصحراء الكبرى التي ما انفك قَحَلُها يزيد منذ الألفية الثالثة قبل عصرنا، قد عطلت كثيرًا المبادلات بين الشمال والجنوب، ولهذا السبب، ظل التاريخ الجنوب ـ صحراوي حتى القرن السادس عشر على غاية من الاستقلالية.

ثمة في الموروث التاريخي الأفريقي ما ينطوي على مفارقة. ويبقى العالم جنوب الصحراء أعظم خَـزّان للتجارب التاريخية المتنوعة التي من شأنها مساعدتنا على إغناءِ خيالنا الاجتماعي. بيد أن هذه المجتمعات كانت تنتمي إلى العالم القديم، خلافًا للمجتمعات البولينيزيّة أو الأميركية. والسبب منسوبٌ إلى امّحاء ذاكرات العوالم التي كانت خارج «العالم». ولم يكن العامل الرئيسي في ذلك النسيان قدرة المستعمرين التدميرية الإرادية أيًّا كانت نياتهم، بمقدار ما كان في الأمراض التي كانوا هم حامليها الأصحاء. ولهذا

السبب، استطاعت الهيمنة الأوروبيّة بإمكانات محدودة جدًّا السيطرة على مجتمعات كان بإمكانها لولا تلك الأمراض أن تقاومها على نحو أسهل بكثير.

في مقابل ذلك، كانت الروابط في أفريقيا قديمة إلى درجة أن التباين الوبائي كان أقل قوة بكثير. ولم يكن لدى الأوروبيين أي تفوُّق إمبريالي حقيقي حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لذلك استطاعت التجارب التاريخيّة التطور والاستمرار زمنًا أطول. وهذا لا يُلغي ألبتّة أهميّة النزف الذي أحدثته النخاسة وبخاصة النخاسة الأطلسيّة، لكنه يسمح بأن نفهم كيف كان الاستعمار المباشر، في غير بعض الحواشي الساحلية، قصيرًا جدًّا، أي سطحيًّا جدًّا. إننا هنا بلا ريب إزاء عامل من عوامل صعوبة الاندماج الراهن لأفريقيا السوداء في العولمة. وفي كل الحالات، تظل «القارة السّوداء» الميدان الذي تجعل فيه الطبيعة «الجهويّة» للمفاهيم الغربيّة في العلوم الاجتماعيّة، هذه المفاهيم غير ملائمة.

تاريخُ مركَزٍ وطَرَفين اثنين

العولمة هي تمدّد بحري للمبادلات في محور العالم القديم، وهي مبادلات تطورت باستمرار منذ بداية عصرنا، لكنها بدأت أبكر من ذلك بكثير[148]. لقد كشف لوروا - غوران (Leroi-Gourhan) عن وجود محاور مفضّلة للانتشار في العصر الحجري القديم تتطابق

(148) لا يوجد اتفاق لنعرف الزمن الذي يمكن انطلاقًا منه الحديث فعلًا عن قيام نسق من العلاقات المتبادلة من طرف إلى آخر في أورَاسيا. شخصيًّا، أتبنى التقدير الأقصر، وهو تقدير فيليب بوجار (Philippe Beaujard).

والسبل ذاتها. إننا أمام سبب ونتيجة بلا ريب، فمن المتوسّط إلى بحار الصين مجال عاش فيه أكثر من نصف البشريّة وربّما الثلثان تقريبًا، سواء أجرينا التقدير في القرن الخامس عشر أو القرن العشرين. لقد انتمت النوَيات الثلاث الكبرى في خريطة الاستيطان البشري: الصين والهند ومنطقة الأورو- متوسط إلى هذه السلسلة من المجتمعات مع حلقات أخرى، مثل إيران أو أندونيسيا.

ويوجد مظهر مسترعٍ للانتباه غالبًا ما يختفي في التركيز على تنوُّع «الحضارات»، وهو المتمثل في التراث المشترك لهذه المجتمعات. ويفسّر انتشار الممارسات تفسيرًا بيّنًا أوجه التشابه، ويفسر كذلك ضرورة أخذ علاقات الجوار بالحسبان وضرورة امتلاك أدوات مشتركة، ثم أيضًا معرفة كيفية صدّ الأخطار التي يمكن أن تمثلها تلك الممارسات. كانت تلك المجتمعات جميعًا منظّمة في القرن الخامس عشر حول مدنٍ بينها وجوه تماثل عديدة، وكانت تتعاطى كلها الكتابة. ولقد ألححنا سابقًا على الجانب النقديّ: فهو في قلب المبادلات التي تنسج باستمرار الأواصر بين هذه المجتمعات. وحقًّا ثمة إذًا مستوًى اجتماعيّ وجيه وتاريخ مشترك، من البحر المتوسّط إلى اليابان، منذ أكثر من ألفي سنة، ولم يجرِ التنقيب عن هذا التاريخ وروايته بما فيه الكفاية، على رغم أنه النواة الصلبة للتاريخ العالميّ.

ليس في نيّتنا الشروع في ذلك ها هنا، وإنّما سنقتصر على تأكيد الإشكالية الجغرافية الملائمة لهذا التاريخ. فإذا نظرنا إلى هذا الامتداد من المجتمعات، وجدنا أنه يشكُّل فعلًا مجموعة واسعة

موزعة بطريقة نطاقية في اتجاه خطوط العرض لا خطوط الطول[149].
ومن المؤكد أن لا وجود لطريق مركزيّة، بل ثمة حزمة بأكملها من الممرات، مقسّمة بوضوح في نصفها الشرقي بين المسالك الشمالية والجنوبيّة على جانبي حاجز الهيمالايا. وهذا لا ينفي أن الطابع الخطي هو المهيمن في أشكاله العريضة، والنتيجة هي وجود بعض المجتمعات في وضعيّة أكثر وسطيّة وأخرى أقرب إلى الأقاصي. تستطيع إيـران على سبيل المثال أن تتواصل من دون الكثير من الوسائط مع الهند والعالم المتوسطيّ أو الصين. في مقابل ذلك، توجد اليابان، بلاد الشمس الطالعة، في أقصى الشرق.

سوف نضع فرضية أن اختلافات الموقع النسبيّ هي أيضًا تباينات تاريخية[150]، فإذا كنّا مرتهنين بالتبعية للمجاورين، فإن كل شيء مرتهن إذًا ـ في المحور كما خارجه لكن بحدّة أكبر ـ بعدد هؤلاء ومدى قربهم. وكلما كان التبادل ممكنًا كانت عمليات الإخصاب المتقاطعة محتملة. وللمجتمعات الواقعة في قلب المحور حظوظ أوفر لمراكمة التجديدات. إن ما سمّاه عالم المصريّات جيمس هنري بريستد

---

(149) يقترح جاريد دايموند لهذه المعاينة تفسيرًا حتميّ النزعة (أن العمل على قاعدة خطوط الطول يحمل على اجتياز بيئات طبيعية أكثر تنوعًا، من المعتدل البارد إلى المداريّ الرطب، فيكبح إذًا المبادلات). ونحن لن نناقش ها هنا هذا المقترح

(De l'inégalité parmi les sociétés. Essai sur l'homme et l'environment dans l'histoire? Gallimard, 2000).

(150) لقد أسهبت في بناء هذه الفرضية في كتاب: *Lieux d'Histoire. Essai de géohistoire systématique*, La Documentation française / Reclus, 1996.

(James Henry Breasted) عام 1914 «الهلال الخصيب»[151]، لا يقع في موضع وسطيّ فحسب، بل كذلك عند تقاطع طرق الشمال الشرقية، وهي «طرق الحرير»، وطرق الجنوب المسمّاة «طرق التوابل». إن ملتقى الطرق هو أكثر أهميّة إذا ما أخذنا في الحسبان الرافد الرئيسي للتبادل حول المحور، أي الطريق البحريّة على طول ساحل أفريقيا الشرقي. فلا شيء مفاجئًا إذًا ضمن هذا الأفق في أن تتوالى التجديدات الحاسمة في هذا الجزء من المحور الأساسي، أي القرى الأولى والأشكال الأولى من الفلاحة والمدن الأولى والكتابة والدولة... إن الوجه الثاني لهذا المنطق هو الطابع المتأخر لـ «الظهور في التاريخ» كما كان يُقال سابقًا عن المجتمعات الموجودة في أقصى المحور، فاليابان التي عمّق الطابعُ الجزيريّ موقعَها النائي، لم تتشكل فعلًا إلا في القرن السادس من عصرنا، مع ظهور البوذية على أرضها وكذلك زراعة الأرز المغمور بالمياه والكتابة، وكلها تجديدات جاءت من الصين. ويمكن أن تنطبق هذه الوضعيّة الطَّرَفيّة، وإذًا المتأخرة، على أوروبا التي لا يمكن ألبتّة لتحقُّقها بوصفها مجتمعًا مخصوصًا، أن يكون سابقًا على القرن السادس[152].

ويساور أذهاننا فورًا المشكل التالي: يبدو أن الديناميكية قد غيّرت موقعها طوال القرون الأخيرة. لقد نسجت أوروبا في الآن

(151) Vincent Capdepuy, «Le «Croissant fertile». Naissance, définition et usage d'une notion géographique», *L'information géographique*, 2007, n° 2.

(152) Jean-Frédéric Schaub, *L'Europe a- t-elle une histoire?*, Albin Michel, 2008.

نفسه «العالم» عبر المحيطات وأرست الثورة الصناعيّة. وإذا كان ثمة من بلد غير أوروبي استطاع السير على خطى هذه الحركة منذ القرن التاسع عشر، فهو اليابان فعلًا. إن المسألة تعود إلى تاريخانية المواقع النسبية. وما دام التبادل متواضعًا، فإن الموقع المركزي يحتفظ بتفوقه. في المقابل، عندما تكون العلاقات غزيرة جدًّا فإن أطراف المحور تستفيد تقريبًا بالمقدار ذاته. كانت تلك حال القرن الثالث عشر عندما اتخذت طريق الحرير شكل إمبراطورية قوافلية تحت إشراف المغول. وقد أدى تقلّص المبادلات الناتج من تفكك إمبراطورية جنكيز خان الشاسعة أكثر ممّا يجب، إلى بحث مجتمعات الأقاصي عن مسالك أخرى. وقد بدأ القرن الخامس عشر بالرحلات الصينية الكبرى لزهانغ هي، التي أعقبها على الفور استكشاف البرتغاليّين ساحل أفريقيا الأطلسي. ولئن انغلقت الصين سريعًا من جديد، فإن اليابان ظلت بَحريّة بدرجة كبيرة، كما قام الأوروبيّون خاصة، بإدماج مجتمعات ما وراء العالم القديم. لقد تحولت وضعيّة أقصى العالم (القديم) قبالة البحر إلى موقع جغرافي مركزيّ وممركز لعدة قرون.

أما اليوم، فإن قطبين من «الثلاثية» متطابقان مع الهوامش السابقة للمحور القديم في حين يمكن اعتبار القطب الثالث أي الولايات المتحدة الأميركية نسخةً أوروبية مسقطة على المنطقة الأقرب ممّا وراء البحار. إن الجديد في العولمة المعاصرة التي يمكن اعتبارها ناضجة في حدود 1980، هو أن المحور الممتد إلى ما وراء الأطلسي قد أصبح الآن مكتمل الإغلاق، إذ التحقت العلامة الطَرَفية الغَربيّة بالعلامة الطرفية الشرقية عبر المحيط الهادئ. وهكذا، يمكن اعتبار

إغلاق «العالم» هذا الذي يسم بصفة دائمة تنظيم الفضاء العالمي الرّاهن بمثابة التوسّع على المدى الطويل للتبادل الأقدم، أي مبادلات محور بِحار الصين والبحر المتوسّط.

في المقابل، كثيرة هي الموروثات المشتركة المنبثقة عن المركزية السابقة في قلب العالم القديم، ونلاحظ فقط أن الشبكات القديمة تتطابق تمامًا مع انتشار الإسلام. لقد أصبحت الطرق القديمة، من المغرب الأقصى إلى أندونيسيا ومن آسيا الوسطى إلى جزر القمر، هي عينها طرق التجار وطرق عقيدة محمد، وهذا يصحّ أيضًا على مجتمعات أفريقيا الغربيّة التي وقع إدماجها تدريجيًّا في المبادلات عبر الطرق العابرة للصحراء. وتتطابق خريطة الإسلام في القرن العشرين مع الوجه الثاني لعولمة الأوروبيين البحرية.

إن مختصر تاريخ العالم الذي رسمنا خطوطه العامة جدًّا[153] ليس له من مبرّر سوى الإلحاح على العلاقة بين الوضعية العالمية الفعلية لأي مجتمع وديناميكيته الداخلية. ويقترح هذا التاريخ خريطة للتاريخانيات. وبمقدار ما تتوطد دعائم المستويات الأكثر اتساعًا في المقياس الجغرافي وتستقل ذاتيًّا، تكتسب هذه الكيانات الـ«مابين مجتمعيّة» هي أيضًا تاريخًا خاصًّا. لقد وُجدت بلا ريب لحظةٌ في زمنٍ ما في بداية عصرنا ما عادت فيها ديناميكية طرق العالم القديم

---

(153) أنجزتُ تاريخًا للعالم أكثر تفصيلًا في كتاب: *Géohistoire de la mondialisation. Le temps long du Monde*, Armand Colin, 2010 (seconde édition).

تساوي مجموع التواريخ المحلية. وظلت هذه التواريخ تضغط بثقلها طبعًا، خاصة وقد أصبحت المجتمعات أكثر كثافة وأكثر مركزية. إلا أن التفاعلات بدأت تدريجيًا في تشكيل نسقٍ، وهو ما يتطلب قراءةً عند هذا المستوى. لقد تمكنت الإمبراطورية المغوليّة للقرن الثالث عشر، وهي فترة حيازة أصحاب القوافل، أي أولئك «التجار العالميّين»، السلطةَ لعدة عقود، أن تكون تجسيدًا لهذا المستوى الذي كان متسمًا قبل ذلك التاريخ بالشمول.

الذّاكرة الهَجينة

لا يمكن التاريخ العالمي أن يكون مجموع أجزائه، والجهد المبذول لِبنائه لا مفر منه. وليس ذلك لمسائل فكرية تتعلق بفهم كل مجموعة فرعيّة العالم المأهول فهمًا نسبيًّا، وإنما كذلك للتفكير في هويّتنا المشتركة. إن الوعي العالمي هو كل شيء سوى أن يكون بداهة، إلا أنه ما انفك يصبح ضروريًّا من يوم إلى آخر. إن الضرورة الملحة للتصرف في تراثنا الطبيعي المشترك، أي بيتنا الأرض، تصرفًا أفضل، لهي مسألة قدرة على البقاء أحياء.

لقد عارضنا في بداية هذا الفصل بشكل حاد نقل تراث ما (وربما اختراعه) هو بالضرورة مخصوص ومحلّي، والمعرفةِ العلميّة ذات النزوع الكونيّ «ماقبليًّا» (a priori) وإن كانت تجد عسرًا في التخلص من علامات صنعها. ولم يعُد لثُنائيّ الخاص والعام هذا، معنًى على المستوى العالمي. من المؤكد أن تاريخ «العالم» مميّز، وكثيرًا ما ذكّرنا بأنه كان بالإمكان أن يكون مختلفًا تمامًا. لكن عندما نأخذ

في الحُسبان كل الأزمنة الماضية، وندرجها ضمن صيرورة تلاحم المجتمعات، فإن التعارض بين الاتجاه التراثي والإنتاج العلميّ لا يستطيع الصمود بتاتًا. إن العالمي ينزع إلى الكوني من دون أن يتماهى به تماهيًا تامًا.

إن أخذ كل الموروثات في الحسبان لا يعني أن نضع كلًّا من بنى «العالم» في الاعتبار فحسب، وإنما كذلك عدم نسيان ما دمّره «العالم». إن توسّع المعاملات المالية بين المجتمعات لم يكن قطّ صيرورةً عادلةً تلقائيًّا، ولو لم يوجَد من عوامل التفاوت شيء سوى الأوبئة الفاشية على صعيد عالمي، لكان ذلك وحده كافيًّا لتكون وجوه انعدام التوازن التاريخية هائلة. ولقد رأينا أنه كلما كانت المجتمعات متصلة بمجتمعات أخرى، كانت ضحيّةً لأمراض متنوعة، وأصبح أفرادها أكثر صلابة وتحولوا إلى حاملين سليمين. وكلما كانت هذه المجتمعات خطرة تلقائيًّا بالنسبة إلى الشعوب الأقل ارتباطًا، استطاعت أن تصبح مهيمنة على غيرها. وعلى رغم شهودنا تفكيك تراثات جهوية عديدة، أو حتى امّحاءها، فإن ذلك لا يجيز نسيانها، فهذه التراثات إذ تمثّل على وجه الدقة تجارب بشرية هي بالضرورة أكثر طرافة لأنها أشد انعزالًا، كفيلة بإغناء صندوقنا لأدوات العمل في المجال الاجتماعي. يجب إذًا ألّا نأخذ في الحسبان عمليات التهجين التي أحدثتها الاتصالات فحسب، وإنما كذلك التهجين الذي حالت دونه تلك الاتصالات. ولا يمكن ذاكرة «العالم» إلا أن تكون صيرورةً شاملةً من التهجين اعتمادًا على أوضاع كل طرف في التاريخ العالميّ.

خاتمة
من سيكتُب تاريخ العالم؟

«إننا لَنجدُ آليات الإنتاج المشترك لثقافات العالم من خلال المساهمة النشطة للهوامش في إعادة تركيب الكونيّ وتشكيله. ذلك الكوني غير المُمَركز، والمفتّت وذو العقول المتعددة. أفلا تشهد هذه المسارات الجديدة القائمة على آليات الاتصال والانفصال، فعلًا، بعولمة لا تزال مشروعًا غير مكتمل؟»

Mamadou Diouf, *L'atlas des mondialisations*,
La Vie/Le Monde, 2010

حداثة الصُّعود

لِفكرة «البلد الصاعد» (émergent)، أي فكرة الصعود، أصلٌ صحافي[154]، على غرار فكرة العولمة. وليس وراء هذه الملاحظة أي نوع من التعالي الأكاديمي، بل العكس هو الصحيح. إن الأمر يتعلق في كلتا الحالتين بوعيٍ فوريّ بتغيّر أساسي في توازن «العالم»، وهذه

(154) تنحدر الصياغة الأصلية من عالم المال، وهي تُنسب للاقتصادي الهولندي أنطوان فان آغتمايل (Antoine Van Agtmael) الذي كان أول من استعمل عبارة «الأسواق الصاعدة» عام 1981، أي في اللحظة التي أصبحت فيها عبارة «العولمة» شائعة لدى الجمهور العريض.

مهمة الصحافي. وقد أعيد النظر في هذه الفكرة لاحقًا وأُخْضِعت للنقاش والتهذيب والتركيب، بفضل جهد الباحثين المعمق. ومرة أخرى، فإن استخدام مقولات متعارضة جدًّا هنا بين الزمن القصير والزمن الطويل في مجال التفكير في عالمنا، يُعتّم بصفة خطيرة الحوارات التي يجب على العكس من ذلك أن يكون التعبير عنها بلغة بسيطة أمرًا ممكنًا، لأن العالم هو مشكل الجميع.

إن الصعود يفنّد الجنوب. والرؤية الغربيّة، التي انبنت ببساطة على التعارض بين نحن والآخرين، قد بلغت أوجها في بداية القرن العشرين حين كان التفوق الأوروبي (ومؤقتًا) جليًّا. غير أن ذلك الوضع لم يفضِ إلى رؤية ثنائية لأنه لم يكن من الممكن تقويم المجتمعات غير الأوروبيّة كلها بوحدة القياس نفسها. ولا يمكن النظر إلى حضارات المحور القديم للعالم القديم بالنظرة ذاتها التي يُنظر بها إلى البولينيزيين وهنود أميركا ومجتمعات جنوب الصحراء. وقد كانت هذه المجتمعات موضوع دراسات الإثنولوجيّين. في مقابل ذلك، كانت المجتمعات العثمانية أو الصينية أو اليابانيّة أو الهنديّة أو الإيرانية أو العربيّة وكذلك أطرافها، عوالم ذات قرابة بأوروبا على نحو جليّ للعيان. فهذه الحضارات جميعها تشترك في المدينة والدولة والكتابة والأديان «الكبرى». لقد وقع إذًا فتح مجال وسطي لهذه المجتمعات المعترف بقرابتها للعالم الغربي، لكنها كانت قد «غفت» وانغمست في احترام التقاليد. وها هنا نقف على أسس الاستشراق.

إثر الحرب العالميّة الثانية والتحرر من الاستعمار، أوعز توسّع الدائرة الغربية في إطار الحرب الباردة، متضمنة اليابان بخاصة، برؤية

إلى «العالم» متمفصلة حول الصياغة الجغرافية للتعارض مع الاتحاد السوفياتي. كانت صورة الانقسام «شمال ـ جنوب» صدى لفكرة الصدام «شرق ـ غرب». والواقع أن ذلك الثنائيّ الثاني كان متأخر الظهور، إذ وقعت صياغته هكذا عام 1980 كما رأينا. وإلى حدّ ذلك التاريخ، كان الحديث يدور بالأحرى حول العالم الثالث أو البلدان في طريق النمو مقابل البلدان المصنِّعة أو المتطورة.

ولم يعد يوجد منذ 1991 شرق، لكن ليس من الأكيد أن يكون الشرق قد مات. إن البلدان المسماة صاعدةً هي أوّلًا الصين والهند، على خطى الطلائع التي كانت «البلدان المصنِّعة الجديدة» (NPI) في أعوام السبعينيات والنمور الأخرى، وكلها في شرق العالم القديم. نعم، توجد البرازيل أيضًا، وحتى أفريقيا الجنوبيّة، بيد أن لدينا ها هنا بلدين في صورتين غامضتين، ليس فقط بسبب وزنهما الاقتصادي الذي لا يقارن بمجتمعين يعُدّان مليارات البشر، وإنما كذلك بِسَبَب تهجينهما الأوروبي. ويبدو بالأحرى أن حشر البلدان الصاعدة كلها في سلة واحدة، قائم على تعريف متساهل. وهو الأمر الذي يشهد عليه أيضًا وضع بلاد عتيقة وريعية، هي روسيا، في هذه المجموعة بشكل متواتر (وهي بلد من بلدان «BRIC»)[155].

وتشهد فكرة الصعود، سواء تناولناها بالمعنى الواسع أو الضيق، على منعرج تاريخي، هو نهاية الاحتكار الغَربي للتحول و«للتقدم». إنه العود إلى عالم ثلاثي ذي عصور مقلوبة رأسًا على عقب: العالم

---

(155) BRIC: تسمية صحافية مختزلة (بالحروف الأوائل) للإشارة إلى البرازيل وروسيا والهند والصين.

الغَربي المتهرم بما في ذلك صيغَتُه ما بعد السوفياتية، في وجه الشرق الشاب والديناميكي مع «جنوب» (هو مع ذلك في قلب الخريطة الكلاسيكية). وبإمكاننا إعادة استخدام عبارة ألفرد سوفي (Alfred Sauvy) والحديث مجدّدًا عن العالم الثالث. إن هذه المقولة تهم بخاصة، ومن هنا فصاعدًا، أفريقيا جنوب الصحراء وكذلك أميركا اللاتينية المترددة بين العالم الغَربي والتوق إلى الصعود. وهكذا بدأ في التشكل عالم قديم، وهو قديم بديموغرافيّته وباقتصاده، مقابل عالم جديد. إن الماضي يمكن أن يغيّر أفقه.

هل نحن القروسطيّون الجُدد للحَديثين الجدد؟

أيّ تاريخ يمكن أن تفرزه هذه الديناميكية؟ هناك أوّلًا منطق الثأر من الماضي لدى المجتمعات المنتصرة اليوم، في حين أن الغرب كان من قبل يحبسها في ذلك الماضي نفسه. وهكذا تقتفي هذه المجتمعات أثر المنوال الذي عرفته أوروبا فعلًا، منوال البناء على ثلاث مراحل: حاضر في توسّع مطرد نحو مستقبل زاهر، وماضٍ قريب يُراد نسيانه، وماضٍ بعيد ومُعظَّم ولا بدّ من إعادة امتلاكه. إنها اللوحة الجداريّة التاريخية التي رسمها إنسانيّو القرن السادس عشر الأوروبي، ثم قسّمها علماء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى عصر حديث وعصر وسيط وعصر قديم. وتعيد بنية هذه السرديّة «تدوير» استخدام الحنين إلى العصر الذهبيّ استخدامًا جديدًا، وكذلك المستقبل الباهر والعودة الأبديّة. إن البناء الذي يُعتبر دائمًا إعادة بناء للماضي البعيد هو تمرين تراثي في أوج التوسّع في

الهند والصين، وفي البلدان القريبة منهما. إن العودة المعاصرة إلى الكنفوشيوسية الرامية إلى تحرير نمط العيش الصيني من التغريب، أو الرؤية الهندوسيّة لحزب الشعب الهندي (BJP)[156] ليستا حنينًا رجعيًّا إلى الماضي فحسب، وإنما هما كذلك بناءٌ لهويّات جديدة وعدوانيّة.

وضمن هذه الآفاق، نظهر «نحن»، المجتمعاتِ الغَربيّةَ، بمثابة عصرهم الوسيط. واللحظة الأوروبيّة التي كانت بالنسبة إلى أغلب الصاعدين لحظة استعمار مفروض، أو على الأقل لحظة اختراق قوي للحداثة اقتصاديًّا وثقافيًّا آنذاك، تبدو كأنها عصر غائم وأزمنة مظلمة. إن الصعود الذي يعيد الصلة بالعظمة الماضية، لهو نهضة وانبعاث. والبلدان الغربيّة إلى حدٍّ كبير، والأوروبيّة منها في المقام الأول، منخرطة في هذه اللعبة. ففي مجتمعات يبلغ متوسّط العمر فيها مستويات لم يعرفها أي شعبٍ قط، يكون إضفاء الصبغة المُتْحَفِيّة (muséification) خطَرًا مُحيقًا بسهولة، نظرًا إلى كون هذه الصيرورة تلبيّ الحنين إلى عصر ذهبي لعله هو حداثتنا الراحلة. ونزعة إحياء التراث المبالغ فيها تتوافق والسياسة السياحيّة التي يبدو أنها منكبة على استغلال آخر منجم اقتصادي متبقٍّ، وهو الآثار التاريخية. ويمكن أن نتحدث، من باب انتحال عنوان له معنًى آخر، عن «غواية البندقية». وكل هذا يرسم مستقبلًا للتاريخ باعثًا بالأحرى على القلق، ذلك أنه، على نحو خاص، يمحو العالم. ولعلّه يتوجب خلال بضعة عقود

(156) بهاراتيا جاناتا (حزب الشعب الهندي) هو الحركة الرئيسيّة «القومية - الهندية» التي تدافع عن هويّة هندوسيّة مناهضة للمجتمع المتعدد الثقافات، وهو أيضًا قومي النزعة ومعارض جدًّا لباكستان المسلمة.

أن نضع مصنّفًا بعنوان الاستغراب. العالم الغَربي كما أبدعه الشرق (L'occidentalisme. L'Occident créé par l'Orient?)[157]، وسيكون ذلك خيبةً مقلقة في حين صار التاريخ العالمي ضرورة ملحّة.

تاريخ الأرض يفرضُ تاريخ العالم

يوجد تيّارٌ هيستوريوغرافي يمكن التاريخ الموجز لـ«العالم» الـذي وضعنا خطوطه العامة في الفصل السابق، أن يبدو بإزائه دراسة متواضعة لحالة مفردة. إنه تيار التاريخ الكبير (Big History) الذي يُعتبر المؤرخ الأنغلو - أميركي ديفيد ج. كريستيان (David G. Christian) ممثله الرئيسي[158]. والفكرة هي مقاربة تاريخ الكون أرضًا وسُكّانًا في حركة واحـدة، وذلـك منذ «الانفجار العظيم» (Big Bang). ويسعى المشروع إلى تجاوز التقطعات التي أحدثها العلم الغربي بين دراسـات الكون، والمادة، والحياة، والمجتمع. ويمكن هذا التمشي أن يكون مربكًا، لكنه يمثّل بلا شك شهادة على إدماج الاجتماعيّ في «الطبيعة» على رغم خطر الوقوع في الحتمية

(157) يمكن الكاتب أن يكون فلسطينيًّا على غرار أدوار سعيد. ينبغي ألّا ننسى أن العالم العربي الإسلامي أو إيران هما في التقليد الجغرافي الصينيّ موجودان في العالم الغربي، كما يُنظر إلى مجموع الأديان التوحيديّة السماويّة برمتها بصفتها ممارسة غربيّة بامتياز.

(158) المصنّف الأكثر تمثيلًا لهذا التيار إنما هو عمل ديفيد كريستيان: David Christian, *Maps of time: An Introduction to Big History*, University of California Press, 2004.

ومن غير هذا التيار تكون كتب جاريد دايموند المترجمة إلى الفرنسية غير ذات سياق.

الطبيعية. وأن تَكونَ منشورات دسمة قد صدرت حديثًا، وأنجزها اختصاصيون في علم الأحياء يكتبون في تاريخ البشر أمثال جاريد دايموند (Jared Diamond) في الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسيس هاليه (Francis Hallé) في فرنسا[159]، فإن ذلك يسهم في تنامي الطبيعة النفيذة للحدود بين التاريخين، الأرضي والعالميّ. ما عاد الأمر يتعلق فقط بتاريخ الوسط الطبيعي من خلال المصادر التاريخية، وقد كان إيمانويل لوروا لادوري (Emmanuel Le Roy Ladurie) أحد أبرز ممثليه[160]، بل بتاريخ مشترك للبيت وقاطنيه معًا. إن الارتباط بالمشغل الإيكولوجي على المستوى الشامل يفرض نفسه، لكن ذلك يفترض أيضًا أن يكون تاريخ البشرية قد كُتب فعلًا باعتباره، فضلًا عن أشياء أخرى، تاريخًا مفترِسًا لِبيئته. وتثبت الحوارات حول الآفاق المئويّة لتطور المناخ أن المسألة أصبحت مطروحة للنقاش العام، ويبقى المطلوب توفير القرائن الجديّة بما في ذلك عن تاريخ البشر.

الحاجة إلى الجيوتاريخ

إننا وإن لم ننجُ تمامًا من غواية التفكير النظري في الفصل الخامس، فإن ذلك لم يكن الغاية من هذه المحاولة المتواضعة. لكن بإمكاننا مع ذلك أن نؤكد، على سبيل الخاتمة، أن قيود الأطر الفكرية

---

(159) Francis Hallé, *La condition tropicale. Une histoire naturelle, économique et sociale des basses latitudes*, Actes Sud, 2010.

يطرح هذا الكتاب أسئلة جيّدة ويقدم أجوبة طريفة وبخاصة حينما يجعل من أمد إشراق الشمس إلهًا آليًا خارقًا.

(160) *Histoire humaine et comparée du climat*, (2 tomes), Fayard, 2004 et 2006.

المسمّاة «مجالات الصلاحيّة» في الفصل الثاني، وسواء أكانت جغرافية مثل القارات أم تاريخية مثل المراحل أم أَغراضِيّة على غرار تسميات مختلف العلوم الاجتماعيّة، لا يمكن إلا أن تطرح مشكلات متزايدة أمام الجهد التاريخيّ على مستوى العالم. إن الحل المقترح على مرّ الفصول أن هذا التاريخ لا يمكن أن يكون إلا جغرافيًا، والعكس صحيح أيضًا. وهذا الأمر يهزّ أركان تلك الثنائيات الثابتة جدًا، بدءًا بالثنائي: الطبيعة/ الثقافة. إن مشروع «التاريخ الكبير» مشروع تجاوزٍ، بل تجاوز حادّ بالأحرى، لكنه ذو دلالةٍ.

ولا مفرّ من تقسيمات الزمن طلبًا للقليل من الفهم بإزاء الأزمنة الماضية. غير أنه لا يمكن إلا إضفاء الطابع الجهويّ على هذه التقسيمات، وذلك على الأقل حتى القرن السادس عشر. وحتى إن وُجد زمن جماعي لمجموع البشريّة يمكن اتباعه، فلا بدّ له من أن يأخذ في الحسبان زمنيات عديدة أكثر جهويّة أو محلية. إن الزمن يتهجّن هو أيضًا، وهذه حقيقة ما انفكت تتأكد، لذلك فإن الثنائي شبه المقدس: المكان والزمان المنفصلين، ربّما لم يعُد الطريقة المثلى لتنظيم مقاربة لدينامكية العالم المأهول.

تجاوز التعدّديات

أتاناز بوبْدا (Athanase Bopda) زميلٌ وصديقٌ كاميرونيّ، يستمتع بإثارة الخطاب ما بعد الكولونيالي لدى إخوانه الأفارقة، إذ يلفت انتباههم إلى كون الرغبة في التذكير بأن أفريقيا هي «مهد البشريّة» تقتضي القبول بأن لِكل البشر الحق في العودة إلى وطنهم

الأول. وإذا ما كان بإمكان الجميع الرجوع إلى أفريقيا، فلا يمكن بعد ذلك الحديث عن استعمار! وفي هذا القول أكثر من مجرد مزاح. لقد تعمّم البحث عن الجذور وإعادة بناء الهويّات، في انسجام مع الشعور بعولمةٍ ضاغطة أكثر فأكثر على كل شعب وكل فردٍ[161]. ويمكن القول تقريبًا إن هناك شعورًا معولَمًا بالبحث عن الخصوصيّ. وإذ يثير أتاناز بوبْدا العودة إلى الأصول وإلى الجذر الواحد، فإنما هو يذكّر بالوحدة البشريّة.

ولا يوجد في التوتر القائم بين الهويّات الخاصة التي تتيح التموقع في البشريّة وبين الهويّة الجماعيّة للجنس البشري ما يشين، فالعكس هو الصحيح ما دام ذلك التوتر يعبّر عن التنوع في إطار الوحدة، والغنى في إطار التضامن. إنه يضع في الزمن الحاضر التراثات المتعددة التي ذكّرنا بضرورة المحافظة عليها وتطويرها بدءًا -بلا شك- بالتنوع الرائع للغات الإنسانية. ولا أحد بإمكانه أن يُسرّ بوجود «أحسن العوالم» مبتذلًا، وذا لسان واحد أو حتى محوَّلًا على صورة «ديزني لاند»[162]، اللّهم إلا أن يكون من بعض تجار السلع المنمّطة، لكن لا أحد كذلك يتمنّى «بلقنة» الذاكرة، أي النسيان الإرادي للتراثات المشتركة. لقد عَدّ الأوروبيّون أنفسَهم الورثة الوحيدين لليونان وروما إلى درجة القول إن الأمر كان يتعلق بالقطر الترابي

---

(161) هناك مثال للحاجة إلى الحق في الهوية الفردية يمكن أن نلحظه في طلب التعرف إلى الآباء البيولوجيّين بالنسبة إلى الأشخاص المولودين بفضل هباتِ البويضات أو المني.

(162) Sylvie Brunel, *La planète disneylandisée. Chronique d'un tour du monde*, Éditions Sciences Humaines, 2006.

الأوروبي، الموجود حيث هو، منذ «المعجزة الإغريقية»، وذلك يعني أن ننسى أن بإمكان النصف الآخر للمتوسّط أيضًا أن يزعم بالمقدار ذاته النسبة ذاتها، وأن على ضفتي هذا البحر وجدت مجتمعات ليست هي باليونان ولا روما، حتى وإن هي تحدّرت منهما.

قد يفضي هذا الأمر إلى بعض الانحرافات السياسيّة وإلى تجاوز «نَحيب الرجل الأبيض» والدعوة إلى تأجيل الذاكرة[163]. إن إنشاء محكمةٍ للبتّ في ديون الماضي مسألة لا نهاية لها، ولا يمكن إلا أن تُشنّج المواقف المتناظرة في عدائها. وهذا لا يعني ألبتّة أنه يجب نسيان «الماضي الذي لا يمرّ». لقد بُني العالم على جماجم عشرات ملايين الأميركيين الذين قضوا بالأوبئة، وملايين الأفارقة المهجّرين قسرًا إلى ما وراء الأطلسي ليعيشوا حياة فظيعة، وشعوب في كل مكان من الأرض سحقتها شعوب أخرى وليس الشعوب الأوروبيّة فحسب. يجب التذكير بكل هذا، والتذكير في الوقت ذاته بأن الأمر قد تعلّق، فضلًا عن الاحتقار والمذابح، بلقاءات وتعلمات متبادَلة وإبداعات جديدة وإثراء للجميع. فلنتبنّ حرفيًّا صيغة التراث العالمي للبشريّة، ولننشر على صعيد العالم المأهول فكرة «جماعة المواطنين»[164]. وفي زمن البحث عن الهويّة هذا، علينا ألّا نخطئ المستوى، وإلّا تعثّرنا في درجةً من سلّم «العالم»، هي الدرجة العليا.

(163) مثلما ذكّر بذلك بيار نورا وهو يناضل لإلغاء قوانين الذاكرة.

(164) Dominique Schnapper, *La communauté des citoyens. Sur l'idée moderne de nation*, Gallimard, 1994.

ثبت المصطلحات

عربي - فرنسي

أحاديّ الاتجاه	Tubulaire
أحاديّ الخطيّة	Monolinéaire
إحداثي أفقي	Abscisse
آخَريّة	Altérité
ارتجاعيّ	Rétrospectif
إرث، موروث	Héritage
اسمانيّة	Nominalisme
إضفاء صبغة مُتحفيّة	Muséification
أطراف	Périphéries
اقتصادوية (نزعة ـ)	Économisme
ألفية (حركة، نزعة ـ)	Millénarisme
أمّة	Nation
إنسان عاقل	Homo sapiens
أوراسيا	Eurasie
أوْرَبة	Européanisation

Structuralisme	بنيوية
Interglaciaire	بين جليديّ
Datation	تأريخ
Chronique	تاريخ إخباريّ
Histoire savante	تاريخ عالِم
Micro-storia	تاريخ مجهريّ
Historicité	تاريخانية
Historicisme	تاريخانية (نزعة ـ)
Acculturation	تثاقف
Traite des noirs	تجارة الرقيق
Expérimentation	تجريب
Babélisation	تحوّل بابليّ
Puzzle	تركيب
Simultanéité	تزامن
Fragmentation	تشظٍّ
Holographie	تصوير ثلاثيّ الأبعاد
Développement inégal	تطور لامتكافئ
Interaction	تفاعُل
Déconstruction	تفكيك

Discontinuités	تقطّعات
Articulation	تمفصُل
Proportionnalité	تناسبية
Métissage	تهجين
Couple	ثنائيّ
Genre	جنس
Sexualité	جنسانية
Géohistoire	جيوتاريخ
Contenant	حاوٍ
Déterminisme	حتمية (نزعة ـ)
Primates	حيوانات رئيسة
Externaliste	خارجانيّ
Particularisme	خصوصية (نزعة ـ)
Internaliste	داخلانيّ
Circuit	دارة
Études subalternes	دراسات التابع
Gradient	درجة تحدّر
Dogme	دوغما
État-nation	دولة ـ أمّة

Étatique	دَولتيّ
Dolmens	دولمانات
International	دوليّ
Cannonière	رجم مدفعيّ
Temporalité	زمنية
Inceste	زنا المحارم
Récit	سردية
Scalaire	سُلَّميّ
Global	شامل، كوكبيّ، كونيّ
Type	صنف، نمط
Chasseurs-collecteurs	صيادون ـ جمّاعون
Chasseurs-cueilleurs	صيادون ـ قطّافون
Processus	صيرورة
Rites initiatiques	طقوس تلقينية
Nomades	ظاعنون
Ecoumène	عالم مأهول
Mondial	عالميّ
Race	عرق
Néolithique	العصر الحجري الحديث

Paléolithique	العصر الحجريّ القديم
Antiquité	عصر قديم
Interrelation	علاقة بَينيّة
Causalité	علاقة سببيّة
Rapport scalaire	علاقة سُلّمية
Relation systématique	علاقة نسقيّة
Palynologie	علم دراسة غبار الطلع الأحفوريّ
Scientisme	علموية (نزعة ـ)
Mondialisation	عولمة
Acier	فولاذ
Caste	فئة اجتماعية مغلقة
Connecteur	قارن، رابط
Médiéval	قروسطيّ
Geste	قصيدة ملحمية
Territoire	قطر ترابيّ، إقليم
National	قوميّ، وطنيّ
Holisme social	كلّ اجتماعيّ لا يتجزأ
Total	كلّيّ
Totalitarisme	كليانية، شمولية

Universel	كونيّ
Koinè	لهجة مشتركة
Post-colonial	ما بعد ـ كولونياليّ
Post-modernité	ما بعد الحداثة
Passéiste	ماضويّ
Multipolaire	متعدد الأقطاب
Synecdoque	مَجاز مُرسَل
Panthéon	مدفن العظماء
Afro-centrisme	مركزية أفريقية
Futurisme	مستقبلية (نزعة ـ)
Mégalithique	مغاليتيّ
Notion	مقولة
Échelle	مقياس
Contrefactuel	مُنافٍ للواقع
Relativisme	نسبانيّة
Système	نسق
Zonal	نطاقيّ
Ancien régime	نظام قديم
Isotopique	نظيريّ

Espèce	نوع
Don	هبة
Hérésie	هرطقة
Identitaire	هويّاتيّ
Marqueur	واسم
Fonctionnaliste	وظائفيّ
Utopie	يوتوبيا

ثبت المصطلحات

فرنسي - عربي

Abscisse	إحداثي أفقي
Acculturation	تثاقف
Acier	فولاذ
Afro-centrisme	مركزية أفريقية
Altérité	آخَريّة
Ancien régime	نظام قديم
Antiquité	عصر قديم
Articulation	تمفصُل
Babélisation	تحوّل بابليّ
Cannonière	رجم مدفعيّ
Caste	فئة اجتماعية مغلقة
Causalité	علاقة سببيّة
Chasseurs-collecteurs	صيادون ـ جمّاعون
Chasseurs-cueilleurs	صيادون ـ قطّافون
Chronique	تاريخ إخباريّ

Circuit	دارة
Connecteur	قارن، رابط
Contenant	حاوٍ
Contrefactuel	مُنافٍ للواقع
Couple	ثنائيّ
Datation	تأريخ
Déconstruction	تفكيك
Déterminisme	حتمية (نزعة ـ)
Développement inégal	تطور لامتكافئ
Discontinuités	تقطّعات
Dogme	دوغما
Dolmens	دولمانات
Don	هبة
Échelle	مقياس
Économisme	اقتصادوية (نزعة ـ)
Ecoumène	عالم مأهول
Espèce	نوع
Étatique	دَولتيّ
État-nation	دولة ـ أمّة

Études subalternes	دراسات التابع
Eurasie	أوراسيا
Européanisation	أوْرَبة
Expérimentation	تجريب
Externaliste	خارجانيّ
Fonctionnaliste	وظائفيّ
Fragmentation	تشظٍّ
Futurisme	مستقبلية (نزعة ـ)
Genre	جنس
Géohistoire	جيوتاريخ
Geste	قصيدة ملحمية
Global	شامل، كوكبيّ، كونيّ
Gradient	درجة تحدّر
Hérésie	هرطقة
Héritage	إرث، موروث
Histoire savante	تاريخ عالِم
Historicisme	تاريخانية (نزعة ـ)
Historicité	تاريخانية
Holisme social	كلٌّ اجتماعيٌّ لا يتجزأ

Holographie	تصوير ثلاثيّ الأبعاد
Homo sapiens	إنسان عاقل
Identitaire	هويّاتيّ
Inceste	زنا المحارم
Interaction	تفاعُل
Interglaciaire	بين جليديّ
Internaliste	داخلانيّ
International	دوليّ
Interrelation	علاقة بَينيّة
Isotopique	نظيريّ
Koinè	لهجة مشتركة
Marqueur	واسم
Médiéval	قروسطيّ
Mégalithique	مغاليتيّ
Métissage	تهجين
Micro-storia	تاريخ مجهريّ
Millénarisme	ألفية (حركة، نزعة ـ)
Mondial	عالميّ
Mondialisation	عولمة

Monolinéaire	أحاديّ الخطيّة
Multipolaire	متعدد الأقطاب
Muséification	إضفاء صبغة مُتحفيّة
Nation	أمّة
National	قوميّ، وطنيّ
Néolithique	العصر الحجري الحديث
Nomades	ظاعنون
Nominalisme	اسمانيّة
Notion	مقولة
Obsidional	متعلق بالحصار
Paléolithique	العصر الحجريّ القديم
Palynologie	علم دراسة غبار الطلع الأحفوريّ
Panthéon	مدفن العظماء
Particularisme	خصوصية (نزعة ـ)
Passéiste	ماضويّ
Périphéries	أطراف
Post-colonial	ما بعد ـ كولونياليّ
Post-modernité	ما بعد الحداثة
Primates	حيوانات رئيسة

Processus	صيرورة
Proportionnalité	تناسبية
Puzzle	تركيب
Race	عرق
Rapport scalaire	علاقة سُلّمية
Récit	سردية
Relation systématique	علاقة نسقيّة
Relativisme	نسبانيّة
Rétrospectif	ارتجاعيّ
Rites initiatiques	طقوس تلقينية
Scalaire	سُلَّميّ
Scientisme	علموية (نزعة ـ)
Sexualité	جنسانية
Simultanéité	تزامن
Structuralisme	بنيوية
Synecdoque	مَجاز مُرسل
Système	نسق
Temporalité	زمنية
Territoire	قطر ترابيّ، إقليم

Total	كلّيّ
Totalitarisme	كليانية، شمولية
Traite des noirs	تجارة الرقيق
Tubulaire	أحاديّ الاتجاه
Type	صنف، نمط
Universel	كونيّ
Utopie	يوتوبيا
Zonal	نطاقيّ

مراجع عامة

لا تدّعي هذه البيبليوغرافيا الشمول، بل تكتفي باستعادة بعض المراجع، الحديثة عمومًا، والتي سبق ذكرها في الهوامش، وتم اعتمادها في فصول عدة بشكل عامّ، إضافة إلى بعض مراجع أخرى أثّرت في هذا الكتاب، من غير أن تُذكر في أي موقع محدّد من النصّ.

APPADURAI Arjun, *Après le colonialisme. Les conséquences culturelles de la globalisation*, Payot, 2001.

BEAUJARD Philippe, BERGER Laurent & NOREL Philippe (dir.), *Histoire globale, mondialisation et capitalisme*, La Découverte, 2009.

BOUCHERON Patrick (dir.), *Histoire du monde au XV^e^ siècle*, Fayard, 2009.

CHANDA Nayan, *Au commencement était la mondialisation*, CNRS Éditions, 2010.

CORM Georges, *L'Europe et le mythe de l'Occident. La construction d'une histoire*, La Découverte, 2009.

ETEMAD Bouda, *De l'utilité des empires*, Armand Colin, 2005.

FABIAN Johannes, *Le temps et les autres. Comment l'anthropologie construit son objet*, Anacharsis, 2006 (édition originale, Columbia Universty Press, 1983).

GAUCHET Marcel, *L'avènement de la démocratie*, Gallimard, 2007.

GAZAGNADOU Didier, *La diffusion des techniques et des cultures*, Kimé, 2008.

GODELIER Maurice, *Au fondement des sociétés humaines. Ce que nous apprend l'anthropologie*, Albin Michel, 2007.

GOODY Jack, *L'Orient en Occident*, Seuil, 1999.

GOODY Jack, *Le vol de l'histoire. Comment l'Europe a imposé le récit de son passé au reste du monde*, Gallimard, 2010.

GUILAINE Jean, *De la vague à la tombe. La conquête néolithique de la Méditerranée*, Seuil, 2003.

GUILLEBAUD Jean-Claude, *Le commencement d'un monde*, Seuil, 2008.

HARTOG François, *Régimes d'historicité. Présentisme et expérience du temps*, Seuil, 2003.

HOPKINS Antony G. (dir.), *Globalization in World History*, W. W. Norton, 2002.

LÉVY Jacques (dir.), *L'invention du Monde. Une géographie de la mondialisation*, Presses de Sciences Po, 2008.

NOREL Philippe, *L'histoire économique globale*, Seuil, 2009.

PÉTRÉ-GRENOUILLEAU Olivier, *Les traites négrières. Essai d'histoire globale*, Gallimard, 2004.

POMERANZ Kenneth, *Une grande divergence. La Chine, l'Europe et la construction de l'économie mondiale*, Albin Michel, 2010.

SAHLINS Marshall, *Au cœur des sociétés. Raison utilitaire et raison culturelle*, Gallimard, 1980.

SAHLINS Marshall, *La découverte du vrai sauvage*, Gallimard, 2007.

SASSEN Saskia, *La globalisation. Une sociologie*, Gallimard, 2007.

SUBRAHMANYAM Sanjay, *Explorations in Connected History. From the Tagus to the Ganges*, Oxford University Press, 2005.

TESTOT Laurent (dir.), *Histoire globale. Un autre regard sur le Monde,* Éditions Sciences Humaines, 2009.

THIESSE Anne-Marie, *La création des identités nationales*, Seuil, 2001.

TODOROV Tzvetan, *La peur des barbares. Au-delà du choc des civilisations*, Robert Laffont, 2008.

WALLERSTEIN Immanuel (dir.), *Modern World-System in the Longue Durée,* Paradigm Publishers, 2004.

WALLERSTEIN Immanuel, *L'universalisme européen. De la colonisation au droit d'ingérence*, Demopolis, 2008.

WALLERSTEIN Immanuel, *World-Systems Analysis. An Introduction*, Duke University Press, 2005.

الفهرس

- ع -

- غ -

- ف -

ـ ل ـ

ـ م ـ